

اولاً: الاطار المنهجي:-

تمهيد:

تعتبر إدارة السيولة من المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين لما لها من اهمية اقتصادية كبيرة وبما تكتنفه من غموض و تساؤلات فالمؤسسات المصرفية مطالبة ان تدير سيولتها وتوظفها بما يحقق لها الارباح التي تمثل الهدف النهائي لأي عمل تجاري .

ويعتبر النشاط الاستثماري من الانشطة ذات الاهمية على مستوى المستثمر الفردي ومنشآت الاعمال وللمؤسسات المصرفية كذلك ويجب ان يحظى بالعناية الكافية لان القرارات الاستثمارية مرتبطة بعدة قرارات كقرار تحديد نوع الاستثمار وكيفية الاستثمار فيه سواء كان الاستثمار مباشر او غير مباشر عن طريق الاوراق المالية التي يتم التعامل بها في سوق المال.

وعلى المصارف ادره سيولتها وتوظيفها بكيفية تسمح لها باتخاذ قرارات استثمارية ملائمة لان ادارة السيولة بكفاءة تساعد في تحقيق ارباح عالية في نفس الوقت استثمار كل او معظم اموال المصارف بما لا يعرضها لعدم المقدرة على سداد التزاماتها اتجاه العملاء المودعين في لحظة ما بما يؤثر على سمعة المصرف.

تلعب السيولة دور كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية لان معظم القرارات الاستثمارية ترتبط بحجم السيولة المتوفرة .

مشكلة الدراسة :-

تكمن مشكلة الدراسة في أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك نظرا للمخاطر الكبيرة المرتبطة بإدارة السيولة.

وذلك لان السيولة المصرفية تتسم بعدم استقرارها حيث ان البنوك تقوم باستخدام سيولتها في سداد التزاماتها اتجاه العملاء .

ولإبراز مشكلة هذه الدراسة تم طرح التساؤلات التالية:-

1/الى أي مدى تعيق مخاطر السيولة اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟

2/ما هي الادوات المستخدمة لقياس السيولة ؟

3/كيف يساعد تحليل السيولة في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة لتحقيق الآتي :-

1/التعرف على اساليب وادوات إدارة السيولة .

2/القاء الضوء على مخاطر السيولة واثر ذلك على القرارات الاستثمارية.

3/تحديد الدور الذي تلعبه السيولة في القرارات الاستثمارية للبنوك .

فرضيات الدراسة:-

1/تحليل السيولة يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

2/هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر السيولة والقرارات الاستثمارية.

3/وهنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة والقرارات الاستثمارية .

أهمية الدراسة:-

الاهمية العملية : في ظل تحفظ المؤسسات المصرفية لاستثمار سيولتها في المشاريع الاستثمارية حيث ان اتخاذ تلك القرارات الاستثمارية يعتمد بدرجة كبيرة على حجم السيولة المتوفرة لدى المؤسسات المصرفية

مما سبق فان الاهمية العملية تتبع من محاولة التعرف على كيفية إدارة السيولة .

الاهمية العلمية : تتمثل الاهمية العلمية لهذه الدراسة في أن السيولة تمثل الأساس الذي يستند عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وإدارتها بشكل سليم يساعد في اتخاذ قرار استثماري رشيد، وكذلك تمثل اضافة للمعرفة في مجال إدارة السيولة والقرارات الاستثمارية ،كما ان هذه الدراسة تسد فجوة المعرفة في ذلك المجال واثراء المكتبة الاكاديمية وخدمة المهتمين بدراسة إدارة السيولة والقرارات الاستثمارية.

منهجية الدراسة :-

المنهج التاريخي: وذلك لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

المنهج الوصفي: كأسلوب لتحليل البحث .

المنهج الاستنباطي: لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات.

المنهج الاستقرائي: لاختبار الفرضيات.

حدود الدراسة:-

حدود مكانية: بنك فيصل الاسلامي السوداني.

حدود زمانية: 2017م

مصادر جمع البيانات:-

مصادر أولية: الاستبيان .

مصادر ثانوية: المراجع -الكتب - الرسائل الجامعية -الانترنت.

هيكل الدراسة:-

يشمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة حيث تتضمن المقدمة والاطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، اما الفصل الاول بعنوان ((إدارة السيولة))وقد تناول مبحثين :-

المبحث الاول: مفهوم واهمية السيولة.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة.

واما الفصل الثاني بعنوان ((القرارات الاستثمارية)) فقد تناول كذلك مبحثين:-

المبحث الاول: مفهوم وعناصر واهمية القرار.

المبحث الثاني: القرارات الاستثمارية.

واما الفصل الثالث بعنوان((الدراسة التحليلية)) فقد تناول كذلك مبحثين:-

المبحث الاول: نبذة تاريخية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات .وقد احتوت الخاتمة على النتائج

الذي توصل اليها الباحثون والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1/ دراسة رحاب حسين عبد الغفور:

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة التوفيق بين السيولة والربحية تكمن في مخاوف بعض المصارف من استثمار فائض سيولتها حتي لا تتعرض لمشكلة عدم القدرة علي الوفاء بالالتزامات قصيره الأجل مما يجعلها تنهج سياسه متحفظة في عمليات منح التمويل ،وتراكم سيولة المصارف دون استثمار يؤدي بها لتقويت الفرصة في تحقيق الأرباح وتخفيض القيمة الحقيقية للأموال غير المستثمرة وخصوصا في ظروف التضخم ، وهدفت هذه الدراسة الي إيجاد حلول للمشاكل وإلقاء الضوء علي سياسة المصرف المركزي {بنك السودان } في تنظيم سيولة المصارف من خلال سياسه التمويل ومن خلال وظيفة الرقابة والتفتيش علي المصارف ،أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأتبع أسلوب دراسة الحالة للحصول علي المعلومات الأولية علي المقابلات الشخصية مع الافراد المتخصصين والمعلومات الثانوية من المراجع والتقارير الدورية والمطبوعات ذات صلة بالموضوع ،ومن أهم النتائج أن المصارف تتخوف من التوسع في عمليات الاستثمار الناتج عن تذبذب الديون المتعثرة وتفاقم مشكلتها بالأخص في الآونة الاخيرة بالرجوع الي القوائم المالية وان سياسة المصرف المتجهة نحو الاحتفاظ بسيولة عالية نسبيا باستمرار نابعة من درايته الكاملة لمشاكل السيولة التي تحتاج البلاد والتي ادت الي افلاس كل من المصرف (نيما للاستثمار) و مصرف (الصفا للاستثمار والائتمان) حيث أن المصارف عند انشائها تكون قائمة على مبدأ الرغبة في الاستمرار ولا يقدم المصرف على الاستثمار عن طريق شراء الاسهم والسندات في سوق الاوراق المالية والمضاربة بها لان هذا النوع من الاستثمارات لأنه مخاطر كبيرة، وبناء على ذلك اوصى الباحث على انه يجيب على المصرف توظيف نسب السيولة الفائضة لديه

وذلك بمحولة الدخول في الاستثمارات المضمونة نسبيا وشراء شهادات المصرف المركزي(شمم) و(شهامة) فهي مضمونة ويسهل التخلص منها.

لقد هدفت الدراسة السابقة الى القاء الضوء على سياسة البنك المركزي لتنظيم سيولة المصارف، واما الدراسة الحالية فقد هدفت الى القاء الضوء على مخاطر السيولة واثر ذلك على القرارات الاستثمارات.

2/ دراسة مواهب محمد الحسن بخيت:

تمثلت مشكلة البحث في أن أسواق رأس المال في الدول النامية تعاني من مشكلة نقص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات التي تتداول أسهمها في سوق المال حيث يتم إعداد هذه القوائم بعد شهرين او ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية مما يترتب عليه تأخير حصول المستثمرين على المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ الاستثمارية بالإضافة الى محدودية المعلومات المفصح عنها. يهدف البحث للتعرف على اهمية القوائم المالية المنشورة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لتلبية احتياجات المستخدمين وايضا على أساسيات الاستثمار في الاوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

نجد ان الباحث أعتمد على المنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة ووضع الفروض واما المنهج الاستقرائي لاختبار الفروض والمنهج الوصفي من خلال دراسة الحال وأثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث أن معلومات القوائم المالية المنشورة هي المصدر الأساسي للحصول على المعلومات وفرض الاستثمار وجود المعلومات المحاسبية ترتبط بمدى ملائمتها باتخاذ القرارات الاستثمار واتخاذ القرار الاستثمار الرشيد الذي يعتمد على أثر المعلومات المحاسبية المنشورة وقدرة هذه المعلومات على التنبؤ واحتياج

المستثمرين للمعلومات عن المنشئة المصدرة للورقة المالية و موقفها المالي وتدفعاتها النقدية ، ولقد وصى الباحث بتوفير المعلومات المالية المنشورة والمخترعات الاستثمارية المتاحة لكل نوع من أنواع القرارات الاستثمارية أعداد نظم معايير الكفاءة المالية لشركة الوكالة والوساطة المالية وضرورة نشر الوعي المحاسبي والوعي المحاسبي والثقافة المحاسبية للمستثمرين والمدخرين وأن تفتح الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية ربع سنوية انصف سنوية حتى توفر المعلومات المحاسبية التي تمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الاستثماري السليم والعمل علي رفع التوعية بالوساطة المالية .¹

لقد تمثلت مشكلة الدراسة السابقة في ان اسواق راس المال تعاني من مشكلة نقص المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة في الشركات التي تتداول اسهمها في سوق المال حيث يتم اعدادها بعد شهرين او ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية حيث ذلك على قرارات المستثمرين، واما الدراسة الحالية قد تمثلت مشكلتها في ان المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية نظرا للمخاطر الكبيرة المرتبطة بإدارة السيولة حيث ان السيولة المصرفية تعتبر اساسا لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

¹ مواهب محمد الحسن بخيت – دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية –رسالة ماجستير- غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008

3/ دراسة نادية داؤود محمد عمر:

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة مدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة في القوائم المالية وعرضها بطريقة تلائم اتخاذ القرارات الاستثمارية وتمثلت المشكلة في هل القوائم المالية مصدر للمعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات الاستثمار؟

فقد تمثلت اهداف الباحث في دراسة ومعرفة المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة ، وقد اعتمد الباحث علي المنهج الاستنباطي لتحديد ابعاد المشكلة وصياغتها والمنهج الاستقرائي لاختبار فروض البحث والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي للدراسة التطبيقية ،ومن اهم النتائج التي توصل اليها الدارس ان القوائم المالية تمثل وسيلة عرض ملائمة للمعلومات المحاسبية والقرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها بناء علي معلومات القوائم المالية تعتبر قرارات سليمة، الاعتماد علي المعلومات المحاسبية المشتقة من التحليل المالي لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن اهم ما اوصى به الدارس ضرورة شمول القوائم المالية علي المعلومات المحاسبية الملائمة لإعطاء المستخدمين صورة واضحة وحقيقية عن الوضع المالي للمشروع وضرورة تقديم القوائم المالية في التوقيت المناسب حتي يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة وتتمتع مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل المالي بقدر كبير من المصداقية للحصول علي مؤشرات مالية تساعد في التنبؤ بالمستقبل المالي للمشروع.¹

فقد تمثلت اهداف الباحث في دراسة السابقة ومعرفة المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة، واما الدراسة الحالية تهدف الي تحديد الدور الذي تلعبه السيولة في قرارات الاستثمار في البنوك التجارية .

¹ نادية داود محمد عمر – دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية – رسالة ماجستير – منشورة - جامعة النيلين 2008

4/ دراسة يسرا حسن عثمان صالح ابو راس:

تمثله المشكلة التي لم تجد لها البنوك الاسلامية حلا كافيا ولا بلسما شافيا وهي الكيفية البنائية لأداره الاستثمارات في العمل المصرفي الاسلامي لحداتها والظروف التي تحيط بها من جهة والنمط التقليدي الذي كان سائدا في النظام المصرفي من جهة اخرى ويعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباط المباشر بعملية التكوين الرأسمالي الذي يعمل على زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي وخلق فرص للعمالة وتحقق التنمية الاقتصادية ويسعى البحث الى توصل الى دالة تستوعب كافة المتغيرات الاقتصادية ويهدف البحث الى بيان ادوار الاستثمارات المالية التي تمارسها البنوك الإسلامية المعتمدة على الاسس الشرعية التي تسند عليها وكيفية تطبيقها ومحاولة تطبيق كل صيغة على حدى (المضاربة - المرابحة - المشاركة) ولقد انتهج الباحث الاسلوب الاحصائي الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي المتغيرات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تعد من طرق القياس الجيدة في تقدير معاملات العلاقات الاقتصادية وذلك لأنها تعطي افضل المقدرات الغير المتحيزة ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث في ان هنالك علاقة طردية بين حجم الاستثمارات الاسلامية و متغير تابع والنواتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل أي ان تكلفة التمويل تؤثر سلبيا على الاستثمار وعرض النقود ولقد ساهمت المؤسسات المالية الاسلامية على تعبئة المدخرات ولقد اصبحت الصناعة المصرفية اليوم تحتضن على ما يزيد عن 300 مصرف ومؤسسة مالية اسلامية وهنالك تطور في الاداء المصرفي وفقا معاير خاصة حيث يوجد تحسن في وضعية البنوك التجارية بما يتعلق بمؤشرات وملائمتها المصرفية، واهم ما وصى به الباحث تقوية ودعم البنيات التحتية الهامة الخاصة في مجال تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات للوصول بها الى المستويات العالمية بالإضافة الى تطوير البنية

التكنولوجية الوطنية المتمثلة في تحقيق الروابط بين المؤسسات الأكاديمية وتنظيم الصناعة المصرفية و الأشراف عليها وضمان سلامة نظام التمويل وتحسين سياسة الرقابة المصرفية.¹

لقد تناولت الدراسة السابقة بيان ادوار الاستثمارات التمويلية التي تمارسها البنوك الاسلامية والاسس الشريعة التي تسند عليها وكيفية تطبيقها واما الدراسة الحالية فتهدف على التعرف على اساليب وأدوات ادارة السيولة في المصارف التجارية.

5/ دراسة محمد سر الختم عيسي عبدون:

تكمن مشكلة الدراسة في توفير السيولة بالقدر المناسب في الاقتصاد القومي في الحفاظ علي مستويات معينة وزيادة المحافظة علي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، المحافظة غلي استقرار ومرونة سعر الصرف. ويمكن صياغة مشكلة البحث في هل نجحت السياسات النقدية والتمويلية في ضبط وادارة السيولة خلال الفترة من 2000_2010؟ أي من ادوات السياسة النقدية والتمويلية كانت ذات تأثير واضح علي ضبط وادارة السيولة؟ كما يهدف البحث الي توضيح دور البنك المركزي في وضع السياسات النقدية والتمويلية وتحديد الحد الامثل للسيولة وكما انها تهدف للوقوف علي ادوات السياسات النقدية والتمويلية التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة السيولة وتقييم فعاليتها . وينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم اداء السياسات النقدية والتمويلية ومستويات السيولة خلال فترة الدراسة من 2000_200 من خلال البيانات المنشورة عن الوضع النقدي في الاقتصاد السوداني ، وقد توصل الباحث للنتائج الاتية المتمثلة في نجاح ادوات السياسة النقدية والتمويلية المستخدمة في ضبط وادارة السيولة خلال الفترة ولكنها لم تحقق نفس الدرجة من النجاح في

¹ يسرا حسن عثمان صالح ابو راس - تقدير دالة الاستثمار في البنوك الاسلامية -رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة النيلين 2012

ضبط السيولة خلال الفترة من 2000_2010 ويعزى ذلك تأثير الازمة المالية العالمية علي الاقتصاد السوداني وكان لأدوات السياسة النقدية والتمويلية غير المباشرة المتمثلة في(شهادات شهامة- وشمم- وصرك)الدور الاكبر في ضبط وادارة السيولة خلال الفترة لا نها تتصف بالمرونة الكافية للتغير بالزيادة والخفض خلال العام .وقد وصى الباحث على الاستقرار في استخدام سياسة السوق المفتوحة المتمثلة في شهادات المشاركة الحكومية (شهامه)، ومحاولة استخدام شهادات اسلامية اخرى ينتج عنها ايقاف الاستدامة من الجهاز المصرفي والتنسيق بين ادوات السياسة النقدية والتمويلية المتمثلة في الاحتياطي النقدي القانوني والتمويل المباشر من البنك السوداني وعمليات السوق المفتوحة حتى لا تتعارض مع بعضها .¹

قد تمثلت مشكلة دراسة محمد سر الختم في توفير السيولة بالقدر المناسب في الاقتصاد القومي للحفاظ علي مستويات معينة وزيادة المحافظة علي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ما الدراسة الحالية تمثلت مشكلتها في أن المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك نظرا للمخاطر الكبيرة المرتبطة بإدارة السيولة.

¹ محمد سر الختم عيسى عيدون – اثر السياسات النقدية والتحويلية للإدارة السيولة في السودان-رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012

6/ دراسة أميرة السر الصوفي العالم:¹

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية في القوائم المالية واثرها على ترشيد قرارات الاستثمار، وكيفية قياسها والتقرير عنها، ويمكننا صياغة مشكلة البحث في هذه التساؤلات ما هو اثر الافصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية على القرارات الاستثمار؟ وهل هنالك بيانات كافية عن الموارد البشرية في القوائم المالية؟

وكما ان البحث يهدف الى التعرف على اثر الافصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية وكما انه يهدف الى بيان طرق قياس الموارد البشرية وكيفية التقرير عنها في القوائم المالية.

وأهم النتائج التي توصل اليها الباحث الافصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية للمنشأة وكما ان الافصاح عن معلومات الموارد البشرية يدعم قدرة المنشأة التنافسية وكما انه يقوي المركز المالي وكما ان ادراج تكاليف الموارد البشرية في قائمة الدخل كمصروف ايرادي لا تعكس صحة هذه القوائم المالية للمنشأة .

ولقد وصى الباحث على ضرورة الاهتمام بحاسبة الموارد البشرية في المنشأة ويجاد اطار عام لها ، وضرورة الافصاح عن المعلومات الموارد البشرية في القوائم المالية للمنشأة مما يساعد على ترشيد قرارات الاستثمار ، وضرورة قياس الموارد البشرية عن طريق المقاييس الكمية في المنشأة وضرورة انشاء نظام معلوماتي في المحاسبة عن الموارد البشرية بجانب نظام المعلومات المستخدم لها.

¹ اميرة السر الصوفي العالم – اثر الافصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية على قرارات الاستثمار – رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة النيلين 2009

من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة السابقة الإفصاح عن معلومات الموارد البشرية في القوائم المالية يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية بينما توصلت الدراسة الحالية على أن تحليل السيولة يلعب هاما في ترشيد القرارات الاستثمارية.

7/ دراسة مهدي الدوم ادم ابراهيم:

تمثلت مشكلة هذه الراسة في ان السيولة تعتبر ذات اهمية خاصة بالنسبة للمصارف حيث تكون التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف بالإضافة الى صعوبة التوقع او التنبؤ بحجم توقيت انسياب الاموال لخارج المصرف مع الاخذ في الاعتبار ان الجزء الاكبر من موارد المصرف تتعرض بهذا الانسياب خصوصا في ظل هيكل الودائع في المصارف السودانية والتي تغلب عليه الودائع الجارية ، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على مجال ومكونات السيولة المصرفية لخصر مجال هذه العملية الادارية، الالمام والوقوف على مدى استخدام المصارف السودانية للأساليب العلمية للإدارة السيولة والتنبؤ بالعجز في السيولة والسياسات اللازمة لمعالجته ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الطريقة العلمية في اكمال مكونات البحث من الناحية النظرية والتطبيقية من اهم النتائج التي توصل اليها الباحث لقد عانت المصارف السودانية من مخاطر عدم استرداد التمويل وحجز موارد المصرف خارجه لفترات اطول من المخططة وهو ما يعرف بظاهرة تعثر التمويل عدم انتهاج استراتيجيات واضحة ومكتوبة وسياسات واجراءات تنفيذية لإدارة السيولة ، وقد وصى الباحث بزيادة موارد المصارف الداخلية

المتتمثلة في راس مال والاحتياطيات لتحقيق الاستقرار النقدي للمصرف واستخدام الاساليب العلمية في ادارة السيولة المصرفية ووسائل التنبؤ بالعجز في السيولة.¹

وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على مجال ومكونات السيولة المصرفية لحصر مجال هذه العملية الادارية، الالمام والوقوف على مدى استخدام المصارف السودانية للأساليب العلمية للإدارة السيولة والتنبؤ بالعجز في السيولة والسياسات الأزمة لمعالجته، واما الدراسة الحالية فهدف لتحديد الدور الذي تلعبه السيولة في القرارات الاستثمارية والتعرف على اساليب و ادوات ادارة السيولة.

8/ دراسة نهال محمد عبدالله:2

تمثلت مشكلة الدراسة في ان بدأ تحول كبير في صناعة الصيرفة في السودان حيث تحول النظام الربوي القائم الي نظام اسلامي شامل منذ العام 1989 ومواجهة ذلك استحدثت وزارة المالية والبنك المركزي ادوات مالية ساهمت في الرقابة علي السياسات النقدية وفي نفس الوقت ساعد ذلك علي تجميع المدخرات وتحويل المشاريع لدعم الناتج القومي .

وهدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار في هذه الشهادات المالية في المصارف التجارية ودراسة الاستثمار لشهادات المالية في بنك البركة السوداني وبنك ام درمان الوطني والاس العلمية المتبعة لذلك فبالحث عن الحلول الممكنة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الشهادات المالية.

من اهم النتائج ان السيولة المالية وضمان معدل العائد وانخفاض معدل المخاطر وسهولة الادارة من دواعي استثمار المصارف السودانية في الاوراق المالية وارتفاع

1 . مهدي الدوم ادم ابراهيم – الاساليب والعناصر المؤثرة في ادارة السيولة المصرفية –رسالة دكتوراه – غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012

2. نهال محمد عبدالله – دور الاستثمار المالي في ادارة مخاطر السيولة في المصارف –رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008

مخاطر التمويل في ذمم البيوع والخسائر التي نتجت عن عملياتها ادت الى جنوح المصارف السودانية الى الاستثمار في الاوراق المالية.

وقد اوصى الباحث ان الاستثمار في الاوراق المالية ضروري وهام لانه يخدم اهداف كلية لنشاط الاقتصادي ونشر الوعي والاستثمار في للأوراق المالية من خلال وسائل تناولت الدراسة السابقة هدف تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار في هذه الشهادات المالية في المصارف التجارية ودراسة الاستثمار لشهادات المالية في بنك البركة السوداني وبنك ام درمان الوطني والاس العليمة المتبعة لذلك فبالحث عن الحلول الممكنة لتطوير وتشجيع الاستثمار في الشهادات المالية اما الدراسة الحالية فتهدف الى تحديد الدور الذي تلعبه السيولة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وكذلك التعرف على ادوات واساليب ادارة السيولة ،والقاء الضوء على مخاطر السيولة.

9/ دراسة هاجر حسن عبدالله محمود:

تلخصت مشكلة الدراسة بان المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في عملية اتخاذ قرار منح الاستثمار او قد تتعرض الى مخاطر مالية عند اتخاذ القرار وذلك بسبب اعتمادها على معلومات محاسبية قد لا تتصف بخصائص نوعية للمعلومات.

وقد تلخصت اهداف الدراسة في التعرف على طبيعة وجودة المعلومات المحاسبية التي تمارسها الشركات، وتسليط الضوء على مخاطر التمويل وكيفية تجنب تلك المخاطر ،التأكد على اهمية جودة المعلومات في القوائم المالية كمصدر للمعلومات الجيدة.

وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال تناول الادبيات التي اهتمت بهذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي كسلوب لتحليل البحث والمنهج الاستنباطي

لتعرف على مشكلة البحث ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفرضيات

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان المعلومات المحاسبية التي تتسم بالجودة تساعد في انجاح عملية اتخاذ القرار السليم ،جودة المعلومات المحاسبية تقلل من مخاطر منهج استثماري .

ولقد اوصى الدارس بالاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية يسهم في عملية اتخاذ القرار السليم ،علي الجهات المختصة باتخاذ القرار التأكد من مدى تطبيق المعايير

المحاسبية والاعتماد على المعلومات المفصح عنها بشكل جيد.¹

وهدفت الدراسة السابقة تسليط الضوء على مخاطر التمويل وكيفية تجنب تلك المخاطر، وبينما هدفت الدراسة الحالية الى القاء الضوء على مخاطر السيولة واثار ذلك على القرارات الاستثمارية.

10/ طلال محمد الامين علي بابكر:

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في ان الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في الاوراق المالية بصفة خاصة تواجه عدة مشاكل منها ضعف رؤوس الاموال والمدخرات للأفراد حيث ان هذه المدخرات تعد من اهم عوامل مواجهة الاستثمار وذلك لأنها من الاموال الاضافية الغير مخصصة للأنفاق.

تهدف الدراسة الى تحديد الخصائص النوعية للمعلومات وتأثيرها في جودة المعلومات ، وتوضيح أثر التحليل المالي في جودة المعلومات المحاسبية وأهميته في ترشيد قرارات الاستثمار في الاوراق المالية المتداولة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ،

¹ . هاجر حسن عبدالله محمود – اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات الاستثمار بالمصارف – رسالة ماجستير- غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011

اقترح استخدام التحليل المالي كأحد الاسس السليمة و المهمة لاتخاذ قرار الاستثمار في الاوراق المالية .وقد استخدم الدارس النهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث كما استخدم المنهج الاستنباطي لتحديد ابعاد مشكلة الدراسة ومحاورها المختلفة كما استخدم الدارس المنهج الاستقرائي لمعرفة واختبار فرضيات البحث وتحليل بيانات الدراسة .

ومن اهم النتائج التي توصل اليها : يؤثر التحليل المالي ايجابا في قرار المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ، تحليل السيولة و الربحية يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار . وقد اوصى الدارس بضرورة استخدام تقارير التحليل المالي من قبل ادارة المنشأة لزيادة كفاءة قراراتها ، ان يساهم التحليل المالي مساهمة فعالة في ترشيد القرارات وتقييم الاستثمار.¹

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في ان الاستثمار في الاوراق المالية واجه عدة مشاكل منها ضعف رؤوس الاموال ومدخرات الافراد وهذه المدخرات تعد من اهم عوامل مواجهة الاستثمار . اما الدراسة الحالية فتمثلت مشكلتها في ان المؤسسات المصرفية تواجه صعوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك للمخاطر الكبيرة بإدارة السيولة.

11/ دراسة هجو محمد عبد القادر الشيخ:

تمثلت مشكلة الدراسة في اثر فحص القوائم المالية الفترية علي نوعية قرارات استثمار وان عدم اعداد هذه القوائم واعتمادها من مراجع مستقل يجعل المعلومات الواردة بها غير مفيدة في عملية اتخاذ القرار . ويهدف الباحث الي دراسة ومعرفة القوائم المالية الفترية واثرها علي قرارات الاستثمار في الاوراق المالية في سوق

¹ . طلال محمد الامين علي بابكر - فحص القوائم المالية الفترية واثرها على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية بالشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية - رسالة الماجستير - غير منشورة - جامعة النيلين 2009

الخرطوم للأوراق المالية وايضا معرفة اثر فحص القوائم المالية الفترية علي اداء الشركات المدرجة اسهمها في السوق ، ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان هي اعتماد المستثمر في الاوراق المالية علي بيانات القوائم المالية الفترية المفحوصة من قبل المراجع المستقل ، وان المعلومات المحاسبية هي عنصر جوهري للمستثمر لاتخاذ قراراته وكذلك ان الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تتعرض لضف في الاداء المالي عند اعدادها قوائم مالية فترية غير معتمدة من راجع خارجي مستقل ، ومن اهم التوصيات التي وصى بها الدارس ضرورة المام المستثمرين بخطوات فحص القوائم المالية الفترية ومعرفة المستثمر بإجراءات ومعايير فحص القوائم المالية الفترية ، وعلي شركات الاوراق المالية معرفة ما يتطلبه المستثمر من معلومات محاسبية في القوائم المالية الفترية .¹

ومن اهم اهداف دراسة هجو معرفة اثر القوائم المالية الفترية واثرها علي قرارات الاستثمار في الاوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومعرفة اثر أثر فحص القوائم المالية الفترية علي اداء الشركات المدرجة اسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية. بينما هدفت الدراسة الحالية لمعرفة اساليب وادوات ادارة والسيولة وكذلك معرفة الدور الذي تلعبه السيولة في اتخاذ القرارات.

12/ دراسة محسن محمود عبد القادر عمر العمراني:

تمثلت مشكلة البحث في السيولة النقدية واثرها علي معاملات الجهاز المصرفي في محاولة جذب السيولة المتداولة خارج المصارف والمحافظة علي الموجود داخل المصارف ويمكن القول انها عملية اعادة السيولة النقدية المتداولة خارج قنواتها

¹ . هجو محمد عبدالقادر الشيخ – اثر التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمار في الاوراق المالية – رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة النيلين 2016

الرئيسية الي مجراها الرئيسي وذلك منة خلال وسائل اجرائية يتم اتباعها وفق السياسات النقدية المفروضة .

وقد هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي مشكلة السيولة في الجهاز المصرفي والتعرف علي قنواته ودورها في عملية التنمية ومعرفة تقسيمات واشكال موارد المصارف. وقد استخدم الدارس المنهج الوصفي التاريخي حيث يتم البحث والجمع من خلال المراجع وتقارير بنك السودان ومطبوعات وبحوث ذات صلة بموضوع البحث ، واهم النتائج التي توصل اليها ان عدم فعالية الجهاز المصرفي في معالجة السيولة من خلال الاحتفاظ داخل القطاع المصرفي وان الاثر المباشر للسيولة النقدية علي اداء عدد من البنوك في القيام بدورها في تقديم الخدمات المصرفية ولاسيما منح التمويل .تجاوزت معظم البنوك حدود سقوفها الائتمانية المتاحة لها مما يؤثر ذلك علي الودائع التي يودعها العملاء وكذلك ضعف رؤوس اموال المصارف وعدم قدرتها علي زيادة رأسمالها . وقد وصى لباحث علي ضرورة التنسيق بين قنوات ادوات السياسة النقدية ومناقشة السياسة التي التي اتبعها. وكذلك التزام المصارف بضرورة زيادة رأسمالها الي الحد الذي يمكنها من الاستقرار النقدي لتقديم خدماتها المصرفية.¹

تناولت هذه الدراسة مشكلة السيولة النقدية واثرها علي المعاملات المصرفية في محاولة لجذب السيولة المتداولة خارج المصارف والمحافظة علي الموجود داخل المصارف اما الدراسة الحالية فتناولت اثر السيولة النقدية علي القرارات الاستثمارية وذلك للدور الكبير الذي تلعبه السيولة علي القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية.

¹ 1. محسن محمود عبدالقادر عمر العمراني – اثر مشكلة السيولة النقدية والموارد والاستخدام في الجهاز المصرفي – رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006

الفصل الأول: إدارة السيولة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية السيولة

1/ مفهوم السيولة:-

السيولة liquidity إحدى الحالات التي تتشكل بها المادة الطبيعية حولنا فإذا ما كانت المادة سائلة فهي سريعة الانسياب من مكانها إلا إذا تم حصرها. لذا نجد المياه غير المحصورة تتساب من مكان إلى آخر بسهولة ويسر ،هذا المعنى الانسيابي للسيولة استخدم في عالم المال لوصف إمكانية بيع الأصول. فالسيولة في عالم المال تعني الرواج أو صلاحية الأصل للعرض في السوق liquidity is another way of saying market ويستطيع الشخص أن يكون سائلا بنفس المفهوم الذي يكون فيه قادر على ايفاء الدين solvent. وعكس ذلك ان يكون غير سائل liquid بنفس المفهوم insolvent الذي يكون فيه غير قادر على الإيفاء بالدين .

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما السيولة في معناها الفني تعني قابلية الاصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبأقل خسائر حيث ان الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الاداء حاليا في غضون فترة قصيرة فإن السيولة تحت مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية الاصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها لذلك لا يمكن تحديد مستوى أي بنك أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزامات. السيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف الي تصفية بعض امواله غير السائلة وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل

عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف . ومعنى الأمان امان الودائع ومعنى الحماية حماية لقيمة الأموال غير السائلة .

لقد استنتج الباحثون ان مفهوم السيولة مشتق من الظاهرة الطبيعية انسياب الماء التي تحدث للمياه الغير محصورة فهو كذلك المال القابل للانسياب والانتقال من مكان لآخر أي بيعه ، او الإيفاء بالدين وغير ذلك متجنب حدوث أي خسائر . كما ان السيولة كمفهوم عام تعني النقدية ، كما ان السيولة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث.¹

تعريف السيولة :-

1-يري s-kolm يري أن تعريف سيولة أي عنصر من عناصر راس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة الي اخري ويعتقد الكاتب ان السيولة المالية هي انعكاس لقدرة الادارة علي تحويل أي استخدام للأموال الي مال حاضر بادني خسارة ممكنة في اقصر وقت متاح بأيسر جهد في ضوء التعريف توجد عدة درجات او مستويات للسيولة وفقا للعمر الاقتصادي ودرجة خطرة باختصار تظهر حالة السيولة بوضوح المقدره المالية الحاضرة للمنظمة .

وفي الغالب ترتبط ادارة السيولة بالأنشطة التشغيلية ذات الاجل القصير بينما هدفها هو تحديد المستوي الافضل والانسب من الاموال الحاضرة لمواجهة المدفوعات المستقبلية المتعلقة بأنشطة الجارية وبما ان حياة المنظمة تمتد الي اجل طويل نجد ان يتأثر بمستويات الائتمان الممنوح لها. هكذا فان ادارة السيولة لا تهتم فقط بسداد التزامات الغد لكنها تشمل ايضا باقي الآجال مما يعني التعرض للسيولة المالية واليسر المالي وفقا للمدخل الثابت او الساكن (الاستاتيكي) والذي يركز علي مفهوم

¹ . سلمان ابو صبحا -الإدارة المالية المتقدمة - (الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة ،القاهرة 2009م.) ص245.

الارصدة نلاحظ عدة تعريفات للسيولة الجارية تقليديا نجد ان السيولة الظاهرة او الفورية هي الاكثر شيوعا تهدف هذه السيولة الي اهمية الاستخدامات (الاصول الحاضرة) في مواجهة الالتزامات في الاجل القصير للأغراض التشغيل الا ان هذا المفهوم يبدو محدودا لأنه يتجاهل سيولة بعض القيم (الاستخدامات) الأخرى في الاجل القصير للاستحباب القبض (العملاء او اوراق القبض) والمخزون السلعي . وقد دفع هذا التعريف المحدود البحث عن تعريفات اخري اكثر اتساعا لتشمل كل استخدام المصدر تشغيلي(قصير الاجل) حيث يري كثير من المؤلفين ان الادارة السيولة تمثل جزءا من ادارة راس المال العامل .وايضا الادارة المالية في الاجل القصير ، لذلك نجد ان السيولة العامة يمكن التعبير عنها بمختلف (الاصول) الاستخدامات الجارية مع خصم قيمة الرصيد الدائم منها لمخزون سلعي وحسابات القبض أي الحد الأدنى لكل منهما ،ومع استبعاد المخزون نصل الي السيولة المحدودة أو النسبية حيث الحالة مكونات المخزون السلعي خاضعة للسياسات التشغيلية وليست وفقا لقاعدة مالية متعارف عليها. وقد ظهر عند تقدير الاحتياجات التمويلية لدورة التشغيل مفهوم النقدية cash concept كما استخدام حاضر من ناحية و استخدامات الائتمان المصرفي . من ناحية اخري حينئذ يظهر مفهوم النقدية كمفهوم ضيق ومحدود مقارنة بالسيولة العامة. لقد اقترح (Donaldson) G- D استخدام مفهوم الحركية المالية والممثل في تقديم تعريف واسع للنقدية في منظمات الاعمال حيث انها تعبر عن القدرة في التأثير علي معدل تغير المصادر الاقتصادية من حالة الي اخري اذا هي تكشف عن تحديد حالة هذه المصادر في لحظة معينة بهدف تحقيق التوازن بين تدفقات الاموال اللازمة لتحقيق الاهداف المنشودة الملاحظ ان كافة التعريفات السابقة تتحدث عن السيولة الظاهرة او الفورية او التقليدية بمواردها المنظورة ،ولم تأخذ في الحسبان مواردها الخفية او المستترة او المنتظرة مثل تسهيلات الائتمان غير المستخدم وإمكانية اختلاف سوق راس المال

كذلك الاقتراض أيضا الموارد التي تمثل المتاحة الممكنة علي اثر ذلك يمكن ضم السيولة الخفية ،يكونا معا السيولة الكلية علي مستوي منظمة الاعمال ¹.

وحيث ان أنشطة المنظمة تترجم الي تدفقات نقدية ،فان حركتهما يمكن ان تقدم لنا مفهوما حركيا ديناميكيا للسيولة لذ افان تعريف النقدية بصافي التدفقات يسمح احتواء كل المصادر والاستخدامات الحاضرة المتولدة عن التغيرات في أنشطة الاستثمار والتمويل في الاجلين

الطويل والقصير .وتعرف الشركة بانها مقدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها النقدية عندما يحين مواعيد سدادها ².

استنتج الباحثون من تعريف السيولة الواردة السيولة هي قدرة تحويل المال من شكل لآخر كتحويل الاصول الي نقديه بواسطة عملية البيع وذلك لمواجهة التزامات المنشأة المتمثلة في المدفوعات المستقبلية وايفاء الديون ، وبصورة عامة نستطيع القول بانها هي تمثل جزء كبير في ادارة رأس المال العامل للمنشأة.

وتعرف السيولة في البنوك التجارية بانها:-

النقدية وهي المعني الضيق للسيولة ولكن المعني الشامل لها فهو عبارة عن الاصول التي يمكن تحويلها الي نقدية في اقصر وقت وباقل خسارة .

ولذلك يعتبر الاصل سائلا اذا توفر فيه شرطان :-

1-ان يكون قابلا للتحويل في اقصر وقت .

2-ان يتحول الي نقدية باقل خسارة.

¹ .السعيد فرحان جمعة – الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة –(دار المريخ للنشر-الرياض -2000م)ص ص 189-191.

² .د/ عبد الحميد مصطفى أبو ناعم –إدارة رأس المال العامل –(د ن القاهرة -2002م)ص 42.

وبقاس مستوى السيولة في البنك بمقدار الاصول السائلة التي يمتلكها مقارنة بالالتزامات الواجبة عليه بوفائها او بمقابلتها من خلال فترة قصيره عند الطلب .

اهميه السيولة في البنوك التجارية :-

تتبع السيولة في البنوك التجارية من الوظائف التي تؤديها هذه البنوك في النشاط الاقتصادي، ومن اهم الوظائف هو قبول الودائع من الجمهور او المشروعات واستخدامها في شراء الاصول المالية المختلفة ومنها القروض.

وتعتبر الاصول السائلة من اهم الاصول التي يقوم البنك بتوجيه ودائعه اليها وذلك بسبب ان هذه الودائع معرضة للسحب في أي وقت و بالتالي يجب على البنك أن يكون مستعداً لرد هذه الودائع لأصحابها عند طلبها و إلا عجز البنك أو تأخر عن رد الودائع لأصحابها فإن ثقة عملائه في كفاءته سوف تنهار مما يدفعهم إلى طلب سحب ودائعهم و هذا بدوره قد يؤدي إلى انهيار البنك و إفلاسه (النقطة توضح أهمية السيولة بالنسبة للبنك و الفرق بينه و بين منشآت الأعمال الأخرى التي يمكنها أن تؤجل ديونها مستحقة السداد و بالاتفاق مع دائنيها طالما ما لديها من الظروف ما يبرر تأجيل السداد، أما البنك مطالب بأن لا يتأخر في رد الودائع بينما يتقارب مع عملائه في رد ما حصلوا عليه من قروض منه إذا كانت لديهم الأسباب ما يبرر ذلك)و أيضاً من أسباب أهمية الاحتفاظ بالسيولة لدى البنوك التجارية هو مواجهة الطلب على القروض أو العملاء و كذلك إن ظهور فرص استثمارية ذات عائد أكبر و مخاطر أقل تحتم على البنك الاحتفاظ بأصول سائلة و استغلالها لاحتمال عدم تكرار تلك الفرصة مرة أخرى .¹

¹ . عبد الوهاب يوسف – التمويل وإدارة المؤسسات المالية –(دار الحامد للنشر، الخرطوم 2008م)ص 164.

لقد استنتج الباحثون ان السيولة تلعب دورا كبيرا في البنوك وبالأخص العملاء الذين يودعون مبالغ ضخمة فلذلك يتطلب البنك ان تكون نسب السيولة عنده عالية حتى لا يفقد ثقته لدى العميل الذي هو عنصر تكوينه وبالتالي يفقد مكانته في سوق المنافسة.

تطور فكرة السيولة :-

كان رجال يحصرون مفهوم السيولة في الاصول التي تتخذ صفة الائتمان القصير الاجل الممثل بالفروض التجارية لان هذا النوع من الاصول يتمتع بسيولة ذاتية لأنها تتشامن عمليات تجارية حقيقة وهكذا يتحول هذا النوع من الاصول تلقائيا الي نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها او صنعها او تمويل عمليات تسويقها وهذا ما يسمى بنظرية الفرص التجارية وينادي بها انها المدرسة الانجليزية في استثمار اموال المصرف .وفي الاساس تقول هذه النظرية بان السيولة الاصل تتوقف علي امكانية تحويل الاصل الي نقد جاهز عند الحاجة وهذه الامكانية تتوقف اساسا علي وجود سوق تباع فيها هذه الاصول ، فاذا كانت هنالك سوقا متسعة منظمة لبيع الاصول طويلة الاجل فهي لا تقل في سيولتها عن الاصول القصيرة الاجل .تم اشتراط انصار هذه النظرية سيولة الاصل يجب ان لا تتوقف عن امكانية تحويلية الي نقد سائل فحسب بل وبدون خسارة ايضا أي ان سيولة الاصل اصبحت تتوقف علي .

1/ وجود سوق يباع فيه هذا الاصل.

2/ قابلية الاصل للبيع بدون خسارة تذكر.

3/ مدي استخدام الاصل كضمان للحصول علي ائتمان البنك المركزي وإعادة.

وبالخلاصة فان المصرف اصبح يعتبر في حالة مالية جيدة من حيث السيولة اذا كان في مركز يتمكن من مقابلة حاجات المودعين الي نقد حاضر سواء اكان هذا النقد موجودا في خزائنه او مودعا لدي المصارف الأخرى او يستطيع الحصول عليه في الحالة عن طريق تحويل بعض أصوله الي نقد جاهز بدون خسارة تذكر.¹

وقد استنتج الباحثون من فكرة تطور السيولة في ان السيولة كانت تحصر في مفهوم معين والذي يتمثل الاصول التي تتخذ صفة الائتمان (قصير الاجل) مع تطور فكرة السيولة فقد اصبحت تتمثل في تحويلها الي نقد سائل وبدون خسارة ايضا.

مكونات السيولة النقدية :-

تتكون السيولة النقدية من الموجودات السائلة التي يحتفظ بها البنك وتعد الموجودات سائلة اذا توافرت فيها الخصائص التالية:

- 1/ في حالة وجود سوق جاري للأصل لتحويله الي نقود.
- 2/ ان تتسم اسعارها بالتوازن أي ان يكون عميقا لدرجة انه قادر علي استيعاب أي كمية من هذه الاصول دون تخفيض ملحوظ في اسعارها.
- 3/ ان يكون بمكان البنك اعادة شراء الاصل بعد ان تم بيعه والحصول نقد بخسائر قليلة جدا.

اما الموجودات التي تعد من مكونات السيولة للبنك فهي:

أ/ النقد في الصندوق.

ب/ الشيكات برسم التحصيل.

¹ . د/ زياد رمضان - إدارة الأعمال المصرفية _ (دار صفاء ، عمان، 1998م) - ص، ص 124-125.

وهي الشيكات التي يودعها عملاء البنك فيه لتحويلها بالنيابة عنهم وتعتمد سيولة هذه الشيكات علي امكانية تحصيل قيمتها من البنوك المسحوبة عليها.

ج/ الاصول الدائنة لدى البنك المركزي:

حيث يشكل رصيد البنك لدى البنك المركزي جزء من مكونات السيولة اذ تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي حسب ما يحدده البنك المركزي من حماية المودعين لدى البنك وقد يحتفظ بمبالغ اضافية لتعزيز مرتبه خاصه عند اجراء تسويات بين البنوك بعضها البعض من خلال البنك المركزي.

د/ الأرصدة الدائنة لدي البنوك الأخرى : وهي انواع منها:

1/ ودائع بإخطار سابق وهذا النوع يفقد سيولته الي ان يحل موعد استحقاقه ويخطر البنك المودعين لديه هذه الامور لضرورة ردها.

2/ الحوالات النقدية المستحقة الاداء التي تتمتع بالسيولة السريعة

3/ ارصده يتم الاحتفاظ بها لدي البنوك الاجنبية .

هـ/ شبه النقود:

التي تتكون من الاستثمارات القصيرة الاجل التي تستحق في مده نقل عن السنه(ادوات السوق النقدي). وتتسم بالخصائص التالية:

1/ تستحق في مده نقل عن السنه .

2/ تتمتع بدرجة عالية من الضمان.

3/ اسعارها ثابتة نسبيا فا لتذبذب في اسعارها قليل .

4/ تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

5/ مخاطرها قليلة علي المستثمر.

6/ تدر عائد قليل لأدوات الاستثمار الأخرى بسبب سيولتها العالية .

وفيما يلي اهم الادوات :-

أ/ أذونات الخزينة:-

وهي التزامات قصيرة الاجل تصدرها الحكومة انتظام لتغطية احتياجاتها النقدية الناتجة من عدم انتظام تتدفق واردات الحكومة من الضرائب ويعد الاستثمار فيها عديم المخاطرة وتعد من اكثر ادوات السوق النقدي من حيث سهولة تسويقها وتباع بخصم أي يدفع المستثمر فيها مبلغ اقل من قيمتها الاسمية وعند الاستحقاق يحصل علي القيمة الاسمية ويمثل الفرق بين ما يدفعه المستثمر وما يحصل عليه عند الاستحقاق العائد علي الاستثمار في هذه الاذونات ،وتتمتاز هذه الاذونات بالخصائص التالية:-

- خلوها من المخاطر .
- السيولة العالية .
- المعاملة الضريبية.
- صدورها بفئات قليلة يجعلها اكثر جاذبية للمستثمر .

ب/ اتفاقيات إعادة الشراء:-

وهي اتفاقيات بين طرفين تتم عندما يرغب حامل الورقة المالية في تحويلها الى نقد لفتهر معينة من الزمن متفق عليها مع طرف اخر يبعه اياها لهذه الفترة وبعد انتهاء هذه الفترة فيقوم الطرف البائع بإعادة شرائها بسعر اعلي بقليل من السر الذي باع به

الورقة حيث يمكن للبنك ان يقوم بشراء الورقة بسعر ،ثم يعيد بيعها لمن اشتراها منة بسعر اخر فيستفيد من فرق السعرين .

ج/ القبولات البنكية:-

وهي من اقدم ادوات السوق النقدي حيث يتم بموجبها توقيع المستورد علي سحب لسداد قيمة مستورداته بعد مدة معينة من ثم يختم البنك عليها بعبارة مقبول أي يضمن دفع قيمتها من طرف المستورد بالتاريخ المحدد فيصبح اسمها قبولات بنكية مما يجعلها اداه ماليه تتداول في السوق النقدي إذ يمكن للبنك ان يشتريها بأقل من قيمتها وينتظر حتي تاريخ الاستحقاق ويستفيد من الفرق ما بين السعر الذي اشتري به الورق وبين قيمتها الفعلية كما يمكن بيعها في حالة حاجته للسيولة.

د/ الاوراق التجارية :-

بدأ التعامل بها منذ بداية القرن الثاني عشر وهي سندات إذنيه قصيره الاجل تصدرها شركة لتقترض بموجبها قرضا قصير الأجل فيمكن للبنك الاستثمار فيها بشرائها والحصول علي عائد منها .

ه/ وهناك ادوات مالية اخري قصيرة الاجل تتسم بالسيولة والعائد المنخفض:-

مثل الكمبيالات المخصومة التي تقوم البنوك بخصمها للتجار مقابل فائدة معينة، ويمكنها ان تعيد خصمها لدي البنك المركزي بسعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي منحته للتجار ومن ثم يشكل الاستثمار فيها استثمار سائلا ومدار للريح في الوقت نفسه وكذلك ا لقروض بالعملات الاوربية وهي اقرار الودائع المودعة

لدي البنك في خارج البلد الاصلي له وتمنحها البنوك لفترة تتراوح بين عدة ايام
واشهر قليلة¹.

وقد استنج الباحثون من السيولة تتكون اساسا من الموجودات السائلة التي
يحتفظ بها البنك مثل النقد في الصندوق والشيكات يوم التحصيل ،كما استخلص
الباحثون من اهم ادوات السيولة ادونات الخزينة وتعتبر من اهم ادوات السيولة
لتمتعها بمجموعة من الخصائص ومن اهمها خلوها من المخاطر والسيولة العالية
كما ان هنالك ادوات مالية اخري قصيرة الاجل مثل الكمبيالات المخصوصة.

اهم الاختلافات بين السيولة واليسر المالي:-

كمدأ تهدف السيولة واليسر المالي إلي تحديد قدرة المنظمة علي الوفاء بالتزاماتها
في اجال استحقاقاتها في تحقيق حالة من التوازن من الاحتياجات التمويلية
ومصادرها اذا ان هذا التوازن لا يتسم فقط بالطابع المالي لذلك يتم البحث عنة في
اطار ادارة المنظمة من ناحية السيولة المالية فأنها تحدد الممكن لأي اصل او
مصدر في ان يتحول الي نقدية جاهزة ومن ثم يمكن استخدامها في تقويم المقدرة
علي السداد في الاجل القصير علي اثر ذلك يمكن تصنيف أي استخدام اقتصادي
او مال الي جاري(حافز او شبة حافز) او ثابت (يصعب تسويله) ومن ناحية
اخري يمكن تحويل السيولة الي اصل مالي ولكن متي وكم يكلف واي فترة من الزمن
يأتي السعر ؟ وهنا فان المدة اللازمة ودرجة الخطر يمثلان المحددين للسيولة أي
اصل لذلك فان مركز السيولة في المنظمة يمثل مركزها الصافي والمصادر تنمية
العلاقة بين قدراتها الحاضرة وديونها قصيرة الاجل يستخدم في قياس وتقويم درجة
السيولة العامة ومن مصلحة المنظمة ان يكون مسئول السيولة علي المستوي الأدنى
لها للأسباب الاتية:-

¹ . د/ هشام جبر - إدارة المصارف-(الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدان ،الفاهرة 2008م)- ص، ص 277-280.

1/ انها تمثل استخداما عظيما ومانعا.

2/ تحمل حسابات التنجيه بتكاليفها.

3/ تهدد قيمتها معدل التضخم السائد.

في الواقع نجد ان شعار تدعيم مركز السيولة المالية الذي يقتررب من الصفر يؤكد هذا التجاه بما ان السيولة تهدف الي تقدير وتقويم المقدرة علي السداد فهي اذا هدف رئيسي للاستراتيجية المالية ومن ثم قد اكتسبت اهمية خاصة اظهر دور السيولة في اطار التحليل المالي ولان اليسر المالي يرتبط بالحالة المالية الكلية ومن هنا يمثل اليسر المالي بعدا مؤسسيا وخاصة شاملة يمكن التعبير عنه بالعلاقة بين الاستخدامات او صافي تدفقات المديونية او حقوق الملكية والاموال المقترضة .ولا شك ان مستوي اليسر المالي المرضي يمكن ان يضمن امان المنظمة حتي ان بقاءها يمد عبر توافر الحد الدني لليسر المالي كقيد خارجي استراتيجي بيد ان المنظمة تواجه خطر الافلاس أتهمت بالعسر المالي الفني يظهر هذا التحليل أهمية تحقيق اليسر المالي كضمان وحيد لسداد الالتزامات فضلا عن ان مفهوم ه يظهر أكثر اتساعا من مفهوم السيولة ويقول اخر يمكن ان تتمتع المنظمة باليسر المالي مع انها تمتلك قليلا من السيولة والعكس غير صحيح وهذا الحكم لا يتعارض مع الدور المنشود من صافي التدفقات النقدية المتولدة من الانشطة التشغيلية باعتباره حصنا لليسر المالي ،فان اليسر المالي يكشف عن الادارة السيئة للإعمال وعادة تشخيص الانشطة التجارية والاقتصادية في هذه الحالة يودي الي ازمة حادة في السيولة ربما يكون من الصعب تحديد هذا الوضع لأسباب التالية :-

1/عدم توازن داخلي.

2/عدم توازن خارجي.¹

مفهوم السيولة في البنوك:-

من أهم الاعمال التي تواجهها إدارة البنك تأمين السيولة وتعرف (Rose,2002)السيولة بأنها :توفير النقود بالكميات وفي الاوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة ويعد البنك ذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه بتكاليف معقولة وفي الاوقات اللازمة ،وهذا يعني إما ان يكون للبنك الاموال النقدية السائلة عند الحاجة وإما ان يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض او بيع بعض الاصول.

كما يعرفها سلطان (2005ص141) بأنها:-

إحتفاظ البنك بجزء من اصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في السحب من الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء كما تعني السيولة قدرة البنك علي مواجهة إلتزامات المتمثلة في تلبية طلبات السحب من الودائع وطلبات المقترضين .

اما تعريف السيولة علي مستوي الجهاز المصرفي وتعني قدرة الجهاز المصرفي علي تلبية احتياجات العملاء من الائتمان في الوقت نفسه تلبية طلبات السحب علي الودائع علي الجهاز المصرفي ككل.

ويعد نقص السيولة من البنك من العلامات الدالة علي ان البنك يواجه مشاكل مالية صعبة قد تؤدي به أي التوقف عن الدفع ومن ثم الافلاس كما حدث في بنك إنترا

¹ .السعيد فرحان جمعة - مرجع سابق - ص، ص 192-193.

1966م الذي أعلن إفلاسه نتيجة لنقص السيولة التي نتجت عن زيادة السحب المفاجئ للودائع الذي وصل الي 100 مليون ليره لبنانية خلال شهر واحد .

ويواجه البنك العديد من المشاكل نتيجة نقص السيولة ونذكر منها :-

أ- التعرض للإفلاس كما حصل مع بنك انترا اللبناني .

ب- خسارة الودائع حيث لا يستطيع استقطاب ودائع نتيجة مشاكل السيولة لديه .

ج- يمكن ان يتم اغلاق البنك ا الذي لا يستطيع توفير السيولة اللازمة .

د- تقاس كفاءة ادارة البنك بمقدرتها علي اداره السيولة بكفاءة .

كما ان زيادة السيولة لدي البنوك تعن فقدان جزء من ارباحه لان زياده السيولة تعني قله التوظيف في موجودات مريحة مما يؤثر علي ربحية البنك لذا علي البنك التوفيق بين الربحية والسيولة.¹

العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك :-

يعد النقد اكثر الأصول سيولة ويعد الاحتفاظ به استثمارا عاملا لأنه لا يدر عايذا وكلما قام البنك بتوظيف جزء من النقد لديه في اصل اخر كان ذلك توجهها تحقيق عائد من التوصيف وقلة السيولة لدية ومن ثم فكلما قام البنك بتوظيف جزء من أمواله كان ذلك اقدر علي تحقيق ربح لكن علي حساب التضحية بالسيولة .

فالأموال الموظفة في القروض ليست سائلة كالنقد الذي في خزائن البنك ولكن هذه القروض تحمل فوائد للبنك تساعد في تحقيق ربح بينما الاموال المكرسة في خزائن البنك لا تحقق أي ربح ،أي ان هنالك علاقة بين السيولة والربحية تتمثل في ان البنك اذا اراد ان يزيد حجم ارباحه فعليه توظيف الاموال في موجودات اقل سيولة

¹ د/ هشام جبر - مرجع سابق -ص، ص 273-274.

وإذا أراد ان يحتفظ بسيولة عالية فعليه ان يبقي الاموال موظفة في النقد في خزائنه مما يعني التضحية بالربحية علي حساب زيادة السيولة مما يعني التعارض بين الربحية والسيولة .

ويتيح التعارض بين السيولة والربحية عن التعارض بين اهداف الاطراف الرئيسية للبنك وهما الملاك والمودعين حيث يهدف الملاك الي تحقيق اقصي ربح ممكن تعويضا لمخاطرها الامر الذي يؤثر سلبا علي سيولة البنك .ويرغب اصحاب الودائع في ان يحتفظ البنك بقدر من السيولة وان يستثمر البنك اموالهم في استثمارات قليلة المخاطر مما يؤثر علي ربحية البنك لذلك يسعى البنك للتوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين الربحية والسيولة .

ويري (Gardner mills2005) انه قد يعتقد بعض العلماء انه يمكن ادارة السيولة بسهولة وذلك بالاحتفاظ بكمية كبيرة من النقد والاوراق المالية قصيرة الاجل باعتبارها جزء من موجودات البنك لان مساهمه هذه الموجودات السائلة والنقد والاوراق المالية القصيرة الاجل في ايرادات البنك تعد ضئيلة ومن ثم التعارض بين الخطر المالي مع قلة السيولة والرغبة في الاستثمارات في موجودات مدره للربح هو جوهر ادارة السيولة .

فعلي سبيل المثال يجب الوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي بالاحتفاظ برصيد لدي البنك المركزي ، الا انه لا يمكن احتفاظ هذا الرصيد لمواجهة طلبات السحب من الودائع ، وطلبات الاقتراض وهذا يتطلب وضع اولويات لتوزيع موارد البنك علي الاستخدامات وذلك كمايلي:-

الاولوية الاولى:-

الاحتفاظ بموجودات سائلة للوفاء بالاتي:

1-مواجهة طلبات السحب اليومي من الودائع .

2-مواجهة ما يتحقق عليه من التزامات تجاه المعارف الاجنبية.

3-مواجه التزام الوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي.

الاولوية الثانية:-

ما سمي الاحتياطات الثانوية (الاستثمارات قصيره الاجل مثل ادونات الخزينة ،الاوراق التجارية ،القبولات البنكية ،وغيرها من ادوات السوق النقدي) وتخدم اغراضا متعددة فيما يلي:

أ/مواجهة السحوبات المتوقعة في مواسم معينة حيث يمكن تصفية هذه الاستثمارات في تلك المواسم.

ب/مواجهة السحوبات غير العادية المحتمل وقوعها كعمليات السحب على الوداع نتيجة وروف سياسية واقتصادية .

ج/بيتح عن هذه الاستثمارات ربع للبنك بمخاطر قليلة السيولة عالية.

الاولوية الثالثة :-

تتألف من القروض التجارية التي يمنحها البنك ويشكل هذه الاستثمارات مخاطرة لدى البنك ومدى مخاطر عدم السداد.

الاولوية الرابعة:-

أن الاستثمار جزء من الاموال في الاوراق المالية طويلة الاجل كأدوات سوق رأسمالية امثل السندات طويلة الاجل وكذلك في اسهم الشركات ليحقق عائد من الارباح الموزعة وعائد اخرا رأسماليا ناتجا عن ارتفاع القيمة السوقية لهذه الاوراق المالية .

الاولوية الخامسة :-

الاستثمار في موجودات ثابتة كالعقارات والاثاثات والتجهيزات اللازمة لقيام البنك بأعماله .

ولتحقيق هدف السيولة تحتفظ البنوك بحد ادنى من النقدية في خزانتها ويرصد لدى البن المركزي للوفاء بمتطلبات الاحتياط النقدي.¹

لقد استنتج الباحثون أن هنالك علاقة بين السيولة والربحية وكما أن للأوراق المالية دورا فعالا في عملية التوازن بينهما ،حيث أنها سهلة التداول في أي وقت.

¹ . هشام جبر _المرجع السابق - ص ، ص 275-277.

المبحث الثاني

ادارة السيولة ومخارطها

مدخل ادارة السيولة:-

اكتسبت الوظيفة المالية أشكالها الوصفية في بداية العام 1920م اذا انحصرت مهامها بالمعالجات المحاسبية والقانونية لتأسيس الشركات والمسائل المتعلقة بحالات الاندماج واصدار الاوراق المالية وقد تحققت الاصدارات الاقتصادية خلال فترة الكساد الاعظم في عام 1929م دور الادارة المالية في توفير السيولة اللازمة لتجاوز ازمات التمويل وحالات الافلاس والتصفية والاندماجيات واعادة التنظيم التي شهدتها فترة الثلاثينات من القرن المنصرم لذلك تتمحور هدف الإدارة ضمن هذا المدخل باتجاه توفير السيولة لقرارات التمويل.¹

أهمية ادارة السيولة Importance Of Liquidity Management:-

ان هدف السيولة المالية واليسر المالي يمثل اهمية خاصة لكل من الادارة الداخلية وكذلك ايضا الاطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الاسهم وغالبا يتعين تحديد اثر مستواها على الحصر الاقتصادي والمالي التي يواجهها المنظمة .

ولما كانت التعريفات السابقة للسيولة تكشف على انها تمثل اثارا ناتجة عن تغير المواقف المتعلقة بتحركات الاموال وفي هذا الاتجاه الاستراتيجية المالية الى تامين حالة التوازن من منظور شامل ويقول اخر تسعى الى تحقيق المطابقة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة للأموال في الاجيال المختلفة .

¹ . عدنان تائه النعيمي واخرون -الادارة المالية المتقدمة - (عمان ،دار البازوري للنشر، 2009)ص24 .

في الواقع تمثل مشاكل السيولة المالية و اليسر المالي قلقا كبيرا لمديري منظمات الاعمال اذ احيانا تكون المنظمة رابحة الا انها تعاني من العسر المالي حيث لا تستطيع الوفاء كامله في مواعيد استحقاقها لهذا فان الهدف الوظيفي لليسر المالي هو دور المدافع عن تامين بقاء واستمرار المنظمة من هنا تظهر السيولة كمتغير استراتيجي في ادارة المنظمات.¹

الاستنتاج:-

يلاحظ أن الوظيفة المالية كانت تنحصر على المعالجات المحاسبية حتى عام 1920 والقانونية لتأسيس الشركات والمسائل المتعلقة بحالات الاندماج وايتار الاوراق المالية وتلعب السيولة دورا هاما وغالبا يتعين تحديد اثر مستواها على الحظر الاقتصادي والمالي الذي تواجهه المنظمة .

اولاً: مدخل تحليل السيولة:-

من الملاحظ أن مداخل تحليل السيولة يمكن تقسيمها الى مجموعتين:-

الاولى: مدخل الارصدة Solids Approach

الثانية: مدخل التدفقات Flows Approach

مفهوم الارصدة :-

ان مفهوم الارصدة يعرف بحالة الساكنة لحجم الاموال في لحظة معينة لذا هو يتعلق بقيمة احصائية وحيث ان الرصيد يأتي من التدفقات كنتيجة لذلك فان الرصيد يسجل التغيرات المتولدة بين فقرتين ماليتين ، اذا فهو نشا كنتيجة لحركات التدفق ومن ثم ينتسب للتحليل القائم على النتائج المتشابهة.

¹. السعيد فرحان (مرجع سابق) ص 191 .

في ظل هذا التحليل يترتب كافة عناصر الاصول والخصوم تبعا لدرجة سيولتها
واجل استحقاقها

مفهوم التدفقات:-

تقيس التدفقات الكمية الخارجة او الداخلة زمنيا خلال فترة معينة ومن ثم فهي لكسب
طابع حركي لذلك دور التدفق هو وصف وتعين الشركات المالية ومن ثم فهو يمثل
قيمة تحليلية من ناحية اخرى فان تحليل التحركات المالية سيشرح اسباب وجودها
وتغيرها أي يمثل قيمة تعبيرية ومن هنا فان تحليل التدفقات تسبب الى التحليل
السببي او التحليل العلي.

ويرى الكاتب ان كلا المفهومين يكمل احدهما الاخر وهما ليس متعارضين والحاجة
الى التحليل الساكن والحركي مطلوبة ، حيث ينساب داخل المنظمة مجموعات
متنوعة من تدفقات عينية ومالية ونقدية سواء اكانت ساكنة او متحركة ويمكن
تقسيمها الى اربع مجموعات:-

الاستثمار - التشغيل - العمليات المالية-التوزيع.

ويترتب على ذلك التدفقات النقدية كاثار ناتجة عن المديونية او الدائنة.

هكذا يمكن تصنيف التدفقات النقدية لمنظمة الاعمال الى مجموعتين

اولا/ تدفقات مالية غير مباشر indirect fanatical flows او غير مستقلة non
-: interplant

وهي التي تظهر كمقابل مالي دائم النشاط الصناعي اوالتجاري داخل المنظمة ناتجة
عن تدفقات عينية (اقتصادية)من سلع وخدمات وينشا عنها فائض رصيد التشغيل .

ثانيا/تدفقات مالية مباشرة direct fanatical flows او مستقلة interplant :-

وهي تدفقات مالية خالصة بدون مقابل وينشا عنها فائض او رصيد مالي.

يترتب على الوضع انفا ان يكون الرصيد للمنظمة هو المحصلة للعناصر التالية :-

(-) رصيد التشغيل .

(+/-)الرصيد المالي .

(-)الارباح الموزعة.

= تدفقات النقدية .

وفي عرض اخر يظهر كما يلي :-

(-)الانتاج .

(-)لاستهلاك الوسيط.

(=)القيمة المضافة .

(-)مرتبات الاجور .

(=)الفائض الاجمالي للتشغيل.

(-)استثمار التشغيل .

(=)رصيد التشغيل.

(+) الرصيد المالي (صافي المديونية ، اعباء مالية ، ضرائب علي الدخل).

(=)رصيد المنظمة .

(-) الارباح الموزعة .

(-) تغيرات النقدية.

يلاحظ ان فائض اجمالي التشغيل للنقدية يتداخل بين فائض اجمالي التشغيل ورصيد التشغيل ،هذه الزيادة معلومة مهمة للإدارة في الاجلين القصير والمتوسط لانها تعبر عن التوازن بين عوائد التشغيل واحتياجاته وكذلك في مرتبطة بتطور النشاط اخيرا يمكن تصوير هذه العلاقة ما يلي :-

فائض إجمالي التشغيل = فائض إجمالي التشغيل - احتياجات تمويل رأس المال العامل.

ويمكننا ابراز هذه العلاقة الهيكلية بين المفاهيم الاقتصادية لايريدات والنفقات التمويلية للنتيجة والمفاهيم المحاسبية للمتحصلات والمدفوعات الموصلة الي الزيادة النقدية كذلك المفاهيم المالية للمديونية والدائنة الموصلة للتغيرات في احتياجات التمويل كما يلي :-

المديونية + المتحصلات = الايرادات.

الدائنة + المدفوعات = النفقات.

احتياجات التمويل = فائض النقدية = النتائج.

ثالثا: متغيرات ادارة السيولة.

وفقا لنموذج التدفقات الجارية في المنظمة يبدو ان العوامل الاكثر اهمية للرقابة عليها في صدر ادارة السيولة هي كما يلي:-

1/ احتياجات تمويل دورة التشغيل

2/ حجم الائتمان في الاجل القصير والنفقات المالية

3/ الاستثمار المرتبط بالتشغيل وبصفة خاصة الاوراق المالية في الاجل القصير

4/ الارباح الموزعة والتمويل الدائم

علي اثر لك فان نظام الرقابة يجب ان يعتمد علي المكونات التالية:-

1/ تنبؤات التدفقات النقدية

2/ تحين معدل دوران صافي المتحصلات

3/ الارتباط الوثيق بأسواق فالنقد وراس المال

قد يبدو ان المتغيرات المحددة لمستوي السيولة الجارية تنتج عن عدم تأكيد مالي ولكن يجب تحليلها رغم ذلك في ظل نظرة شاملة اخذين في الاعتبار المخاطر التي تهدد المنظمة

في الواقع ان الهدف الرئيسي للسيولة في الاجل الطويل هو الاتجاه نحو الاسواق المالية ومخالفا للتحليل الخارجي فان مقدرة علي تحويل الاصول المملوكة الي اموال حاضرة لا تمثل مع ذلك الهدف الرئيسي لإدارة السيولة.

اذ من المتفق عليه ان التنبؤ بالسيولة يهدف الي التحديد المسبق لفائض او عجز الاموال للبحث عن فرص استثمارية او تدبير مصادر سد هذا العجز خلال الزمن المناسب وبالتكلفة المعقولة وبالشروط المناسبة.¹

لقد استنج الباحثون ان تحليل السيولة يساعد علي وصف وتحليل التحركات المالية وقد يكون هذا التحليل تحليل ارصدة التحليل بواسطة التدفقات .

¹ السعيد فرحان جمعة، (مرجع سابق) ص ، ص 197، 199..

التحليل المالي للسيولة:-

يشير البحث الى ادارة راس المال العامل بإدارة السيولة ولكي يتم تحليل السيولة يتم الاستعانة بالمؤشرات او النسب المالية المتعارف عليها ومنها نسب السيولة نسب المديونية ومعدل تغطية الفوائد وفي ضوء ما سبق يجب على المحلل توخي الحذر لتناول القوائم المالية بالتحليل بالإضافة الى اجراء نوعين من المقارنات وهما المقارنة مع الصناعة والمقارنة مع اداء الشركة في الماضي .

التحليل المالي للسيولة من خلال المقارنة مع الصناعة حيث تشير هذه المقارنة الى مقارنة النسبة داخل المنظمة بالنسبة السائدة داخل الصناعة وتتيح هذه المقارنة مدى تمشي النسبة داخل المنظمة مع باقي المنظمات داخل قطاع الصناعة مع الملاحظ انه لا توجد طريقة واحدة لا عداد القوائم المالية ولكن هناك عوامل عديدة تؤدي الى اختلاف هذه القوائم وبالتالي اختلاف النتائج التي يجب ان يأخذها المحلل في الاعتبار ومن اهم هذه العوامل:-

1/ رغبات الادارة واهدافها من اعداد القوائم المالية.

2/ اختلاف او اتفاق الآراء بين الاطراف الذين يقومون بإعداد هذه القوائم.

3/ اختلاف قدرات والخبرات ومعارف ومستوى المحاسبين الذين يقومون بإعداد هذه القوائم.

ويجب الحذر عند استخدام هذه المقارنات مع الصناعة التي تعمل فيها الشركة حيث ان بعض الشركات قد يكون لها أنشطة اخرى تدير عليها عوائد مرتفعة وهناك قواعد تساعد على انجاح والاستفادة من هذه المقارنة لابد من اجرائها من مجموعة من الشركات تتسم بما يلي :-

1/ الشركات التي تتبع نظام وإجراءات محاسبية واحدة ونفس الاسس لحساب الاهلاك.

2/ الشركات التي تتبع سنة مالية موحدة وتفضل ان يكون ذلك على اساس سنوي.

3/ الشركات التي تمثل خطوط انتاج متقاربة .

ونظرا لان هذه الشروط من الصعب توافرها في كل الاحوال يجب ان نتوخى الحذر في الاستنتاج والتفسير من المعلومات والنسب المالية خاصة اذا اخذا في الاعتبار الاختلافات التالية بين الشركات:-

1/ معدل التغطية الجغرافية.

2/ مدى الاعتماد على تسهيلات مشتراه ام تسهيلات مؤجرة داخل هذه الشركات .

3/ امتلاك نفس الاصول والاستثمارات لكن قد تكون نسب استقلالها الاستفاد منها مختلفة.

4/ الاختلاف بين الشركات بما يختص بنظم التسعير.

5/ قد تكون بعض الشركات اصولها قديمه بينما البعض الاخر اصولها حديثة .

6/ قد تكون الشركة تعمل في اكثر من مجال وقد تعمل في مجال واحد.

7/ قد تكون بعض الشركات متكاملة افوقيا او متكاملة راسيا.

8/ قد تختلف الشركات فيما بينها من حيث المخزون وقد تعتمد بعض الشركات على اسلوب الوارد اولا يصرف اولا والبعض الاخر يعتد على اسلوب العائد اخيرا يصرف اولا.

9/ قد تعتمد بعض الشركات علي تمويل اغلب احتياجاتها المالية بالاعتماد علي الملاك بينما يعتمد البعض الاخر علي الاقتراض .

وهناك ملحوظة اساسية وهي ان الاعتماد علي متوسط الصناعة قد يكون هو الاخر مضللا اذا كان اداء النسبة العالية من الشركات التي تعمل في هذه الصناعة (80%) منخفضا وعلي هذا يفضل ان تكون المقارنة مع افضل شركة في الصناعة او الشركة الفائزة.¹

التحليل المالي للسيولة من خلال تحليل الاتجاه التاريخي:-

بالرغم من صعوبة تحليل الاداء المالي الخاص بالسيولة من خلال مقارنة اداء الشركة في ضوء اداء الصناعة فان تحلل اداء نفس الشركة لمدة زمنية قد يكون اقله صعوبة .

ويستفاد من هذا التحليل في تحديد ما اذا كان هنالك قصور او تطور في الاداء المالي في أي جزء من المنظمة وما هي الاتجاهات المستقبلية كعادة ما يتم لخصم اتجاه النسبة يوضح ماضيها وحاضرها ويمكن الاستفادة به في تصور المستقبل لكن يراعي ملاحظة انه عند تحليل جزء معين داخل الركة فان هذا لا يعطي تصورا كاملا او شاملا علي الشركة ككل.

واخير يجب الانتباه الي ان لا يوجد قواعد معينة تقود المحلل في الخروج بنتائج الشركة بالخروج بنتاج معينة عن موقف الشركة في ضوء لبيانات منشورة وبدلا من ذلك فان المحلل يجب ان يستخدم خبراته ومهاراته المتراكمة ووضع النتائج بموضوعها الصحيح ان الارقام الموجودة داخل القوائم المالية هي عبارة عن وصف للحالة فقط كما هو الحال في الميزانية العمومية او في عرضه لحالة التدفقات النقدية

¹ . عبدالحميد مصطفى أبو ناعم- مرجع سابق ص ، ص 38-39.

كما هو الحال في قائمة الدخل والموازنة النقدية في ضوء الموقف المالي للشركة وعلى المحلل أن يعي ذلك عند مناقشة عملية تحليل المالي ويجب ان لا يغيب عن بالنا اهمية الحكم الشخصي للمحلل.¹

لقد استنتج الباحثون ان التحليل المالي لسيولة يتم عن طريق الاستعانة بالموشرات او النسب المالية المتعارف عليها كما استنتج الباحثون ان التحليل المالي للسيولة يتم من خلال مقارنته مع الصناعة ويتم ذلك عن طريق مقارنة النمو داخل المنظمة بالنسبة السائدة داخل الصناعة ،وكما يتم تحليل السيولة من خلال التحليل الاتجاه التاريخي ويستفاد من هذا التحليل في تحديد ما اذا كانت هناك قصور او تطور في الاداء المالي في أي جزء من المنظمة وذلك من خلال ادارة راس المال العامل.

نسب السيولة:

تهدف هذه المجموعة من النسب الى تحليل وتقييم مركز راس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصرها الغرض الاساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المنشاء في مقابلة التزاماته الجارية ويجب دفع الالتزامات الجارية من الاصول النقدية وشبه النقدية أي الاستثمارات المؤقتة اة التدفق العادي للنقدية الناتج عن المبيعات النقدية وتحصيل الذمم المالية ومن ثم يصبح من الضروري الاحتفاظ بمقادير كافية من الاصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة حيث ان الامر يحتاج الى فترة زمنية قد تطول لتحصيل الذمم وتحويل المخزون السلعي الى نقدية .

¹ . المرجع السابق ص ، ص 40 - 41.

أولاً: نسبة التداول:

وهي عبارة عن نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة وهي اقدم النسب واسهلها واوسعها انتشارا ،وتستخدم في اختبار اولي وجوهري لمقدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية بسرعة وبدون صعوبة وقد جرى العرف على اعتبار 1:2نسبةالتداول النموذجية ولكن من الخطأ استخدام هذه النسبة كحد ادنى للحكم على كفاية راس المال العامل بدون دراسة حالة المنشأة المعنية يرجع ذلك الى مقدر راس المال العامل ويحد نسبة التداول نفسها يتوقفان على عدد كبير من العوامل المختلفة وليس من الغريب ان تتوفر لمنشأة ما هذه النسبة النموذجية ومع ذلك نجدها في حالة اعثار مالي وبالتالي لا يمكن وضع نسبة تداول معينة واعتبارها نسبة نموذجية لكل المتعلقة بالمشروعات.

ومن ثم فان نسبة التداول ليس مقدار صافي راس المال العامل هو مقياس القدرة على سداد الالتزامات الجارية

نسبة التداول = الاصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة .

ومثال على ذلك لو اعتبرنا ان الاصول المتداولة قدرة بمبلغ 140000 والخصوم المتداولة قدرة بمبلغ 60000

فتصبح نسبة التداول = $60000 \div 140000 = 1:2.3$.

وتعتبر النسبة السابقة مرضية بمقارنتها بالنسبة النموذجية 1:2 وتشير نسبة النموذجية 1:2,3 الى ان المنشأة ما زال في مقدرتها دفع التزاماتها الجارية بالكامل حتى اذا لم تتمكن الا من تحقيق 42.9% من قيمة اصولها المتداولة .

ثانياً: نسبة السيولة:

وهي عباره عن نسبة الاصول سريعة التداول الى الخصوم المتداولة ، وللوصول الى

هذه النسبة ينبغي تقسيم الاصول المتداولة الى نوعين:

ا/اصول سريعة التداول كالنقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم.

ب/اصول متداولة اقل سيولة يمثلها المخزون السلعي.

نسبة السيولة = الاصول السريعة (الاصول المتداولة- الخصوم السلعي) ÷
الخصوم المتداولة.

ومثال على ذلك لو قدرة الاصول المتداولة بمبلغ 140000 والمخزون السلعي بمبلغ
60000 والخصوم المتداولة بمبلغ 60000

فان نسبة السيولة = $60000 \div (60000 - 140000) = 80000 \div 60000 = 1:2.3$

وتعتبر النسبة السابقة مرضية بمقارنتها بالنسبة النموذجية 1:1 ونجد ان نسبة
المنشأة جيدة ويعرف المدير المالي من واقع النسبة اعلاه ان يتمكن من بيع
الاستثمارات المؤقتة بقيمتها الدفترية وبالإضافة الى تحصيل الذمم اذا امكنه سداد
جميع الالتزامات الجارية دون الحاجة الى المساس الى المخزون السلعي .

ثالثاً: نسبة السيولة السريعة:

وهي عباره عن نسبة النقدية وغير النقدية (السندات الحكومية) الى الخصوم المتداولة
وتقدم هذه النسبة مقياساً للسيولة لا يأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون السلعي او
بعبارة اخرى يقتصر هذا المقياس على الاصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها

تقريباً لأي انكماش في القيمة عند التصفية والنسبة النموذجية من هنا 1:1 أي ان النسبة المستخدمة في حالة نسبة السيولة

نسبة السيولة السريعة = النقدية ÷ شبة النقدية ÷ الخصوم المتداولة

ومثال على ذلك اذا كانت النقدية بمبلغ 10000 وشبه النقدية 30000 الخصوم المتداولة بمبلغ 60000 اذا فان نسبة السيولة السريعة تساوي 10000
 $1:0.67 = 60000 \div 40000 = 60000 \div 30000 +$

والنسبة اعلاه 1:0.67 تبين للمدير المالي بكل وضوح انها يجب عليه تحصيل جزء من الديون او بيع جزء من المخزون السلعي حتى يتمكن من سداد التزاماته الجارية.

رابعاً: نسبة سرعة الدوران النقدية:

وهي عبارة عن خارج قسمة المبيعات السنوية على النقدية زائداً وتبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية عند قيام المشاءة بعملياتها خلال السنة وترجع قيمة هذا المقياس الى اهتمامه بدافع المعاملات عند حيازة النقدية بارتفاع ان سرعة الدوران يعني الاستخدام الفعال للنقدية لتسهيل المعاملات المختلفة وليس هنالك نسبة نموذجية لسرعة دوران النقدية لذا ينبغي المقارنة المماثلة بين المنشاءة والمنشآت الاخرى ،وان التغيرات التي تحدث لهذه النسبة خلال السنين تقدم للمدير المالي مقياس لكفاية استخدام النقدية.

سرعة دوران النقدية = المبيعات السنوية ÷ النقدية + شبة

النقدية = $40000 \div 60000 = 10$ مره

5- نسبة المخزون الي صافي راس المال العامل:

تظهر هذه النسبة هذا الجزء من صافي الاصول المتداولة الذي يتمثل في المخزون السلعي والغرض من ايجاد العلاقة بين المخزون وصافي راس المال العامل هو الاشارة الي الخسارة المحتملة للمنشأة نتيجة لانخفاض في قيم المخزون ومن ثم فان انخفاض هذه النسبة يعتبر في صالح المنشأة.

نسبة المخزون الي صافي راس المال العامل :المخزون ÷ الاصول المتداولة-
الخصوم المتداولة

$$\%75=60000-140000\div60000$$

6- التوزيع النسبي لعناصر الاصول المتداولة:

للحصول علي هذا التوزيع يتم تحويل كل اصل من الاصول المتداولة الي نسبة مئوية من مجموع الاصول المتداولة ولهذه الطريقة تظهر الاهمية النسبية لكل اصل من الأصول المتداولة وكذا لكل من الاصول السريعة والاصول البطيئة وهذا التوزيع يعتبر عملا مكملًا للنسب المالية ومع بقاء الاشياء الأخرى علي حالها تزداد مقدرة المنشأة علي التزاماتها الجارية بيسر وسهولة كلما ارتفعت نسبة ما تملكه من الاصول سريعة التداول.¹

قياس السيولة :-

بينما ان السيولة مصطلح يستخدم في عالم المال لوصف سهولة بيع أي اصل فكما كانت امكانية الال الي نقدية دون خسارة تذكر كان الاصل سائل فنقدية المشاء سائله جدا والاوراق المالية سوق تداول نشط سائله لكنها اقل سيولة من النقدية.

¹. جميل أحمد توفيق - اساسيات الادارة المالية - (دار النهضة العربية - بيروت - 1984 م) ص ، ص111 - 115

وتتدرج سيولة المنشأة من النقدية الأكثر سيولة الى البناء والاراضي سيولة فالسيولة نوعية وليست كمية لذا لا نجد من يقوم ان السيولة هذا الاصل 50% او 60 % بالنجد من يقول ان هذا الاصل عالي السيولة وذاك الاصل قليل السيولة ولما كان هذا الاصل لا يعني بالغرض فقد لجا المحللون الماليون الى قياس السيولة من خلال ايجاد علاقة بين بنود ميزانية المنشأة وادعوا هذه العملية باسم التحليل المالي بالنسبة المالية Finance Ratio Analysis ومن التحليل حصلوا على بعض النسب لسيولة المشاءة واطلقوا عليها نسب السيولة كما اشرنا اليها سابقا وهي نسبة التداول ،نسبة التداول السريع، نسبة النقدية.¹

مما سبق يستنتج الباحثون ما يلي :ان السيولة هي نوعية يصعب تحديد وحدة قياسها مما اطرقت الباحثون الماليون الي ظهور ما يسمى بالنسب المالية حيث تكشف هذه النسب مدى قدرة المنشأة علي سداد التزاماتها دون الاعتماد علي المبيعات بشكل رئيسي.

مخاطر السيولة:

اولاً: مفهوم الخطر:-

يتطلب من الانسان اتخاذ القرارات في ظل العديد من المتغيرات سواء كانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة او العامة او فيما يتعلق بوظيفته او عملة او علاقته واحد اهم هذه المتغيرات عدم معرفة الانسان ما قد يحدث في المستقبل وعدم تمكنه من معرفه نتائج قراراته مسبقا فعلي سبيل المثال يقرر الطالب التسجيل في مادة إدارة المخاطر المالية ولكن من الصعب عليه ان يعرفه علاماته في المادة مسبقا وهو بذلك يتعرض لمخاطر عدم التأكد في النتائج او يتعرض لمخاطر عدم نجاحه في

¹ . سليمان أبو صبحا - مرجع سابق ص ، ص247 - 248.

تلك المادة ،هذا بالرغم من التقدم الهائل في الامكانيات المتاحة للإنسان وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات الخاصة والعامة والتنبؤ العلمي الدقيق والتي تساعد الانسان علي ملامة اتخاذ القرار الا ان هذا لم يزل القلق الذي يلزم المستحق عند اتخاذ قراره .

تعريف الخطر:-

اختلف الكتاب والدارسون في تعريفهم للخطر فقد عرفه بعضهم علي انه في عدم التأكد من وقوع خساره معينه ، وقد قام اخرون بتعريف الخطر علي انه الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين ¹.

الاستنتاج:

يري الباحثون مما سبق انه يمكن تعريف الخطر علي انه احتماليه عدم تحقيق الشيء المتوقع سوي كان عائدا او غيره .

ثانياً: مخاطر السيولة:-

تعني خروج السيولة من المؤسسة وعدم وجود قدر كافي منها لمقابلة حاجه زيارتها بينها سواء كانوا مودعين او مقرضين عند الطلب وتكون المؤسسة في حاله كافيه من السيولة في وضع امن لها مقابل طلبات زبائنها من السيولة في وقت حاجتهم اليها ولكن لتحقيق قدر كافي من السيولة ليست بالمهمة السهلة ، للإدارة وذلك لان الأصول المالية المتنوعة المتمثلة في إمكانية تحويلها الي سيولة بأسرع وقت وبدون تكلفة او خسارة ، كما ان طلبات زبائنها من السيولة من الصعب التنبؤ بها لهذا الطلب علي السيولة في المؤسسة يعتمد علي التنبؤ بحجم الموارد المالية .ولتقليل مخاطر السيولة علي إدارة المؤسسة ان توفق ما بين الاحتفاظ بقدر معقول او مناسب من النقد او الكاش لمقابلة طلبات زبائنها لكسب ثقتهم ومعاملتهم وهذا القدر

¹ . شقيري نوري موسى واخرون - ادارة المخاطر (دار المسيرة - عمان - 2012م) ص ،ص 24-25

من السيولة عديم الفائدة من جهة الاستثمار في الاصول ذات العائد المجزئ من جهة اخري لتعظيم ربحهم .

مخاطر الافلاس والانهييار:-

تواجه إدارة المؤسسات المالية في إدارة الاصول والخصوم وراس المال مخاطر الإفلاس والانهييار ويرجع الي المخاطر العالية للموارد المالية للمؤسسة تتفق بعدم التأكد والتذبذب في كميتها وتتطلب فوائد مالية نحد بها هذه الاسباب ، تضع إدارة المؤسسة امام خيارين الربحية او الانهييار ويعني هذا ان استخدام اموالها في الاصول ذات الخاطر الاقل ومن ثم تحقيق اصل الربحية لتفادي مخاطر انهييار المؤسسة وفي هذه الحالة علي إدارة المؤسسة المالية القدرة علي تحقيق هدف المؤسسة وهو تحقيق تأكيد الربحية مؤكدة من استخدام اموالها وذلك باستثمار بالرغم من جذب اكبر قدر من الفوائد المالية ربحا من المؤسسة لمخاطر السيولة ولهذا يجب علي إدارة المؤسسة ان تكون حذرة من الوقوع في مخاطر السيولة.¹

**ولقد استنتج الباحثون من معني الخطر انه عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل وعدم التأكد مما حققه المشروع من ارباح او خسائر ممكنة ، ولقد استنتج الباحثون من مخاطر السيولة بانها عدم توفر النقد الكافي لمقابلة حاجة زبائن المؤسسة وتكون المؤسسة في حالة وضع امن لها مقابل طلبات زبائنها من السيولة في وقت حاجتهم إليها.

¹ . محمد سويلم -ادارة المصارف التقليدية والاسلامية (مكتبة الاشعاع الفنية - بحري - 1998 م) ص 244

نظريات السيولة :-

أولاً: نظرية السيولة التقليدية او الكلاسيكية :-

وتؤكد علي ضرورة استخدام اموال المصرف التجاري باستثناء الاحتياطات الاولية في موجودات مريحة تأخذ شكل ادوات ائتمان قصيره الاجل أي توظيف اموال المصرف في قروض واستثمارات ذات اجال قصيره وذلك لان المصارف التجارية تتفاعل بالمعاملات التجارية والنشاطات الصناعية ذات الامد القصير.

ثانياً: نظرية التحول:-

وتشير الي ان المصرف التجاري يعمل علي اساس تدعيم الاحتياطات الاولية بموجودات قابله الي التحول الي موجودات اخري اكثر سيوله أي قابله الي التحول الي نقد عند الحاجة الي الاموال وتعتبر هذه النظرية ان الاساس في امتلاك المصرف التجاري لاحتياطات الثانوية وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي امكانية تحويلها الي نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة .

ثالثاً: نظريه الدخل المتوقع :-

تستند هذه النظرية الي توظيف اموال المصرف او المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الانشطة المالية والمصرفية لا ماد مختلفة ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة أي قدرتها علي توليد مجري النقد أي حجم الاموال الداخلة لهذه المنشأة والتي ستمنحها القدرة علي تسديد اقساط القرض في مواعيد الاستحقاق ،وهذه النظرية تساهم في زيادة الارباح المتحققة للمصرف

وذلك لانها تستخدم كل الاموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في انشطه
استثماريه مختلفه¹.

¹ . فلاح حسن عداي الحسيني واخرون -ادارة البنوك - (دار وائل للنشر -عمان- 2000 م) ص ، ص 99 - 100

الفصل الثاني

القرارات الاستثمارية

المبحث الاول: مفهوم واهمية القرار:

مفهوم القرار:-

تعني كلمة قرار البت النهائي والإرادة المحددة لصنع القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول لوضع معين والي نتيجة محددته ونهائية ،بالرغم من ذلك فان هناك بعدا اخر يمكن ان يضاف الي مفهوم القرار فأفعال كلا منا يمكن ان تقسم الي قسمين رئيسيين :-

أ/ قسم ينتج من تزاوج التمعن والتفكر والحساب.

ب/ وقسم اخر لا شعوري تلقائي وايقائي.

وينتج عن القسم الاول ما يسمى بالقرارات اما القسم الثاني فينتهي بأفعال انيه وحينما يكون هناك محل للقرار فانه بالتداعي فلا بد ان يكون هناك نتيجة ينبغي انجازها ووسائل ومسارات للوصول الي هذه النتيجة من ثم فانه يمكن تعريف القرار بانه مسار فغل يختاره المقرر باعتباره الانسب وسيله متاحه امامه لإنجاز الهدف او الاهداف التي يتبعها لحل المشكلة التي تشغله .

ويري البعض ان القرار في ابسط حالاته وسيله تنشط سبق تشكيلها وهي في وضع استعداد لدي ظهور موقف يتطلب تلك الاستجابة كذلك فانه في اقصي حالات التعقيد يصبح القرار وسيله لتحديد معالم استجابة تلقي قبولاً عاماً حيث لا توجد استجابة قائمة من قبل .

وصنع القرار هو سلسلة الاستجابات الفردية او الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الامثل في مواجهة موقف معين ،ان مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وانما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة نفسية ،سياسة ، اقتصادية واجتماعية وتتضمن عناصر عديدة.

ومن وجهة نظر (لاند بيرج) يعتبر القرار الاداري العملية المتضمنة التي بها وصل شخص واحد الي ان يقوم بالاختيار الذي يؤثر في سلوك الاخرين بالمنظمة في مساهمته في تحقيق اهدافها .

ويري (طومسون وتوديون) انه اون كان الاختيار بين البدائل يبدو نهاية المطاف في صنع القرارات ،الا ان مفهوم القرار ليس قاصرا علي الاختيار النهائي بل انه يشير كذلك الي تلك الانشطة التي تؤدي الي ذلك الاختيار.¹

أهمية اتخاذ القرار:-

لا يمكن اداء أي نشاط مالم يتخذ بعدد قرارات فاتخاذ القارات من اساس عمل المدير والتي يمكن اداء أي وظيفة بالمنظمة وتحديد مستقبلاً ولا يمكن اداء أي وظيفة ادارية كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة مالم يحدد القرارات من يقوم ومتى واين.

1/ اهمية القرارات عملية مستمرة :-

يمارس الانسان اتخاذ القارات طوال حياته اليومية منذ قيامة من نومة ماذا يأكل؟ وماذا يلبس؟ والى اين يذهب؟ وماي وسيلة الانتقال التي سوف يستخدمها ؟ وهكذا الى ان يقرر الذهاب الى النوم ومن وقت لأخر يواجه الانسان قرارات مصيرية وحاسمة فعند حصوله الثانوية العامة مثلاً- يقرر هل يتجه الى العمل ام يقرر

¹ . عبدالإله ابراهيم الفقي - نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار- (دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان - 2012م) ص ، ص 110 - 115

الالتحاق بالجامعة ؟ وعندما يقرر الالتحاق بالجامعة عليه ان يختار الكلية التي يدرس فيها وبعد التخرج يقر مجال العمل الذي يرغب العمل فيه طيلة حياته. واذ كان هذا موقف الانسان العادي فان مجال المنظمات ما هو الا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الادارة في مختلف المجالات.

2/ اتخاذ القرارات اداة المدير في عمله:-

لكل ذي مهنة ادواته التي يستخدمها في عملة فالنجار أدواته المنشار والكاتب اداته القلم والجندي اداته البندقية، وهنا نسال ماهي اداة المدير في عملة ؟ فان اتخاذ القرارات هي اداة عمل المدير التي بواسطتها يمارس العمل الاداري حيث يقرر ما يجب عمله ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به ؟ وهكذا كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات ارتفع مستوى اده الاداري.

3/ القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة:

ترتبط قرارات المدى طويل في المستقبل ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة او فشلها فلا شك أن قرار شركات السيارات اليابانية لإنتاج السيارات الصغيرة منذ امد بعيد مكن هذه الشركات من النجاح في انتاج السيارات الصغيرة وصعوبة وعدم الشركات الامريكية من منافستها ، وهذا الحال ينطبق على الامم والشعوب ،حيث تلعب القرارات الاستراتيجية دوراً هاماً في مصيرها ومكانتها بين دول العالم.

4/ اتخاذ القرار جوهر العملية الادارية:

يرى البعض ان اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظراً لان العديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات ، ولكننا نرى ان عملية اتخاذ القرارات ليست جوهر التخطيط وحدها، ولكنها اساس وجوهر كل الوظائف الادارية الاخرى لان هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الادارية الحازمة .

5/ اتخاذ القرار اساس لإدارة وظائف المنظمة:

ان الدور الاداري لوظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف ، ان وظيفة الانتاج مثلاً تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة¹ بتحديد ماذا ننتج؟ وما هو الحجم الانسب للإنتاج ؟ وما من المسؤول من الانتاج في فترة زمنية محددة ؟ ونحوها. وكذلك نشاط التسويق به عدد من القرارات الخاصة بتخطيط السوق والتسعير والترويج ونحوها. ¹

ويرى الباحثون مما سبق أن اتخاذ القرارات مهم للمنشأة في كل انشطتها التشغيلية والتمويلية وغيرها ويمكن أن نسمي اتخاذ القرار أنه اساس سير عمل أي منشأة .

أنواع القرارات:

هنالك العديد من أنواع القرارات ومنها.

أ -القرارات المبرمجة هي تلك التي تتخذ بروتينية أو بصورة متكررة ولحالات محددة تماماً وبذات المنهج والاسلوب والحالات هنا معروفة لمتخذ القرار وقد تنطبق عليها ذات المواصفات وهذا ما يجعلها تستلزم ذات العمليات الروتينية وينطبق عليها ما هو محدد من سياسيات واجراءات .

¹.أحمد ماهر واخرون - مبادئ الادارة والمهارات - (الدار الجامعية - بيروت2002م) ص ،ص 320 _324.

فقد أثبت الحل وأصبح يمثل ما يشبه الخبرة في التعامل مع مثل هذه الحالات ، فعندما يصل حجم المخزون مستوى معنياً يتم اصدار طلب شراء للمواد المخزنة من المجهز لها بالكمية لها بالكمية المحددة في نموذج طلب شراء ، مثل هذه القرارات المبرمجة يكثر تكرارها لدى المدير في المستويات التشغيلية وبدرجة اكثر لدى المدير في المستويات الاعلى في الهيكل التنظيمي للمنظمة.

ب - القرارات الغير مبرمجة هي تلك القرارات التي لا يمكن معها اعتماد أو تطبيق القواعد المحددة مسبقاً اما لان الحالة جديدة ولم يسبق التعامل مع مثلها أو أن معظم القرارات المهمة والتي يتخذها المدير تقع ضمن هذه المجموعة قرارات المهمة والتي يتخذها المدير ضمن هذه المجموعة قرارات غير مبرمجة

وبطبيعة الحال تنطوي هذه القرارات على شيء من عدم التأكد حول نتائج كل بديل أو ما يسفر عنه اختيار أي بديل ،من جانب اخر قد لا تتوفر معلومات كاملة لدى متخذ القرار اما مكلفاً أو أنه يستغرق وقتاً لا تسمح به معطيات الحالة.

يمكن ايضاً تصنيف القرارات على اساس درجة عدم يقينها والتصنيف الاخير يعتبر مفيداً وخاصة لأغراض التدريب وتحديد أنواع القرارات التي ينبغي اتخاذها عند المستويات التنظيمية المختلفة وعادة تتخذ القرارات ذات الطبيعة الروتينية في المستويات الدنيا ،بينما تتخذ القرارات التي تنطوي على درجة مرتفعة جداً من عدم اليقين في المستويات العليا ،يوضح الجدول (1/1/2)الانواع المختلفة للقرارات طبقاً لمدى اليقين الذي تنطوي عليه.

يحاول المديرون منذ زمن طويل تخفيض عدم اليقين في قراراتهم ومن ضمن محاولاتهم في هذا الاتجاه الجودة في مختلف الانواع والتي تشمل المواد ،والمنتجات والعمليات والاسواق، كما أن التأمين يستخدم على نطاق واسع وهناك طريقة اخر الا

وهي التعامل مع عدم اليقين بطريقة نظاميه أي عن طريق تقييم احتمال حدوث الحدث كما تتضح من استخدام الاحصاءات كلما أمكن ذلك وبنطوي استخدام نظرية الاحتمالات على وجهة نظر المدير.

جدول رقم (1/1/2) تصنيف القرارات على أساس درجة اليقين

الخصائص	درجة اليقين
أ- تكرر حدوثها كثيراً مما ينخفض عدم اليقين الى ادنى حد ب- القرارات عادة تؤثر على جماعة صغيرة فقط ومن السهل تطبيقها	1/طبيعة الروتينية
أ- من الممكن عمل تقديرات معقولة لعدم اليقين. ب-القرارات يقتصر تأثيرها على ادارتين او ثلاثه ادارات على الاكثر.	2/قدر محدود من عدم اليقين.
أ-ضمان محدود لتحقيق النتائج المرجوه من القرارات. ب-القرارات تتضمن مناطق واسعة من الانتشار.	3/قدر كبير من عدم اليقين.
أ-مواقف تغطي مناطق ومجالات واسعة جدا والعديد من العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها. ¹	4/درجة مرتبطة من عدم اليقين.

لقد استنتج الباحثون ان هناك أنواع كثيرة للقرارات منها قرارات روتينية وغير روتينية وايضا قرارات بدرجة كبيرة من اليقين واخرى بدرجة عالية من عدم التأكد فبالنالي تهتم الادارة العليا باتخاذ القرارات غير الروتينية التي تتصف بعدم التأكد.

¹. د . جميل توفيق - مرجع سابق - ص ، ص 110 - 112

خطوات عملية اتخاذ القرار:

يختلف كتاب الادارة في تحديد عدد خطوات أو مراحل عملية اتخاذ القرار والكثير منهم يقتصر على ذكر ثلاثة خطوات من تحديد البدائل ، تقييم كل بديل اختيار أفضل بديل ولكن في هذه الخطوات الثلاثة لا تعطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها . ولكن تكون العملية كاملة ينبغي أن يمر القرار الرشيد بالخطوات التالية:-

1/ تحديد المشكلة:

لاشك أن الخطوة الاولى في عملية اتخاذ القرار من تحديد المشكلة أو الموضوع الواجب اتخاذ قرار بشأنه فعلياً لا توجد في الحياة مشكلة تأثر طالبة اتخاذ قرار . يضاف الى ذلك أن المظاهر التي تبدو من أول نظره انما عناصر المشكلة قد تكون مضللة وبعيدة عن الاسباب الحقيقية، وبالتالي فإن المهمة الاساسية الاولى من تحديد أو العثور على المشكلة الحقيقية وتحديدها.

2/ تحليل المشكلة:

إن الخطوة الثانية من مراحل اتخاذ القرار هي تحليل المشكلة أي تجميع الحقائق حولها لغرض معرفة من الذي يجب أن يتخذ القرارات ومن الذي يجب استشارته عند اتخاذ القرار وبدون هذا التصنيف المسبق يكون من الصعب جداً اتخاذ فعال ، وتعتبر عملية تجميع الحقائق من الامور الحيوية عند اتخاذ القرارات وهذه العملية لا يمكن القيام بها الا بعد تحديد المشكلة وتصنيفها.

3/ تنمية الحلول البديلة:

بعد تحديد المشكلة وتحليلها يصبح من الضروري تحديد عدة حدود بديلة للمشكلة والحلول البديلة من الطريق الوحيد لجلب الفروض الأساسية الى مستوى الواقع لأنها

تستلزم تفكيراً ابتكاراً وقدره على التحليل من يمكن العثور على الحلول الجديدة ،
وبالفعل فإن الحلول البديلة هذه الادارية الاساسية لتعبئة الخيال وتدريبه كما انما
تعتبر قلب الطريقة العملية ، اما ما هي الحلول البديلة فلا شك انما يختلف باختلاف
المشكلة ولكن هناك حل محتمل ينبغي دائماً اخذه في الحسابات الا وهو عدم القيام
بأي عمل بالمدة والقليل من الناس يعتبر أن عدم القيام باي عمل يعتبر قراراً كاملاً
شأنه في ذلك شأن القيام بعمل معين.

4/ تقييم كل بديل:

أن الخطوة التي تأثر بعد تحديد الحلول البديلة يمكن القيام بتقييم كل بديل أي تحديد
المزايا والعيوب المتوقعة لكل حل بديل وهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل
لان المزايا أو العيوب لن تظهر الا في المستقبل.

5/ اختيار افضل حل:

بعد القيام بتحديد المشكلة وتحليلها وتتمية الحلول البديلة وتقييم كل بديل حل فإن
المدير في موقف يسمح له بمحاولة تحديد الحل الأفضل ، واذا كان قد قام بعمله
بطريقة مرضية ، فسوف يجد امامه عدة بدائل للأختيار من بينها، وينبغي اختيار
افضل بديل أي البديل الذي يحقق احسن من غيره من الاهداف التي من اجلها اتخاذ
القرار .

6/ تحويل القرار الى عمل فعال:

يعتقد الكثيرون أن عملية اتخاذ القرار تنتهي باختيار البديل الأفضل ولكن هذا غير
صحيح فالعملية في الحقيقة لا تنتهي الا بوضوح القرار موضع التنفيذ أي بتحويله
الى عمل فعال ولكن التنفيذ لا يتم بواسطة المدير وبالنسبة للمشاركة بل يتم
بواسطة الاخرين، وبالنسبة للمشاركة فلا تتوقع ان تحدث في جميع الخطوات فالمدير

متخذ القرار لا يمكنه معرفة من الذي سيأثر بالقرار الا بعد الانتهاء من تحديد المشكلة.¹

يلاحظ الباحثون أن عملية اتخاذ القرار لابد لها من تحديد و توثيق حتى يمكن حلها وتحليلها وتحديد بدائل لاختيار البديل الأمثل لحلها وبعد وضع القرار موضع التنفيذ حتى يكون فعال.

العوامل الاساسية المؤثرة على اتخاذ القرار:

هنالك عوامل اساسية تساهم مجتمعة في تحديد الإطار العام لعملية اتخاذ القرارات وتوضيح معالمها وهي:-

1/ المناخ والبيئة التي تتم فيها اتخاذ القرار:

غالباً ما يتعرض متخذ القرار مشكلة أو مسألة تتطلب منه تحديد موقف إزاءها واتخاذ القرار المناسب ،وقد تتضمن المشكلة أهداف متناقضة الى جانب العديد من البدائل المطروحة لاختيار أفضلها ،اذ أن قرارات مدير أو مجلس الإدارة بصدد حالة معينة قد تتأثر بالقرارات التي يتخذها مدراء اخرون وفي بعض الاحيان يمتد مناخ اتخاذ القرارات الى خارج التنظيم الواحد لتشمل القرارات التي يتم اتخاذها في تنظيمات اخرى منافسة ،إذاً فالمناخ الذي يتم فيه اتخاذ قرار معين يتكون من القرارات المتخذة مسبقاً سواء داخل التنظيم أو خارجه وما قد يكون بينهما من تناقص أو اختلاف وهذه القرارات تتعلق بإحدى الجوانب الآتية:-

أ/ الموارد المتاحة التي يستطيع متخذ القرار التصرف فيها حلاً للمشكلة التي تعترضه.

¹ . المرجع السابق ص ، ص 112-117

ب/ أنواع الانشطة التي يمكن أن يقوم بها متخذ القرار تنفيذاً للحل الذي قد يتوصل اليه.

ج/ النتائج التي يحصل عليها باستخدام حل معين المشكلة.

اضافة الى ذلك فقد يشتمل المناخ على المؤثرات والمتغيرات البيئية والطبيعة التي لا يستطيع متخذ القرار التحكم فيها كذلك يتضمن التفاعل مع المنافسين لذلك يمكن تقسيم عملية اتخاذ القرار الى ثلاثة حالات:-

الحالة الاولى/اتخاذ القرار في حالة التأكد ،أي أن متخذ القرار يعلم بدقة نوع الظروف المحيطة بالمشكلة.

الحالة الثانية/اتخاذ القرار في حالة المخاطرة ، يعني وجود العديد من الظروف والمتغيرات المحتمل حدوثها.

الحالة الثالثة/ اتخاذ القرار عدم التأكد ،تعني أن متخذ القرار لا يعلم مسبقاً احتمال حدوث أي من الظروف أو متغيرات المحتمل حدوثها حال اتخاذه لقرار ما.

2/ الهدف الذي يرمي الوصول اليه متخذ القرار:

إن أي قرار يتخذ يجب أن يحقق هدف معين يسعى المدير أو متخذ القرار الى الوصول اليه ، إليه أنه في بعض الاحيان قد تتعدد الأهداف التي يسعى المدير الوصول إليه وقد تتناقض .أو أن اتخاذ قرار لتحقيق هدف ما قد يجعل تحقيق هدف اخر صعباً أو مستحيلاً.

3/ البدائل المتاحة أمام متخذ القرار:

هناك العديد من المسائل والمشاكل تتصف بتعدد الاستراتيجيات والخيارات التي يواجهها متخذ القرار للوصول الى حل المشكلة.

4/ النتائج الشرطية للقرار:

بعد تحديد الأهداف التي يسعى متخذ القرار الى تحقيقها والاستراتيجيات البديلة الممكن اتباعها تصبح المشكلة هو تحديد العائد المتوقع من كل حل بديل أو تحديد النتائج الممكن الحصول عليها حين تطبيق كل من الخيارات والبدائل ويمكن التعبير عن العائد بقيم النقدية أو بوحدات أخرى معنوية مثل المنفعة حسب طبيعة المشكلة التي تقتضي اتخاذ قرار بصدها.¹

وجد الباحثون أن هناك عوامل تؤثر على متخذ القرار ومنها المناخ والبيئة التي يعمل فيها متخذ القرار وقد تكون داخل التنظيم والتي تتمثل في قرارات مجلس الإدارة وغيرها أو خارج التنظيم والتي تشمل قرارات التنظيمات المنافسة وكذلك من العوامل المؤثرة الهدف الذي يراد الوصول إليه والبدائل المتاحة أمام متخذي القرار وأخير النتائج التي يحققها متخذ القرار.

¹ . د . ابراهيم عبدالواحد نائب واخرون - نظرية القرارات - (دار وائل للطباعة والنشر - الاردن 2001م) ص ، ص36-39

المبحث الثاني

القرارات الاستثمارية وسياسة الاستثمار في البنوك

أولاً: مفهوم وطبيعة الاستثمار

مفهوم الاستثمار:-

يغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة، وغالباً ما يشير هذا المفهوم الي استثمار الاموال في شهادات الإيداع والسندات والاسهم وصناديق الاستثمار كما قد يشير أيضاً الي الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر علي التحوط ضد مخاطر تغلب أسعار الأوراق المالية مثل اختيارات البيع والشراء put and sells والعقود المستقبلية وعقود المبادلة .

يمكن أن يعرف الاستثمار علي أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية علي أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل ومعني ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد علي زيادة ثروة المستثمر.¹

2/ وكما عرف كذلك بأنه توظيف المال الحلال أصلة في عمل حلال كله، ليعود ثمرة علي الفرد والجماعة معاً.²

3/ وكما عرفه البعض بأنه التضحية بمنفعة حاليه يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول علي منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.³

¹ د.محمد صالح الحناوي وآخرون -الاستثمار في الاسهم والسندات _ (الناشر الدار الجامعية -الإسكندرية 2004م)-ص3
² . د. محمد ندا محمد لبد - الاستثمار التمويلي ودوره في تنمية الاقتصاد العالمي والحد من حدوث الأزمات لمالية _ (دار الفكر الجامعي _ الإسكندرية 2015 م) -ص34
³ د. محمد مطر - إدارة الاستثمارات - (مؤسسه الوراق للنشر والتوثيق _ الأردن 1999م)- ص9

4/ وكما عرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة لفترة من الزمن بقصد الحصول علي تدفقات ماليه مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع من قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد مفعول مقابل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.¹

5/ وكذلك عرف الاستثمار بأنه عبارة عن توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية محددة بهدف استخدام هذه المصادر في هذه الفترة الزمنية المعنية لا نتاج سلعه أو خدمه في فترة لاحقه.²

يلاحظ الباحثون أن الاستثمار يغطي عدد كبير من الأنشطة وأنه ذا مفهوم واسع وأن الهدف الاساسي من وراء الاستثمار تحقيق عائداً في المستقبل كما أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية علي أمل تحقيق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل لذلك أصحاب الأموال يوجهون أموالهم للاستثمار لان لديهم فائض فيها .

أهداف ومقومات الاستثمار :-

تتمثل أهداف ومقومات الاستثمار في الاتي :

أولاً: أهداف الاستثمار:-³

إن الالمام بالغاية من الاستثمار يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الافراد والمستثمرين في القطاع الخاص وذلك لان الأهداف من النوع الأول من الاستثمار تختلف بعض الشيء عن الأهداف

¹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي - التمويل والاستثمار في الإسلام - (دار الجنان للنشر والتوزيع _ عمان د ت) - ص 118

² المرجع السابق - ص 118.

في الاستثمار الخاص ،ففي الاستثمار العام يمكن ذكر بعض الأهداف منها الاتي:-

1-تقديم خدمة معينة للجمهور .

2-تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.

3-مكافحه البطالة.

4-محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة .

5-تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أما أهداف الاستثمار علي الصعيد الخاص فهي :-

1/ المحافظة علي رأس المال المستثمر :-

إن ثمة مقولة يتداولها الناس عامة تقول بأن ((صاحب المال جبان)) بمعنى إن صاحب المال يخاف علي أمواله فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان، فلا شك في أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ علي رأس ماله بالدرجة الأولى فهو يسعى إلي عدم تجديد ثروته ولهذا فإنه يحاول أن يوجه استثمارات وفقاً لذلك.

2/ تحقيق أقصى عائد ممكن :-

يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة أشخاص آخرين قد يكونون بنكاً أو مصنعاً أو مزرعة أو... الخ .

3/ تعظيم القيمة السوقية للأسهم :-

يعد هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم من المعايير الهامة في الحكم علي أداء المنشآت والشركات المساهمة ،ذلك لأن ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشآت يشير الي نجاح المنشأة في السوق ونجاح الإدارة القائمة علي هذه المنشأة.

4/ تحقيق السيولة:-

يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة عند اللزوم والسيولة هي قدره المشروع علي الدفع أو قدرته علي سداد التزاماته المترتبة عليه في اي وقت.

وأيضاً قدرته علي تحويل ما بحوزته من أصول إلي نقدية بدون خساره من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد.

وفي مجال الحديث عن الاصول التي يمكن تحويلها إلي نقديه يتم التميز ما بين :-

- الأصول السائلة من الدرجة الأولى مثل الصندوق، الودائع الجارية لدي البنوك إضافة الي الحسابات لدي البريد.
 - الأصول السائلة من الدرجة الثانية مثل الأوراق المالية ،والذمم المدينة.
 - الصول السائلة من الدرجة الثالثة مثل المخزون والبضاعة في الطريق.
- ومن هنا يمكن أن نشير الي أن السيولة النقدية تمثل هدفاً قصير الأجل للمستثمر وفي الوقت نفسه قيدياً علي تحقيق الهدف الاستراتيجي¹.

ثانياً: مقومات الاستثمار:-

تتمثل عملية اتخاذ القرارات في الاستثمارات الاتجاهات الحديثة في الفكر المالي والاستثماري المعاصر وهي تتطوي علي تحديد نوعية الأصول التي يجب أن يمتلكها المشروع سواء كانت أصولاً ثابتة كالأراضي والمباني والآلات أم أصول متداولة كالنقدية والبضائع والأوراق المالية كما تهتم قرارات الاستثمار بكيفية توظيف هذه الأصول علي نحو أمثل لتحقيق أقصى عائد ممكن أقل مخاطر. ولا يختلف قرار

¹ . محمد الفاتح محمود بشير_ مرجع سابق - ص ، ص 122-127

الاستثمار في طبيعته عن أي قرار باعتباره اختباراً من بين بدائل متاحة ومن أجل التوصل للقرار الاستثماري فإن علي المستثمر:-

- 1- أن يضع جميع البدائل المتاحة .
- 2- أن يقوم بدراسة هذه البدائل وتحليلها .
- 3- أن يقارن بين هذه البدائل من خلال دراسته لها.
- 4- أن يختار البديل الأمثل الذي يحقق له أقصى مصلحة .
- 5- أن يضع البديل الأمثل موضع التطبيق.

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ القرار حيالها وتتوقف نوعية القرار الذي يتخذه في هذه المواقف طبيعته علي طبيعة العلاقة بين سعر الأداء الاستثمارية وقيمتها من جهة.¹

الاستنتاج:

يري الباحثون أن أهداف الاستثمار تختلف بناءً علي نوع الاستثمار فمثلا الاستثمار الحكومي يهدف لتخفيض البطالة والاستثمار الخاص يهدف لتحقيق اقصى ربح، وكذلك يقوم الاستثمار علي البدائل المتوفرة التي تحقق عائداً.

أنواع الاستثمار:

تتمثل أنواع الاستثمار في الاتي:-

أولاً: الاستثمار المباشر:

الاستثمار المباشر يباشره المستثمر بنفسه ويمتلك المستثمر جزء أو كل الاستثمارات في المشروع بالإضافة إلي حقة في إدارة المشروع والرقابة عليه كما عرف

¹ . المرجع سابق-ص ص136-137

الاستثمار المباشر بأنه معبد توطيد للأموال والادخارات المتاحة في اقتصاد ما ،من قبل الاشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد في شراء الأوراق المالية سواء كانت أسعار سندات أو أوراق تجارية.

ثانياً: الاستثمار غير المباشر:

الاستثمار غير المباشر فيتم من خلال الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات ولا يكون للمستثمر الحق في إدارة المشروع.

استثمار أصول مالية واستثمار أصول حقيقية من حيث طبيعة الأصول الاستثمار نوعان النوع الأول استثمار أصول مالية أما النوع الثاني فهو استثمار أصول حقيقية وهي امتلاك أصل مادي علي أمل يتحقق من ورائه عائد في المستقبل.

استثمارات مكملة واستثمارات بديلة واستثمارات متعارضة:-

هنالك أنواع أخرى للاستثمار حتي العلاقة بينها استثمارات مكملة وذلك عند ما يكون تنفيذ المشروع الاستثماري سوف يترتب عليه زيادة في المنافع المتوقعة من المشروع الاخر عن طريق تجارة إيرادات أو تخفيض تكاليف.

أما الاستثمارات البديلة فإنها عكس المكملة وبالتالي تنفيذ أحد الاستثمارات سوف يترتب عليه انعدام المنافع المتوقعة من الاستثمار الاخر أو استحالة تنفيذه

الاستثمار من حيث طبيعية النشاط والتوزيع الجغرافي:-

تتنوع الفرص الاستثمارية في مجالات الاستثمار المختلفة كالاستثمارات العقارية والاستثمارات السياحية والاستثمارات الصناعية والاستثمارات الزراعية ،أما من حيث التوزيع الجغرافي للاستثمارات هنالك استثمارات محلية وهي الأصول والاستثمارات التي ينشئها أو يتولاها المستثمرين في بلد المستثمر واستثمارات خارجية وهي التي

تقوم علي رؤوس الأموال المجاهرة من البلد المستثمر علي البلدان المضيفة للاستثمار .

كما أن هنالك أنواع أخرى للاستثمار وهي الاستثمار الكلي أو الإجمالي والاستثمار الصافي والاستثمار الإحلالي.¹

أدوات الاستثمار :-

أن أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة وهي كثيرة لدرجة تجعل من الصعب عرضها جميعا لذا سنكتفي بعرض أكثرها أهمية وهي علي الترتيب :-

1. الأوراق المالية

2. العقار

3. السلع

4. المشروعات الاقتصادية

5. العملات الأجنبية

6. المعادن النفيسة

7. صناديق الإستثمار

أولاً: الأوراق المالية :-

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوافر في أدوات الاستثمار الأخرى وتختلف هذه الأوراق فيما بينها من عدة مزايا :-

¹ . محمد الفاتح محمود بشير المغربي - مرجع سابق - ص ، ص 136 - 137

فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها والتهديدات ومنها أدوات وهي مثل السندات وشهادات الإيداع ومن حيث الدخل المتوقع بينما هنالك أوراق مالية متغيرة الدخل كالأسهم العادي الذي يتغير دخلة بتغير الربح ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي يتحدد كبونة بنسبة مئوية من القيمة الأسمية.

مزايا وعيوب الاستثمار في الأوراق المالية:-

توفر الأوراق المالية للمستثمر مزايا متعددة من أهمها ما يلي:-

- للأوراق المالية أسواق علي درجة عالية من الكفاءة والتنظيم كلما توجد في الادوات الأخرى.

-تتمتع الأوراق المالية بخاصية التجانس فأسهم شركة معينة أو سنداتها غالبا ما تكون متجانسة في قيمتها وشروطها وهذا يسهل من عملية تقييمها وسهل أيضا عملية احتساب العائد.

-لا يحتاج الاستثمار في الأوراق المالية إلي خبرات متخصصة يتوجب توافرها في المستثمر كتلك المطلوب توافرها للمستثمر في الأدوات الأخرى.

بالمقابل هنالك عيوب أيضا في الأوراق هي:-

-تتخفف درجة الأمام في الاستثمار في الأوراق المالية عن تلك المتوفرة في الأدوات الأخرى.¹

¹ . محمد مطر - مرجع سابق - ص، ص 66-67.

ثانياً: العقار:

هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته علي حقيقته ويعد من الاستثمارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلي رأسمال كبير للاستثمار ويأتي في المرتبة الثانية من بين الأدوات .كون أن العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين إضافة إلي المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار وأكثر أنواع الاستثمارات العقارية هو شراء المنازل ويكون عادة الدفع بالأجل لسنوات تتراوح بين 10-20 سنة والثاني هو شراء الأراضي ونذكر بعض خصائص الاستثمار في العقارات.

- 1- يتم الاستثمار في العقار بارتفاع درجة الأمان علي الأموال المستثمرة حيث يتم حيازة الأصل وسجل باسمه ويتمتع بحرية التعرف فيه.
- 2- في بعض الدول يحصل المستثمر في العقارات علي اعفاءات ضريبية
- 3- يمكن الحصول علي عوائد مرتفعة نسبياً نتيجة الاستثمار في العقار إذا تم الاستثمار من مزايا التاجر بالملكية
- 4- لا يتمتع سوق العقار بالمرونة نتيجة لعدم توفر السوق الثانوي له .ويتميز بالانخفاض النسبي في السيولة.

ثالثاً: السلع:

تعد السلع احد أدوات الاستثمار المهمة نظراً لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة وتحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق.

ولابد من توافر شروط معينة للسلع حتي يتم التعامل بها وهي:

- 1- أن تكون السلع متجانسة

- 2- لها قابلية علي الترتيب والتصنيف في درجات وأصناف حسب نوعيتها
- 3- أن يتم التعامل بها من قبل عدد من البائعين والمشتريين

خصائص الاستثمار في السلع:-

- 1- ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة من عدم قابلية بعض السلع للخرن
- 2- ارتفاع روح المقارنة لدي المتعاملين بهذه السلع.¹

رابعاً: المشروعات الاقتصادية:-

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين صناعي ،تجاري ،زراعي ،كما أن منها ما يتخصص في تجارة او خدمة ، والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم علي أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل والأفراد.

وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص توجز في الاتي :-

- 1- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائد معقولاً ومستمرًا.
- 2- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش يعبر عن الأمان لان اي مستثمر يحوز اصلاًه قيمة يحد ذاتها ولذا فإن درجة المخاطر المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة .
- 3- توفر المشروعات للمستثمر ميزة الموائمة او الملائمة حيث يختار المستثمر من المشروعات ما يناسبه .
- 4- يتمتع المستثمر في المشروعات الاقتصادية بحق إدارة أصوله.

¹.د.دريد كامل ال شبيب،الاستثمار والتحليل الاستثماري - (البيازوري للطباعة والنشر -عمان-الأردن 2010م). ص ، ص55-58.

5- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكبر مما هو في اوجه او ادوات الاستثمار الأخرى.

خامساً: العملات الأجنبية:

تحوز اسواق العملات الأجنبية علي اهتمام قسم كبير من المستثمرين ،حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى انحاء العالم مثل لندن وباريس ،ويتميز هذا السوق عن غيره بعنصرين :-

العنصر الاول : حساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد درجة مخاطرة الاستثمار فيه ولعل أهم المخاطر هي مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر الائتمان و مخاطر السيولة .

اما العنصر الثاني فهو انه سوق يفتقر للإطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة ادوات الاتصال الحديثة.

سادساً: المعادن النفيسة:

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة كالذهب والفضة والبلاطين مجالاً للاستثمار في الحقيقة .

سابعاً: صناديق الاستثمار:

صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدود كونه مؤسسة مؤسسه ذات دراية وخبره في مجال الاستثمار .

وهو وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد و استثمارها في الأوراق المالية ¹.

¹ . د- محمد مطر - مرجع سابق - ص ص 73-77.

الاستنتاج:

يري الباحثون أن ادوات الاستثمار كثيرة ومتعددة ومختلفة في المزايا والعيوب لذا فعلي المستثمر اختيار النوع المناسب من هذه الأدوات وفقاً لظروفه الخاصة.

مخاطر الاستثمار: 1-

عندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه الحصول علي عائد معقول ،لذلك تعتبر المخاطرة عنصراً هاماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري ويهدف المستثمر العادي إلي تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطر.

تعريف مخاطر الاستثمار:-

يمكن استخدام المثال التالي لإيضاح معني المخاطرة في الاستثمار :-

إذا فرضنا أن أحد المستثمرين يرغب في استثمار مبلغ 100000دينار وأن لديه خيارين:

1-الخيار الاول: شراء سندات حكومية قصيرة الاجل تحمل معدل فائدة 5%في هذه الحالة من السهل تقدير معدل العائد لتاريخ الاستحقاق علي السندات ومقداره 5% لذلك يمكن القول بان هذا الاستثمار مأمون أو خالي من المخاطر.

2-الخيار الثاني :شراء أسهم شركة تأسست حديثاً وتقوم بالتنقيب عن النفط في هذه الحالة من الصعب تقدير معدل العائد المتوقع من استثماره فقد يحقق المستثمر عائداً كبيراً جداً كما قد يخسر رأسماله المستثمر بكامله وحيث أن الخطر الناتج عن احتمال وقوع الخسارة كبير حينئذ يمكن القول بأن هذا الاستثمار خطر نسبياً.

ينضح مما سبق أن المخاطرة في الاستثمار ترتبط باحتمال وقوع الخسارة كلما كان الاستثمار أكثر، خطورة والعكس بالعكس ويؤخذ علي التعريف السابق للمخاطرة انه غير قابل للقياس بالإضافة إلي عدم قابلية للاستخدام في تصنيف البدائل الاستثمارية وفقا لمستوي مخاطرتها، لذا دعت الحاجة إلي إيجاد بديل يعبر عن هذا التعريف ويكون قابل للقياس وبما أن معدل العائد هو العنصر الاساسي في الاستثمار لذا يمكن ربط التعريف الكمي للمخاطرة بمعدل العائد علي الاستثمار وبناءً علي ذلك يمكن تعريف المخاطرة بانها ((احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح والمتوقع علي الاستثمار)) وتقاس المخاطرة بناءً لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع .

يلاحظ الباحثون أن العائق من الاستثمار عدم تحقيق العائد المتوقع لذلك معظم المستثمرين لا يدخلون في مخاطرة خوفا من الفشل أو الخسائر الكبيرة.¹

أنواع مخاطر الاستثمار:

تتمثل أنواع المخاطرة في الاتي:-

1/ مخاطر منتظمة:-

المخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية هي المخاطر الناتجة من عوامل تؤثر في الاوراق المالية بوجه عام ولا يختصر تأثيرها علي شركة معينة أو قطاع معين فتربط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلع صناعية أساسيه كصناعة الصلب والحديد وصناعات الآلات والمطاط، إي بصورة عامة أن أكثر الشركات

¹ د-محمد مطر - مرجع سابق ص39

تعرضاً للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وأسعار أسهمها بمستوي النشاط الاقتصادي وكذلك بمستوي النشاط في سوق الاوراق المالية.

2/ المخاطر غير المنتظمة:

المخاطر غير المنتظمة أو غير السوقية هي المخاطر الناتجة من عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة من العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل.

تتأثر درجة المخاطر غير المنتظمة ((غير السوقية)) لشركة معينة بالتغير في طبيعية أو مكونات أصول هذه الشركة أو بدرجة استخدام الاقتراض كمصدر للتمويل كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها وبانتهاء عقود معينة، لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طريق التنوع لذلك تكون محفظة استثمارية رأسمالها علي أصول مختلفة لكي يتجنب المستثمر المخاطر بكل أصل علي حده.

وهناك أنواع مخاطر أخرى :-

أ/ مخاطر التضخم:-

وتحملها عادة الاستثمارات ذات العائد الثابت .

ب/ مخاطر إعادة الاستثمار:-

وتبرز هذه المخاطر إذا المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتح له فرصة لإعادة استثمارها علي نفس مستوي العوائد التي كانت مستثمرة فيه .

ج/ مخاطر أسعار الفائدة :

وتبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع هذه السندات التي يمتلكها لحاجته للنقد.

د/ المخاطر الاقتصادية :-

إذا أحدهم بالأسهم فإن أسعار هذه الاسهم ستتأثر بمقدار الارباح التي ستحققها الشركة وبمقدار الارباح التي يتم توزيعها.

ه/ مخاطر السوق :المقصود هنا السوق المالية فالمستثمر بالأسهم يتأثر بتحركات سوق الاسهم صعودا وهبوطا.¹

يلاحظ الباحثون أن أكثر الشركات تعرضاً للمخاطر المنتظمة هي التي تتأثر مبيعاتها بمستوي النشاط وغير المنتظمة بالتغير في طبيعية ومكونات أصول هذه الشركة أو بدرجة استخدام الافتراض ومخاطر التضخم تحملها مخاطر ذات العائد الثابت.

مفهوم القرارات الاستثمارية:-

إن القرار الاستثماري هو ذلك الاختيار المدرك والوعي بين البدائل المتاحة في موقف معين وهو اختيار بوعي يقوم علي التدبير والحساب في الغاية والوسيلة إن الأصل في القرار هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل متعددة لذلك يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الإدارة ويجد المستثمر متخذ القرار نفسة وسط ثلاثة ظروف هي :

1-حالة التأكد :الذي والظرف المثالي لاتخاذ القرار لمعرفته بالبدائل المتاحة

والظروف المحيطة بها والنتائج عنها والأهداف التي ينشدها المستثمر.

2-حالة المخاطرة: التي يكون عندها متخذ القرار علي بيبة بالمعلومات

الجزئية وغير الكاملة عند تقدير احتمال تحقق النتائج .

3-حالة عدم التأكد :وهي حالة عدم توفر المعلومات عن الاحتمالات

والبدائل ونتائجها وتوزيعاتها الاحتمالية وهنا يعتمد القرار واتخاذها علي

طبيعة التخمينات التي بموجبها يتم تقدير العوائد المستقبلية ويعتمد هذا

¹ . محمد الفاتح محمود بشير المغربي - المرجع سابق - ص ، ص 204-206.

التقدير علي معايير إخاذ القرار فنجد المعيار التفاؤلي إذ يختار أكبر عائد لكل بديل ومن ثم يتم اختيار أكبرها ، المعيار الثاني التفاؤلي المتحفظ إذ يقع الاختيار علي أقلها ، وأخيراً المعيار التساؤمي إذ يتم عرض أقل عائد لكل بديل لاختيار أكبر عائد من بينها ، ويستند القرار الاستثماري علي مفهوم المستثمر الرشيد الذي يعتمد الاسلوب العلمي في اتخاذ قرارات الاستثمارات الاقتصادية أي يتسم القرار بالقدرة علي الاستخدام الامثل للموارد النادرة من خلال الحصول علي أكبر عائد ممكن علي الاستثمار وبأقل درجة مخاطر .

وإن طبيعة القرار الاستثماري هو قرار لا يمكن تكراره او إعادته ويمتد تأثيره لفترة طويلة وهو بذلك من القرارات الاستراتيجية حيث يمتد اثره الي المستقبل ويحيط به عدد من العناصر او المشكلات بسبب ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود وعدم قابلية بعض المتغيرات علي القياس الكمي وهو قرار يتحمل متخذه تكاليف ليس من السهل تعديلها نظراً لكونه قرار مستقبلي فإنه يواجه انواع متعددة من المخاطر .

إن القرار الاستثماري يتضمن تحديد الاستراتيجية التي يتم العمل بها بشأن الاستثمارات المستقبلية ويتميز القرار في مجال الاستثمارات الرأسمالية والادوات المالية الأخرى بعدم القدرة علي تحديد العائد علي الاستثمار بدقة نظراً لوجود هامش واسع من التقدير المعتمد علي التنبؤ ولذلك فإن العائد المتوقع الحصول عليه يختلف في ضوء درجات المخاطر المرتبطة به وقبل البدء بعملية الاستثمار لابد من إعداد خطة استثماريه مريحة او ذات مردود اقتصاد جيد علي الأقل .

أن العائد المطلوب تحقيقه في المستقبل والمخاطر المقبولة تعتمد علي القرارات الاستثمارية وحتى تكون القرارات الاستثمارية كفؤة يجب اتباع أسلوب التخطيط ((planning)) الذي يهدف الي وضع الخطط لاتخاذ القرار الاستثمار المثالي

وتتضمن هذه الخطط محاور أساسية عديديه تبدأ من تحديد المشكلة والمعايير المناسبة لاتخاذ القرار واختيار الاوزان النسبية لهذه المعايير ثم تحديد البدائل وتحليلها واختيار وواحد منها ثم طرق التنفيذ وبعد ذلك يتم تقييم فاعلية القرار المتخذ في ضوء النتائج التي يتم الحصول عليها فعلاً ويرتبط كل ذلك بتحديد الاهداف والسياسات وتخفيض الاموال واختيار الادوات الاستثمارية وكيفية ادارتها.

ان القرار الاول هو تحديد سياسة الاستثمار والمفاضلة بين استراتيجية الادارة الخاملة (management passive) والفعالة (Active) أي مدى تطبيق استراتيجية المضاربة في الاستثمار او الاعتماد على سياسة عدم المضاربة في الاستثمار من قبل بعض المستثمرين وهذا بين وجود نوعين من السياسات الاستثمارية ويتطلب اعتماد أسلوب المضاربة على تحديد استراتيجية والتي تعني اتباع استراتيجية الادارة الفعالة (Active management) أي البحث عن ادوات استثمارية تكون اسعارها غير نمطية أو اسعارها في السوق أقل من قيمتها الحقيقية ،يهدف الحصول على عائد مرتفع من خلال تقيد درجة مخاطر عالية.

أما سياسة عدم المضاربة فتعرف بسياسات الادارة الخاملة وهذه الاستراتيجية تهدف الى الحصول على عوائد مستقبلية معقولة ترتبط بالمخاطر المتحملة على هذه العوائد والتي تكون بمعدلات منخفضة بالعادة اما الخطوة الثانية قد تكون من خلال تخفيض الاموال اللازمة تنفيذ سياسات الاستثمار وتوزيعها على الادوات المتاحة وتحديد الاهمية النسبية المربعة لهذه الادوات الى اجمالي رأسمالي المتاح للمستثمر من خلال تحديد الوزن النسبي لكل اداة اذ أن الاوزان النسبية تؤثر على عائد ودرجة المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات وخاصة اذا كانت لمستثمر واحد أو تتكون منها محفظة المستثمر و تخصيص الادوات يشمل مفردات عناصر الأصول أو الموجودات في المحفظة والشبه المرجحة لكل أصل منها ان تحديد الموجودات

عنصر محدد للمخاطر والعوائد عليه الامر يتطلب تحديد مبادئ مخاطر الاستثمار والتي تكون من خلال تحديد وقياس المخاطر وادارتها ويرتب ذلك بهدف ادارة المحفظة الاستثمارية فاذا كان الهدف هو تسهيل الموجودات خلال فترة معينة فيتم اختيار ادوات تتلاءم مع هذا الهدف و حتى يتم اختيار الاصول التي تتكون محفظة المستثمر لابد من تحديد أفق الاستثمار ،الخطوة الثانية هي كيفية ادارة المحفظة أي هل تعتمد على امكانية أو الاستفادة بأطراف خارجيه كالمستثمرين لان القرار المتخذ سواء أكان قرار بيع أو شراء يعد المفتاح للعوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا والمخاطر المحتملة .

والخطوة الرابعة اختيار الادوات الاستثمارية فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمر بشأن الادوات المالية اما أن تكون قرارات شراء اذ يتخذ المستثمر قرار الشراء عندما يكون القيمة الحقيقية للأداة الاستثمارية أكبر من سعرها في السوق أو قرارات البيع التي يتخذها المستثمر عندما تكون القيمة الحقيقية الاستثمارية أقل من سعرها في السوق وقرارات عدم التداول (شراء أو بيع) التي تتخذ عندما تكون القيمة الحقيقية للأداة الاستثماري مساوية لسعرها في السوق.¹

يلاحظ الباحثون أن القرار الاستثماري بمعنى ادق انما عملية اختيار بين البدائل.

مفهوم القرار الاستثماري الرشيد:-²

يستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد اساساً حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام والتي يكون لها استخدامات عديدة بحيث يصل

1 - دريد كامل آل شبيب - مرجع سابق - ص ، ص 35-39.

الى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط او المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار أخذاً في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحى بها.

ومن هنا يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم علي اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر والمبني على مجموعة من الدراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتتم بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذه البديل للتنفيذ في اطار منهجي معين وفقاً لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.

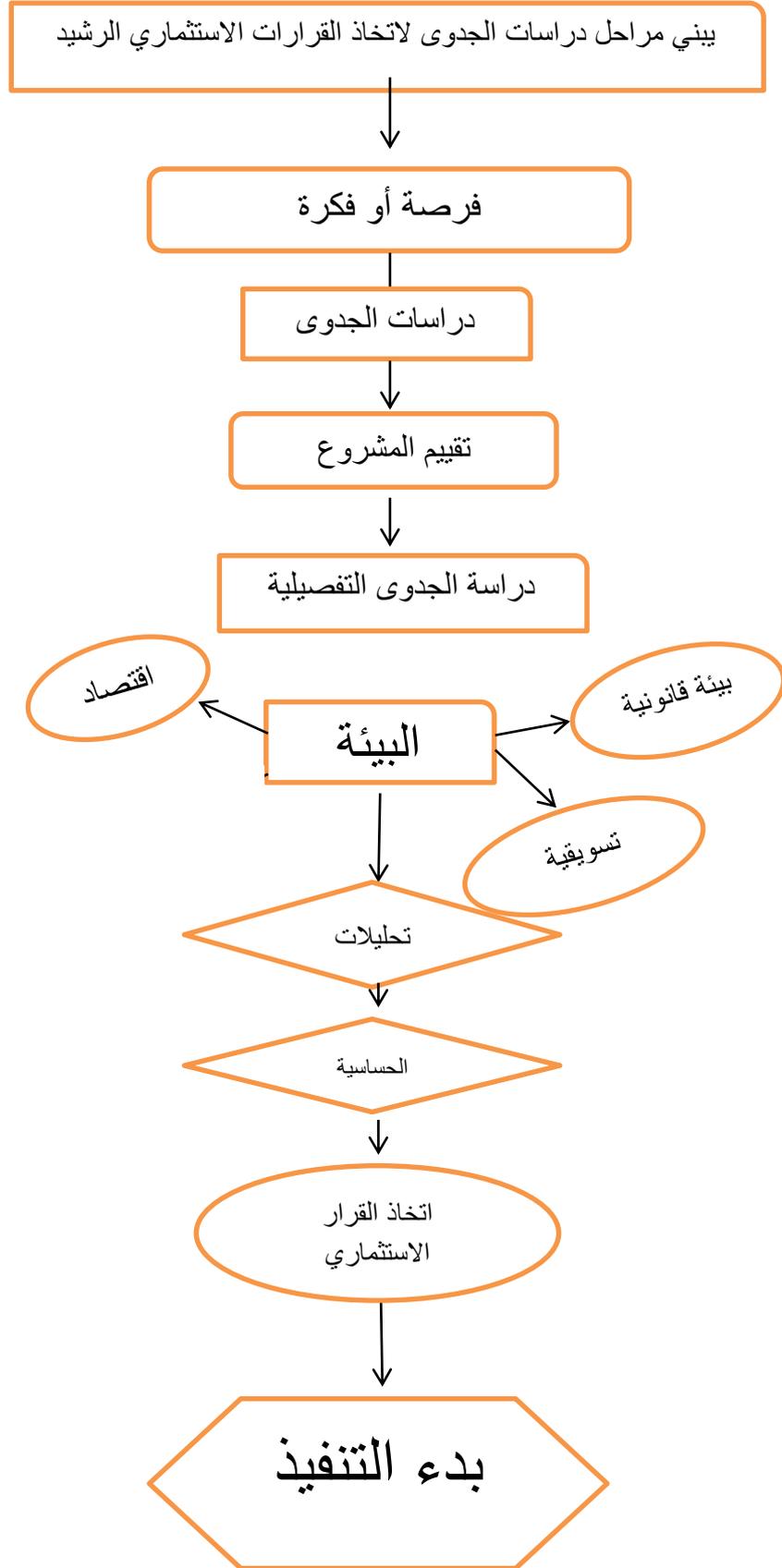
ويمر القرار الاستثماري الرشيد بكل تلك الدراسات والمراحل لان إي قرار استثماري ينطوي علي عدد من الخصائص لعل من أهمها :-

- 1- إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا علي فترات زمنية متباعدة .
- 2- إن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلي إدارة تمد البصر إلي المستقبل .
- 3- إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستقرة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع إليها .
- 4- يمتد القرار الاستثماري دائماً إلي أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطر .

مخطط رقم (1/2/2) يوضح مراحل دراسات الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ويلاحظ من الشكل أن المرحلة الاولى تبدأ بوجود فرصة استثمارية تلوح للمستثمر في مجال الاستثمار معين في أحد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي يتضمنها النشاط الاقتصادي وعندما يجد المستثمر أن هناك جدوى من هذه الفرصة فأنه يتحول إلى فكرة جديرة بالبحث والدراسة من خلال تحليل المعلومات التي تم تجميعها من مصادر خارجية وداخلية ، بحث هذا النوع من الأقسام بجدوى تلك الفكرة الاستثمارية وفي هذه المرحلة يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة ، ويتحول المستثمر إلى المرحلة الثالثة ليبدأ في إجراء دراسة الجدوى المبدئية للمشروع وهي الدخول في إجراء دراسات الجدوى التفصيلية التي تنقسم إلى دراسات جدوى ودراسات مالية ودراسة اجتماعية.¹

¹ . تامر علوان المصلي- تقييم قرارات الاستثمار – (عمان –الأردن – دار الايام للنشر-2015م.) ص43

شكل رقم (1/2/2)



أنواع القرارات الاستثمارية:-

هنالك مجموعة من القرارات الاستثمارية يمكن إجمالها بالأنواع الآتية :-

1/ قرارات تحديد أولويات الاستثمار:-

ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناءً على مدي ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية ، ومن ثم يقوم بترتيب اولويات الاستثمار طبقاً للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية لهذا المدخل .

2/ قرارات قبول أو رفض الاستثمار :-

وفي هذه الحالة يكون المستثمر امامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار ،وهذا القرار يجعل فرص الاختيار امام المستثمر محدودة جداً وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع اولويات ،أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم امكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الاولويات .

3/ قرارات الاستثمار تبادلياً:-

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط اخر ، فالنشاط يمنح تبادلياً النشاط الاخر ،فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط اخر فالنشاط يمنح

الدخول في مشروع زراعي في نفس الوقت وهنا تتحكم في ذلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإننا عندما نختار بديل في نشاط معين اضحي في نفس الوقت بديل اخر في نشاط اخر.

4/ القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:-

حيث يمكن أن نتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وبساطة حيث تكون لدي متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث الا قليلاً فما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لا نها دائماً مصحوبة ببرمجة معينه من المخاطر risk.

5/ القرارات الاستثمارية التي تعتمد علي التحليل الوصفي والتحليل الكمي:-

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد عل التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة¹ الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد علي التحليل الكمي فقط وهي ايضاً ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الوضع العملي يغلب علي القرارات الاستثمارية فيه الاخذ بالتحليل الوصفي والكمي معاً.²

الاستنتاج :-

وجد الباحثون أن هنالك أنواع لقرارات الاستثمار ومنها قرارات لتحديد اولويات الاستثمار ويقصد به أن متخذ القرار يواجه عدد بدائل فيقوم بترتيبها علي حسب أولوياته وبدائله وكذلك من انواع قرارات الاستثمار المانعة تبادلياً والتي تقوم علي انه لا يمكن للمستثمر أن يستثمر في نشاط آخر ، وقد واجه المستثمر استثمارات تجبره علي قبولها أو رفضها فهذا النوع يسمى قرارات قبول أو رفض الاستثمار

1 . د- شقيري نوري موسى واخرون- المرجع السابق - ص22

وكذلك من الانواع قرارات الاستثمار في ظروف التأكد والمخاطر هو عدم التأكد وأخيراً القرارات الاستثمارية التي تعتمد علي التحليل الوصفي والتحليل الكمي .

المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار¹:

هنالك مجموعة من المبادئ التي يجب علي المستثمر أن يقوم بمراعاتها عندما يريد ان يتخذ قراراً استثماري باختيار احد البدائل المتاحة ومن هذه المبادئ ما يلي : -

1/ مبدأ الاختيار : Choice

إن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقيم باختيار المناب منها بدلاً من توظيفها في اول فرصة تتاح له ، يفرض هذا المبدأ علي المستثمر الذي ليست لديه خبره في الاستثمار بأن يستخدم الوسيطاء الماليين ممن لديهم خبره في هذا المجال .

2/ مبدأ المقارنة : Comparability

أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الاساس لكل يديل ومقارنة النتائج لاختيار البديل الافضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

3/ مبدأ الملائمة : -Relevance

يطبق المستثمر هذا المبدأ عملياً عند ما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخلة وعمره وعملة وكذلك حالته الاجتماعية ويقوم هذا المبدأ علي أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الاساسية لقرار الاستثمار والتي يكشفها التحليل الفني أو الاساس وهي :-

1-معدل العائد علي الاستثمار.

2-درجة المخاطر التي يتصف بها ذلك الاستثمار.

3-مستوي السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر والاستثمار.

4-مبدأ التنوع diversification

حيث يلجأ المستثمر لتوزيع استثماراته وذلك للحد من المخاطر الاستثمارية وتجنب المخاطر غير النظامية.

العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري ومحدداته:-

بشكل عام علي إدارة المشروع اتخاذ القرار المناسب في ضوء الاقتراحات المعروفة الممكنة ومختلف المتغيرات المحيطة عن امكانيات ومعلومات تغطي كافة المجالات المختلفة المتعلقة والمرتبطة بالمشروع .

وإذا كان هذا هو الحال في مختلف القرارات فإن الامد يزداد تعقيدا في حالة القرار الاستثماري بصفة لما لها من اثار وتكاليف باهظة وبعيدة المدى.

والقرارات التشغيلية تحتاج إلي إنفاق تشغيلي والقرارات الاستثمارية يتبعها إنفاق رأسمالي. ورغم أن هدف لكلا من النوعين هو تحقيق عوائد للشركة .

يواجه متخذ القرار الاستثماري العديد من العقوبات والمشاكل التي ينبغي عليه التغلب عليها حتي يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنه ،وتدور هذه المشاكل التي ينبغي عليه التغلب عليها حتي يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنه ، وتدور هذه المشاكل حول العديد من القضايا ا لمتعلقة بموضوع الاستثمار فمنها ما

يركز علي الجانب المالي متمثلا في الجانب المالي وأهمها معدلات الضرائب المرتفعة والرسوم العالية وتدره رأس المال العامل.¹

شكل رقم (2/2/2) يوضح العوامل المؤثرة في القرارات الإستثمارية



وبعض الصعوبات تشمل الجوانب الادارية اتخاذ قرار الاستثمار ومن أهمها تقصي الخبرة الادارية لدي القائمين علي أمر الاستثمار والمستثمر نفسه أحيانا إلي المشاكل الادارية الأخرى.

الاستنتاج :-

يري الباحثون أن للاستثمار مبادي لا بد منها وهي الاختيار والفعالية وغيرها حيث أن أخذ هذه المبادي في الاعتبار يتم اتخاذ قرار استثماري فعال وسليم. وكذلك من

¹ . تامر علوان المصلي- تقييم قرارات الاستثمار – (عمان –الاردن – دار الايام للنشر-2015م.) ص43

القواعد التي تؤثر علي القرار الاستثماري بشكل جيد هي عوامل البيئة والسياسات والنظام الإداري وغيرها.

المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:¹

يقوم قرار الاستثمار الناجح علي ثلاثة مقومات أساسية هي:-

1-تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار .

2-الاسترشاد بالأسس والمباني العلمية لاتخاذ القرار .

3-مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة .

الاستراتيجية الملائمة للاستثمار:-

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرين وذلك حسب لاختلاف أولوياتهم الاستثمارية وتتمثل أولويات المستثمر بمعنى تفضيله الاستثماري investor preference curve والذي يختلف بالنسبة لي مستثمر وفق ميله اتجاه

العناصر الأساسية الثلاثة التالية:-

• السيولة

• الربحية

• الامان

ويعبر عادة عن ميل المستثمر وعنصر الربحية ومعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الاموال المستثمرة بينما يعبر عن ميله تجاه العنصرين الاخرين (السيولة ،الامان)بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه وعلى هذا الاساس فان المنحنى التفضيلي لمستثمرها هو ذلك المنحنى الذي ستقع عليه جميع النقاط المتمثلة لبدائل المزج

¹ دا مجد مطر - مرج سابق -ص28

الممكنة او بدائل المقايضة بين العائد الذي يتوقع من جهة والمخاطرة التي يقبلها من جهة اخرى.

وحسب منحنيات تفضيلهم الاستثمارية التي سبقت الاشارة اليها وينقسم المستثمرون بشكل عام في ثلاثة انماط هي:¹

1-المستثمر المتحفظ :-

وهو مستثمر يعطي عنصر الامان للأولوية على ما عداه وبالتالي ينعكس نمط هذا المستثمر على قرارته الاستثمارية فيكون حساسا جدا تجاه عنصر المخاطرة وغالبا ما نجد هذا النمط في كبار السن وذوى الدخل المحدود.

2-المستثمر المضارب :-

وهذا النمط علي عكس سابقه يعطي الاولوية لعنصر الربحية علي ما عداه ولذا تكون حساسيته تجاه عنصر المخاطرة متدنية فيكون علي استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعاً في الحصول علي معدلات مرتفعة من العائد علي الاستثمار ويمكن وجود هذه الفئة من المضاربين بين صغار السن ممن يتصرفون بمحافظ استثمارية كبيرة .

3-المستثمر المتوازن :-

وهو المستثمر الرشيد الذي يوجه اهتماماته لعنصري الدائرة والمخاطرة بقدر متوازن وهكذا تكون حساسيته تجاره المخاطرة في حدود معقولة تمكنه من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بعناية تراعي تنويع الاستثمارات بكيفية تعظم العائد وتدني درجة المخاطرة ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمي من المستثمرين .

¹ د- محمد مطر - المرجع السابق - ص29

يلاحظ الباحثون أن هنالك مقومات أساسية لاتخاذ قرار استثماري سليم وناجح وتبني استراتيجية ملائمة للاستثمار حسب اختلاف اولوياتهم .

سياسية الاستثمار في البنوك:-

تهتم إدارة البنك كثيرا بتحديد سياسيه خاصه للاستثمار الاموال التي ترد إلي البنك من مصادر مختلفة اهمها الودائع وتتضمن هذه السياسة أهداف البنك الخاصة بإدارة النشاط الاستثماري وبيان السلطات الممنوحة لدائرة الاستثمار وتعد سياسيه الاستثمار الاساس الذي يتم عليه تقييم أعمال دائرة الاستثمار ومن المشاكل التي تواجه إدارة البنك كيفية ادارة الاستثمار وكيفية تكوين محفظة من الاوراق أخذاً بعين الاعتبار :البيئة المصرفية والبيئة القانونية ومتطلبات السيولة.

المحفظة الاستثمارية ومحفظة الاوراق المالية :-

يؤدي الاستثمار في الاوراق المالية دوراً كبيراً في نشاط البنك حيث يحقق له مصدراً ثانياً من الدخل بعد القروض وبعد مهما للإدارة البنك ولمساهمين خاصة عند انخفاض الايرادات من القروض كما تعد الاوراق المالية مصدراً للسيولة للبنك عند ما يكون البنك بحاجة إلي النقد بسرعه لمواجهة طلبات من الودائع كما تساهم في تخفيض الضرائب في حالة اقتضاء اوراق مالية عوائدها معني من الضريبة ،وتستثمر البنوك في انواع مختلفة من الاوراق المالية وتعد ادوات السوق النقد من اكثر الاوراق المالية شيوعا للاستثمار بها من طرف البنوك .

ويقصد بالمحفظة الاستثمارية مجموعة متنوعة من الموجودات التي يستثمر بها المستثمر وهي تتكون من استثمارات في موجودات حقيقية مثل الذهب والعقارات والمباني والاراضي وغيرها واستثمارات في أوراق مالية

وتتكون المحفظة الاستثمارية من مجموع هذه الاستثمارات ،بينما تشكل محفظة الأوراق المالية جزءا من المحفظة الاستثمارية الكلية وتتكون المحفظة الاستثمارية للبنك من مجموع الموجودات السائلة والقروض والموجودات الثابتة والأوراق المالية إي مجموع الموجودات لديها ،بينما تتكون محفظة المالية من استثماراتها في أوراق مالية قصيرة الاجل وطويلة الاجل.

وتستثمر البنوك في الانواع المختلفة للأوراق المالية لتشكل ما يسمى بمحفظة السيولة liquidity invest meant profit فقد بين 8 breta novice أن حجم الاموال التي تقوم البنوك التجارية باستثماره في الأوراق المالية باعتبارها نسبة من مجموع الموجودات يزيد في أوقات الكساد الاقتصادي عندما يقل الطلب علي القروض وبالعكس يقل الاستثمار في ما يسمى بمحفظة السيولة عندما يزداد الطلب علي القروض وتقتضي سياسية الاستثمار في محفظة السيولة أن يحدد البنك حجم الاستثمار إي المطلوب دون قصيرة الاجل ليضمن البنك قدرته علي القيام بدوره مزوداً للسيولة في أوقات الأزمات.¹

يلاحظ الباحثون أن الاستثمار في الأوراق المالية يؤدي دور كبير في نشاط البنك حيث يحقق مصدر ا ثانيا من الدخل بعد القروض ومصدرا للسيولة للبنك عند ما يكون بحاجة إلي النقد بسرعة ومن أكثر الأوراق المالية شيوعا في البنوك المحفظة الاستثمارية تتكون المحفظة الاستثمارية من مجموع الاستثمارات وتستثمر البنوك في الانواع المختلفة للأوراق المالية لتشكل ما يسمى بمحفظة السيولة من وظائفها المحافظة علي ا دخل ثابت للبنك ويستخدمها البنك من ² أجل ادارة مخاطر أسعار الفائدة.

1.د-هشام جبر -مرجع سابق ص357

ومن الاوراق المالية التي يستثمر البنك فيها وتشكل محفظة السيولة أذونات الخزينة والسندات الحكومية التي يمكن تداولها في سوق الاوراق المالية الثانوي إي يمكن تحويلها إلي سيولة بسرعة وبمخاطر قليلة.

أهداف إدارة المحفظة:-

إن الوظيفة الاساسية للبنك في إنتاج الخدمات التالية وبيعها وأهمها منح القروض الانتاجية والاستهلاكية ،ولكن لا تقوم البنوك بإقراض كل أموالها للأسباب التالية:-

1- أن القروض لا تتمتع بالسيولة إي لا يستطيع البنك استرجاعها قبل موعد إستحاققتها عند حاجته للنقد

2- تعد القروض أكثر موجودات البنك خورة بسبب احتمال عدم السداد من طرق المقترضين

3- إن القروض التي تمحنها البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم يتم منها في المنطقة نفسها التي تعمل فيها.

وظائف محفظة البنك من الاوراق المالية ما يلي:-

1- المحافظة علي دخل ثابت للبنك

2- التخفيف من مخاطر الاقتراض التي يتعرض لها البنك

3- تزويد البنك بالتنوع الجغرافي

4- توفر مصدرا للسيولة للبنك لأنه يمكن بيعها عند الحاجة

5- تساعد في تخفيف العبء الضريبي

6- تستخدم باعتبارها ضمان للودائع الحكومية لدي البنك

7- تساعد في حماية البنك من الخسائر الناتجة من تغير أسعار الفائدة

8- تزود البنك بالمرونة في محفظة الاستثمارية

ويعد البنك محفظة أوراق مالية لتحقيق الاهداف التالية :-

- 1- إستخدام محفظة الاوراق المالية من أجل إدارة مخاطر أسعار الفائدة
- 2- إدارة السيولة تسعي البنك في محفظة علي أن تكون لدية قدرة علي تلبية الاحتياحات
- 3- إنتاج الدخل.
- 4- إدارة مخاطر القروض.
- 5- مواجهة المخاطر.
- 6- إدارة مخاطر رأس المال.¹

سياسية البنوك في استثمار نقود الودائع:-

إذا أردنا أن نضع مسألة تكييف عقد الوديعة المصرفية في أطرها الحقيقي وصولاً لتحديد دور البنك التجاري في استثمار هذه الوديعة وأخذنا بالاتجاه الجديد الذي يسلكه الفقه الحديث نحو تطبيق مبدأ سلطان الإرادة تطبيقاً يتناسب مع العمليات التي تجر بها البنوك علي نقود الودائع لوجدنا أن العميل يتجه إلي البنك لإيداع نقوده ونيته تتصرف إلي استثمار نقوده بطريقة مأمونه وتحصيل عائد هذا الاستثمار في صورة فائدة لمواجهة ظروف الحياة المعيشية وهذا هو حال الاغلبية العظمي من العملاء المودعين ومبالغ إيداعاتهم في العادة محدده وتوجيههم إلي البنوك في أغلب الاحيان إما لعدم خبرتهم وقلة تجربتهم في العمليات الاستثمارية ومن ثم فإنهم يلجون إلي البنوك يرشدون طريق السلامة لنقدوهم ويتجنبون مخاطر الاستثمار وإما تكون ظروف حياتهم تشغلهم عن القيام باستثمار أموالهم بأنفسهم والواقع العملي يشهد علي ذلك اذا أن أصحاب رؤوس الاموال الضخمة والكثيرة من أصحاب المشروعات

¹ . د-سعيد سيف النصر - دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء، (الإسكندرية - مؤسسة شباب الجامعة، 2009) ص313

والتجار نادرا ما يلجئون إلي البنوك بقصد استثمار نقودهم عن طريق إيداعها في صورة وديعة نقدية مصرفية لأن الخبرة في شؤون الاستثمار لا تعوزهم وهم يديرون أمورهم أتجاه اموالهم بأنفسهم عن طريق استثمارها في مشروعاتهم وتجاراتهم وإذا لجوء الي البنوك لإيداع نقودهم فإنما يكون ذلك في أضيق الحدود ولظروف وقتية ولا تتصرف نيتهم لما قد تحقق من فوائد وارياح لأنها ليست عندهم أصلا اما من ناحيه البنك المودع لديه فإنه وان كان لم يسمح للعميل للاقتراض منه إلا إنه يتقرب حوله ويجاول دائما جذبه اليه قاصدا الحصول علي مدخراته وخلق فرص مناسبة لاستثمارها ودفع عائد للعميل ربحا كان وفائدة اذ إنه يقدر ما يتوفر لديه من اموال الودائع بقدر ما يتوسع في عملياته واستثماراته.

ومن هنا نجد ان الهدف -واحد- سواء بالنسبة للعميل او البنك من عملية ايداع النقود في حوزة وديعة نقدية مصرفية في البنوك التجارية هو استثمار نقود هذه الودائع والحصول علي عائدها ربحا كان او فائدة.¹

الاستنتاج:

وتأسيسا علي ذلك يمكننا القول ان دور البنك يتمثل في تمثّل في تلغي نقود الودائع من المدخرين بهدف استثمارها أهم وصولا للنفع المشترك.

الاستثمارات الرأسمالية:

تعريف:

الاستثمار الرأسمالي هو استثمار الاموال في اصول طويلة الاجل بهدف تحقيق العائد الانسب من بين الفرص المتاحة ويساهم الاستثمار في تحقيق هدف النمو الذي يعد من اهم اهداف الشركة وادارتها المالية لأنه سيفتح افاق جديدة للشركة من

خلال زيادة العائد على الاستثمار والارباح الموزعة وحتى زيادة رواتب الموظفين وخلق الوظائف الجديدة ومن ثم ارتفاع قيمة الشركة بالسوق وارتفاع سعر السهم ايضا.¹

والاستثمار الرأسمالي هو بمثابة هو انفاق للأموال من قبل المنشأة التي تتوقع تحقيق عوائد او منافع عبر مدة زمنية تزيد عن السنة . ويعد الاستثمار في الاصول الثابتة من بين الانفاق الرأسمالي .²

اهمية الاستثمارات الرأسمالية:-

تأتي اهمية الاستثمارات الرأسمالية للأسباب التالية :-

1-يترتب على اتخاذ قرارات الاستثمارات الرأسمالية اعباء مالية ضخمة ولفترة زمنية طويلة كبناء مصنع .

2-ارتفاع درجة مخاطر الانفاق الرأسمالي بسبب اعتماد عوائدها على التنبؤ بالمستقبل غير الاكيد خاضعة لعناصر لا يمكن السيطرة عليها كالظروف السياسية والاقتصادية .

3-صعوبة الرجوع عن المشروع او تبديله بعد التنفيذ بسبب ضخامة الاموال وطبيعة البناء مما يؤدي الى خسائر كبيرة في حالة عدم نجاح المشروع .³

انواع الاستثمارات الرأسمالية:-

يمكن تصنيف الاستثمارات الرأسمالية الى ثلاثة انواع اساسية وهي كما يلي:-

1 . دريد كامل ال شبيب ، ادارة مالية الشركات المتقدمة(دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 2010م)ص 77.

2 -عدنان تايه النعيمي وآخرون ، (مرجع سابق) ص 268.

3 -دريد كامل ال شبيب ، مرجع سابق، ص 83.

1- الاستثمارات الاستبدالية :-

تعني الاستثمارات الإستبدالية استبدال اصل جديد محل اصل قديم وهذا النوع الاستبدالي او الاحتلالي يتطلب اجراء دراسة تقييمية مفصلة لتحديد جدوى الإحلال من عدمه مع الشارة الى ان عملية إحلال او الاستبدال قد لا تعرض المشروع لمخاطر جديده بسبب استمراره في انتاج نفس السلعة التي يتعامل بها وفي ضوء الحصة السوقية التي يمتلكها.

2- استثمارات توسعية :-

الاستثمارات التوسعية عباره عن استثمارات تهدف الى اضافة خطوط انتاجية جديدة تؤدي الى توسيع الطاقة الانتاجية الحالية لتلبية حاجة السوق او بهدف الحصول على اسواق جديدة.

انا النوعين المذكورين اعلاه من الاستثمارات لا يغيران من مخاطر الاعمال للشركة كثيرا ولكنهما قد يغيران من خطر الرافعة التشغيلية او الرافعة المالية .

3- الاستثمارات الابتكارية :-

هي تلك الاستثمارات التي تؤدي الى انتاج سلع جديدة مبتكرة او استعمال طرق جديدة في الانتاج تؤدي الى تحسين السلع المنتجة واطافة اليها خصائص جديدة تختلف عن خصائصها القديمة بنسبة كبيرة .

دوافع الاستثمار الرأسمالي :-

ان الدوافع او الاسباب الرئيسية التي تقف وراء الاستثمار الرأسمالي تنحصر في التالي:¹

¹ د- عدنان تايه النعيمي - مرجع سابق - ص ص 268-269

1-التوسع :-

ويعد الدافع المذكور الاكثر شيوعا للأنفاق الرأسمالي من اجل توسيع مستوى عمليات المنشأة من خلال اقتناء اصول ثابتة عادة فالمنشآت النامية تحتاج دائما الى اقتناء لأصول ثابتة جديدة مثل شراء الاراضي والعقارات والتسهيلات الاخرى.

2-الاستبدال :-

وفي المنشأة ذات النمو البطيء والتي اصبحت اصولها الرأسمالية الثابتة متقادمة فأنها تحتاج الي الانفاق الرأسمالي من اجل استبدال او تجديد الاصول الثابتة المتقادمة التي تمتلكها .

3-التجديد :-

ويعد دافع التجديد البديل للاستبدال الذي قد يتضمن التصليح العام او الشامل او اعادة تأهيل الاصول الثابتة الموجودة بحوزة المنشأة ، ومن اجل تحسين الكفاءة فان كل من الاستبدال والتجديد قد تكون من البدائل المناسبة للأنفاق الرأسمالي .

4-الاغراض الاخرى :-

قد يكون الانفاق الرأسمالي ليس من اجل اقتناء او استبدال اصول ثابتة مادية او ملموسة وانما قد يكون بهدف طويلة الاجل يتوقع منها عوائد في المستقبل¹.

خطوات اعداد الموازنة الرأسمالية :-

تعتمد عملية اعداد الموازنة الرأسمالية علي خمس خطوات منفصلة الا انها مترابطة بشكل وسيع مع بعضها البعض وهذه الخطوات هي كما هي ادناه:-

¹ . المرجع السابق ، ص ص 78-79.

أ- توليد المقترحات :-

يتم اعداد المقترحات الرأسمالية في جميع المستويات التنظيمية للمنشأة وتقديمها للإدارة المالية للمنشأة التي تقوم بمراجعة هذه المقترحات

ب- المراجعة والتحليل :-

تهدف هذه الخطوة إلي تحديد وتقدير مدي ملائمة المقترحات الاستثمارية التي تم توفيرها في الخطوة السابقة مع اهداف المنشأة من ثم تقييم جدواها الاقتصادية

ج- اتخاذ القرار :-

تقوم منشآت الاعمال عادة بتفويض عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الرأسمالي علي حجم المبالغ

د- التنفيذ :-

بعد المصادقة علي المقترحات الاستثمارية يتم تخصيص الاموال المطلوبة المباشرة للتنفيذ والانفاق علي المشاريع الكبيرة ذات التخصصات المالية الضخمة علي شكل مراحل تكمل احداها الأخرى.

هـ - المتابعة :-

بموجب هذه الخطوة من خطوات الموازنة الرأسمالية يتم مقارنة الكلف المترتبة علي تنفيذ المقترحات الاستثمارية والعوائد المتحققة منها فعليا مع تلك الكلف والعوائد التي تم توقعها عند تحليل تلك المقترحات وتقييمها.¹

¹د-عدنان تائه النعيمي واخرون -مرجع سابق ص ص270-271

التدفقات النقدية للاستثمارات الرأسمالية:-

يعتمد تقييم أي مشروع من المشاريع الاستثمارية طويلة الاجل علي تحليل العوائد والكلف ذات الصلة بالمشروع وهذا يتضمن تحديد كل من التدفقات النقدية الخارجة إبي كلفة تنفيذ المشروع والتدفقات النقدية الداخلة أي العوائد المتحققة من المشروع في حالة تنفيذه مع الاخذ بعين الاعتبار زمن تحقق هذه التدفقات والقيمة المتبقية من المشروع في نهاية عمره الاقتصادي المتوقع.

الفصل الثالث

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني

النشأة والتأسيس :-

تم تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الا مر المؤقت 9 لسنة 1977م بتاريخ 4/4/1977م .

في مايو 1977م اجتمع سته وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الاسلامية الأخرى ووافقوا علي فكره التأسيس واكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك .

في 18 أغسطس 1977 تم تسجيل بنك فيصل الاسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة ومحدودة وفق قانون الشركات لعام 1925. باشر البنك اعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م.

الرؤيا :-

مصرف إسلامي الوجه ،سوداني السمات ،يلتزم الجودة والامتياز في اعماله ،إسعادا للعملاء ،ثقة الموردين ،تنمية المجتمع ، عناية للعاملين وتعظيما لحقوق المساهمين .

الرسالة :-

مصرف يزواج وجهته الاسلامية وسماته السودانية ،ويستهدف بالتطوير الامتياز وبالكفاءة الافضل ،مركزا ماليا مليئا سليما ،ومنتجات مصرفية شرعية معاصره

،وعلاقات خارجيه منتامية ،ونظم وتقنيات مستحدثه ،يقوم عليها العاملون فريقا ،
محرضا خلقا ، ملتزما أمانه ،مدربا مهاره ،مؤهلا معرفه ، ويلتزم الشفافية منهاجا ،
ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع.

القيم ال10 :-

- الشرعية .
- الريادة.
- التميز .
- المهنية.
- العمل بروح الفريق.
- التحسين المستمر .
- الشفافية.
- إسعاد المتعاملين .
- التعاون مع الشركاء.
- الشراكة مع المجتمع.

النشاط:-

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية
والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في
مجال التجارة الخارجية وذلك علي هدي الشريعة الاسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

الشركات التابعة للبنك:-

- شركة التأمين الإسلامية المحدودة.
- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة.

- شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة .
- شركة الفيصل العقارية المحدودة .

راس المال :-

بلغ رأس المال المصرح به 1000 مليون جنيه سوداني ورأس المال المدفوع 510 مليون جنيه سوداني للعام 2014 م .

أهداف البنك وأغراضه :-

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك أغراضه في الاتي :-

1. القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم او منطقة اومديرية بجمهورية السودان أواخرها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الاجنبي بكل صورته.
4. إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقرها البنك.
5. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات .
6. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء كانت تدفع في جمهوريه السودان أو في الخارج .
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل انواعها والعمل علي تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة وسلطة اخري اولاي هيئة عامة او خاصة

8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الاسلامية في معاملاته مع هذه المصارف
9. قبول الاموال من الافراد والاشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها او استثمارها
10. القيام بتمويل المشروعات والانشطة المختلفة التي يقوم بها افراد او اشخاص اعتباريين
11. فتح خطابات الاعتماد والضمان وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال امناء الاستثمار
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والافراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الاسلامي وخاصة البنوك الاسلامية
13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها او بما يعود بالنفع علي المجتمع وكذلك قبول اموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة
14. الاشتراك باي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات او مؤسسات تزاول اعمالا شبيهة بأعماله وتعاونه علي تحقيق أغراضه في جمهورية السودان او خارجها ربطة ان لا يكون في ذلك تعامل بالربا ومحظور شرعيا
15. انشاء مؤسسات او أنشطة عقارية وصناعية او تجارية او شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تامين تعاوني او قارات وخلافها
16. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله ان يبيعها او يحسنها او يتصرف فيها باي وسيلة اخري وله علي وجه العموم حق استثمار أمواله باي طريقة يراها مناسبة
17. القيام باي عمل او اعمال أي كانت يري البنك انها ضرورية او من شأنها ان تمكنه من الوصول الي كل الاغراض المبينة اعلاه او أي جزء منها او تزيد

- بطريقة مباشرة او غير مباشرة من قيمة ممتلكاته او موجوداته او استثماراته
شريطة ان يكون كل ذلك متفقا مع احكام الشريعة الاسلامية
18. يجوز للبنك شراء اوباي وسيلة اخري ان يتحصل علي كل او جزء من ملكية
او شهرة او حقوق واعمال وامتيازات أي فرد وشركة وهيئة وان يمارس كل
الصلاحيات اللازمة والمناسبة في ادارة او التصرف في مثل هذه الاعمال
19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف
اخرين لهذا الغرض

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً دقيقاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها الباحثون في تنفيذ هذه الدراسة، ويشتمل ذلك على وصف لمجتمع الدراسة ، وطريقة إعداد الأداة المتمثلة في الاستبانة ، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من فاعليتها وتأثيرها، والطريقة التي أتبع لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

عينة الدراسة:

المقصود بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يأخذها الباحث كمجموعة جزئية من المجتمع ويسعى الى تعميم النتائج المستخرجة الى كل المجتمع ،

أما عينة هذه الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائياً حيث قام الباحث بتوزيع (50) استبانة على مجتمع الدراسة المتمثل في موظفي وموظفات احدي المؤسسات للتحقق من فرضيات الدراسة وتساؤلاتها في كل المحاور المطروحة .

ومن ثم تم جمع الاستبيانات بعد ان قام المبحوثين بوضع استجاباتهم وللتحقق من الفرضيات تم SPSS باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

وفيما يلي شرح مفصل لإجراءات التحليل الإحصائي لجميع مراحل الدراسة وفي كل محاور الدراسة وفرضياتها التي تمحورت كلها حول اثر إدارة السيولة على القرارات الاستثمارية.

صدق وثبات الاستبانة:

بلغت درجة الصدقة والثبات لهذه الاستبانة 84.3% بحسب معيار (الفا كرونباخ) وهذه النسبة ممتازة تدل على ان هذه الدراسة اذا اعيدت مرة اخرى ستعطي نفس النتائج التي تم التوصل اليها.

الاسلوب الاحصائي:

استخدم برنامج ال (SPSS) لمعالجة البيانات احصائيا SPSS مختصر statistical package for social sciences التي تعني بالعربية الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية و الاسلوب الاحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين والاشكال البيانية لإضافة الى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان اجابات المبحوثين.

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أو ايجابي للعبارة فاذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) هذا يعني ان اتجاه المبحوثين ايجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار التكرارات اجابات المبحوثين هل هي في الاتجاه السلبي ام في الاتجاه الايجابي استخدم اختبار مربع كاي لجودة التطابق.

أي لاختبار الفرض الاتي الى أي مدى التكرارات المتحصلة عليها من اجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات (وافق بشدة ، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشدة) فاذا كان حجم العينة (25) يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (5 لكل اجابة) فاذا كان هنالك فرق ذو دلالة احصائية بين المتوقع (5 لكل اجابة) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعني ان إجابيات

المبجوثين تميل نحو الايجابية او السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي او اصغر منه.

ولاختبار مربع كاي نحصل فيه على قيمة مربع كاي القيمة:

$$X^2 = \sum_{I=1}^n \frac{(O_i - E)^2}{E_i}$$

حيث أن:

O_i : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة).

E_i : هي التكرارات المتوقعة (5 في هذه الدراسة).

Σ : المجموع.

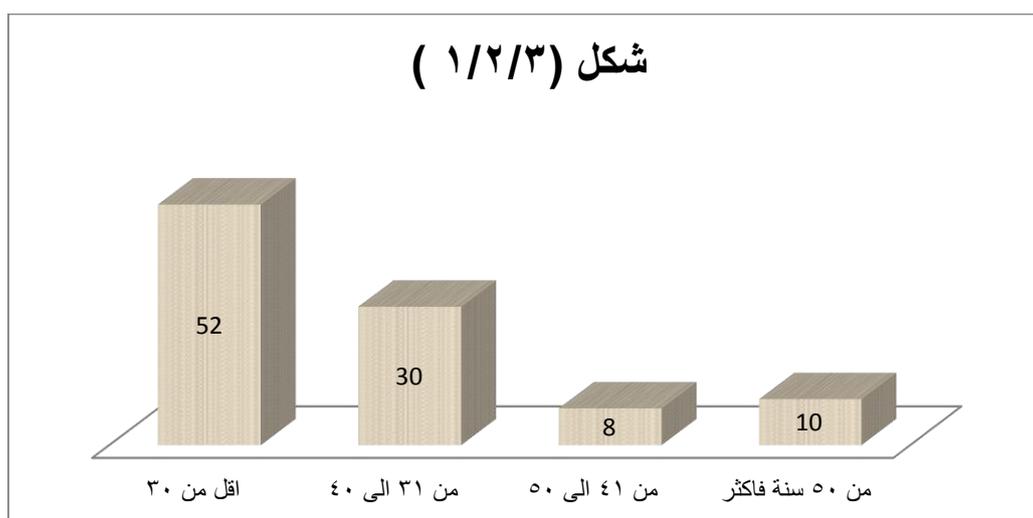
N : عدد افراد العينة.

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما اذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين التكرارات المتوقعة التكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة الاحتمالية بالمستوى (0.5) فاذا كانت اقل من 0.5 فهذا يدل على انه توجد فروق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة.

وفي هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فان كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبجوثين على العبارة اما اذا كان اكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبجوثين على العبارة.

جدول (1/2/3) يوضح التوزيع النسبي والتكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير العمر

العمر	التكرارات	النسب المئوية
اقل من 30	26	52
من 31 الى 40	15	30
من 41 الى 50	4	8
من 50 سنة فاكثر	5	10
المجموع	50	100

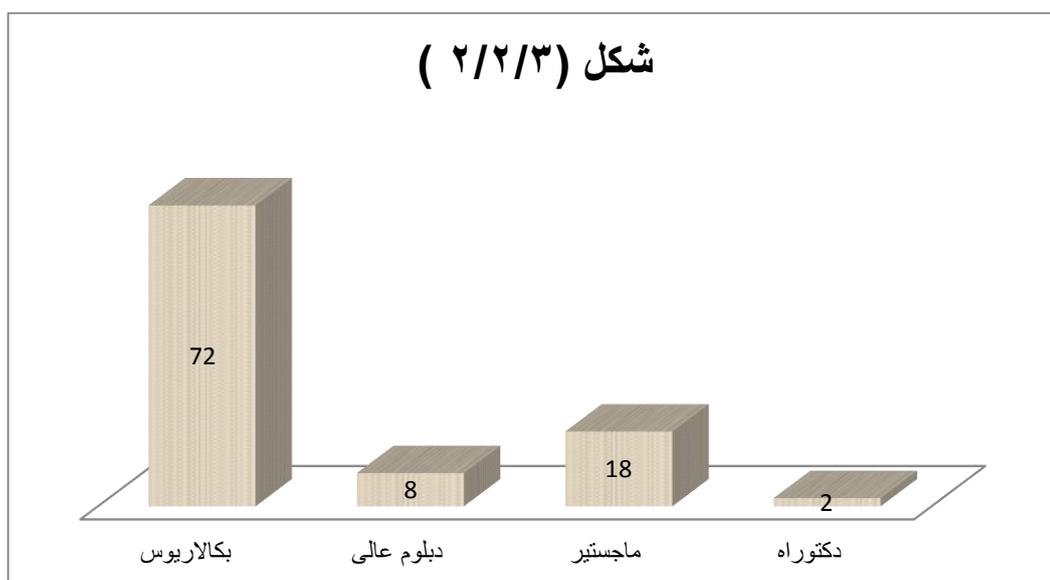


من الجدول (1/2/3) نلاحظ ان غالبية افراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية اقل من 30 سنة بنسبة مئوية بلغت 52% و 30% من العينة هم فى الفئة العمرية من 30 الى 41 سنة

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

جدول (2/2/3) يوضح التوزيع النسبي والتكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرارات	النسب المئوية
بكالوريوس	36	72
دبلوم عالي	4	8
ماجستير	9	18
دكتوراه	1	2
المجموع	50	100

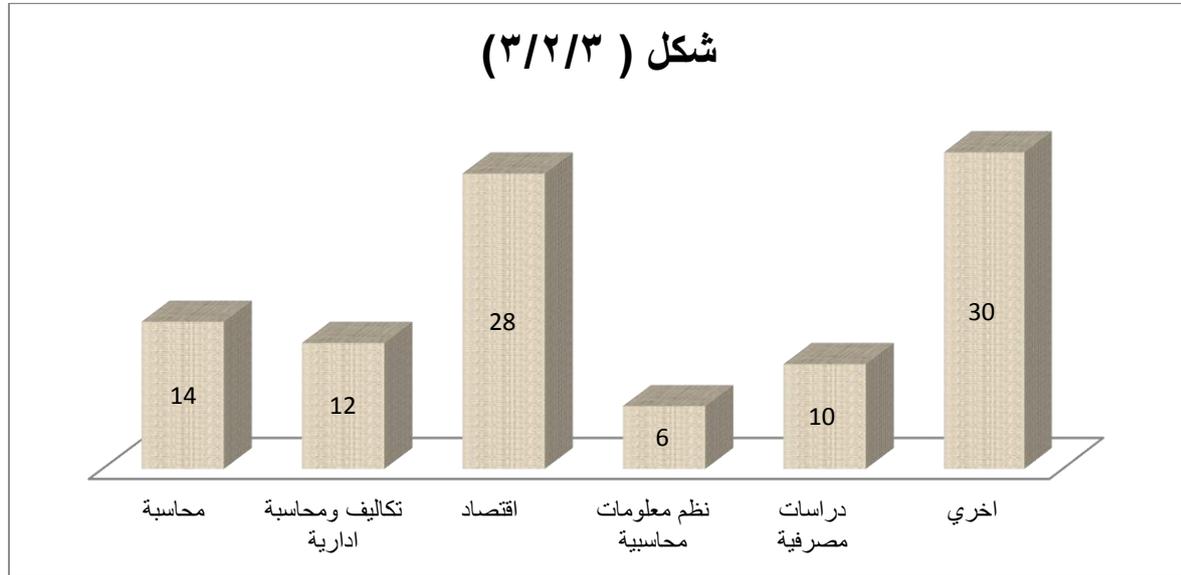


من الجدول (2/2/3) نلاحظ ان غالبية افراد عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس بنسبة مئوية بلغت 72% و 18% من حملة الماجستير.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

جدول (3/2/3) يوضح التوزيع النسبي والتكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير التخصص

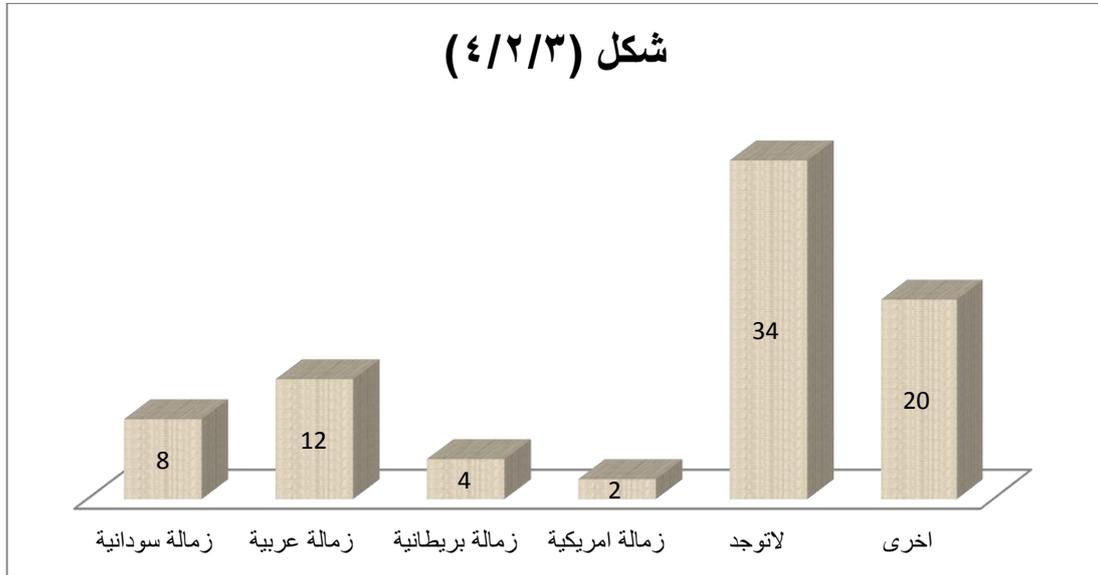
التخصص	التكرارات	النسب المئوية
محاسبة	7	14
تكاليف ومحاسبة ادارية	6	12
اقتصاد	14	28
نظم معلومات محاسبية	3	6
دراسات مصرفية	5	10
اخرى	15	30
المجموع	50	100



من الجدول (3/2/3) والذي يمثل التوزيع النسبي والتكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير التخصص نلاحظ ان الغالبية هم الذين تخصصوا في الاقتصاد بنسبة بلغت 28% بينما نجد ان 14% محاسبة و 30% لديهم تخصصات اخرى.

جدول (4/2/3) يوضح التوزيع النسبي والتكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير نوع الزمالة

نوع الزمالة	التكرار	النسبة
زمالة سودانية	4	8
زمالة عربية	6	12
زمالة بريطانية	2	4
زمالة امريكية	1	2
لا توجد	17	34
اخرى	10	20
المجموع	50	100

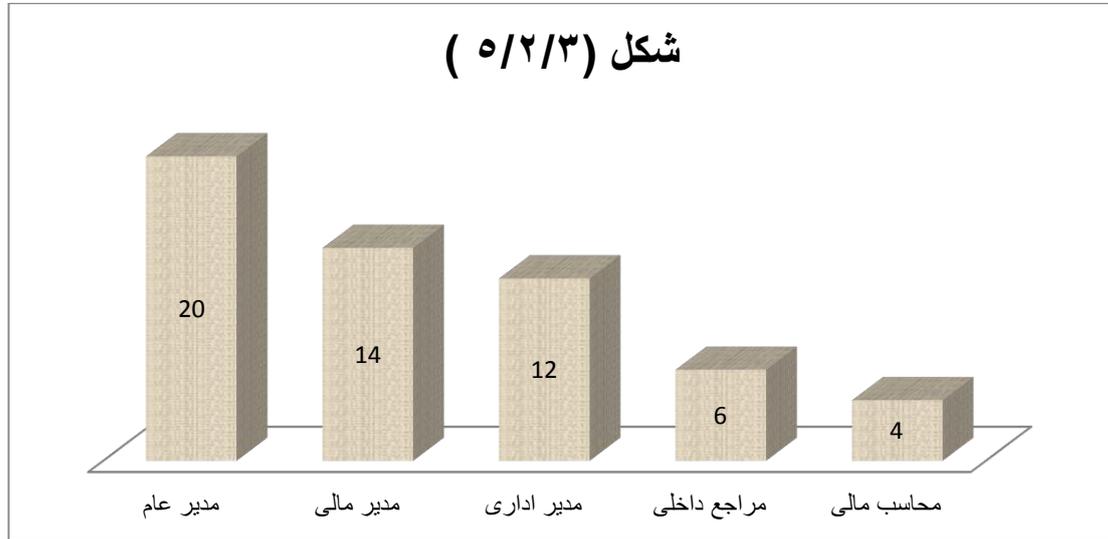


الجدول (4/2/3) يمثل التوزيع التكراري والنسبي لنوع الزمالة حيث نلاحظ ان غالبية افراد العينة ليس لهم زمالة و 8% زمالة سودانية و 12% زمالة عربية.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

جدول (5/2/3) يوضح التوزيع النسبي والتكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير المركز الوظيفي

النسب المئوية	التكرارات	المركز الوظيفي
20	10	مدير عام
14	7	مدير مالي
12	6	مدير ادارى
6	3	مراجع داخلي
4	4	محاسب مالي
5	5	مراجع خارجي
30	15	اخرى
100	50	المجموع

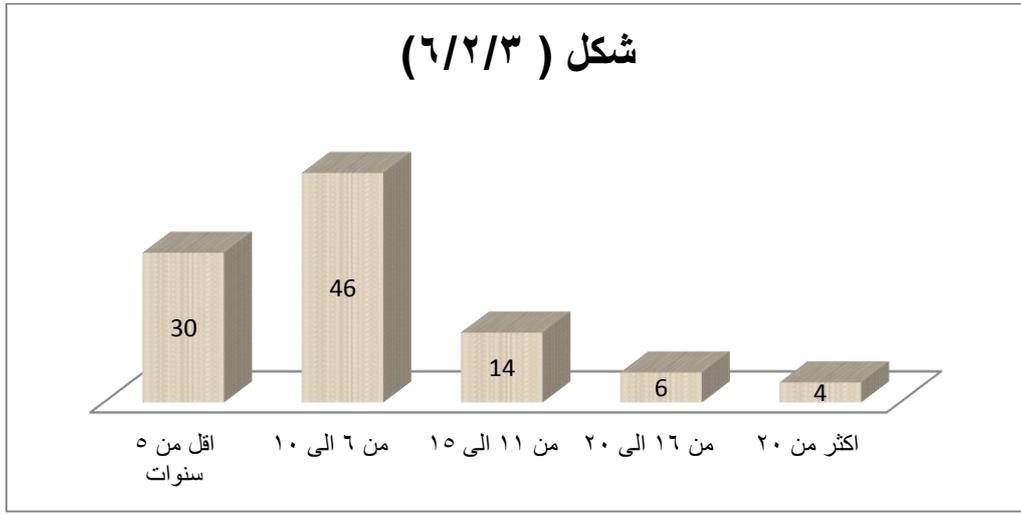


من الجدول (5/2/3) نلاحظ ان غالبية افراد العينة لديهم مركز وظيفى مدير عام بنسبة بلغت 20% بينما بلغت نسبة المدراء الماليين 14% و 12% من افراد العينة لديهم مركز وظيفى مدير مالي.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

جدول (6/2/3) يوضح التوزيع النسبي والتكراري لأفراد العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
اقل من 5 سنوات	15	30
من 6 الى 10	23	46
من 11 الى 15	7	14
من 16 الى 20	3	6
اكثر من 20	2	4
المجموع	50	100



الجدول (6/2/3) يوضح التوزيع النسبي والتكراري لعينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة العملية حيث نلاحظ ان غالبيتهم لديهم خبرة من 11 الى 15 سنة بنسبة بلغت 46%

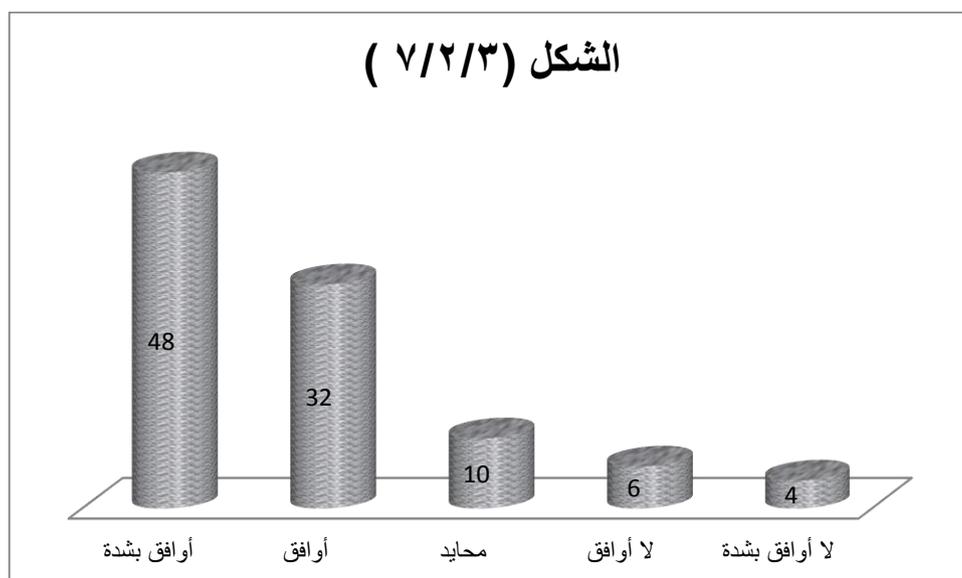
المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

محور الدراسة الاول : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل السيولة القرارات الاستثمارية

العبارة رقم (1) : تحليل السيولة له دور مهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

جدول رقم (7/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (1)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	24	48
أوافق	16	32
محايد	5	10
لا أوافق	3	6
لا أوافق بشدة	2	4
المجموع	50	100

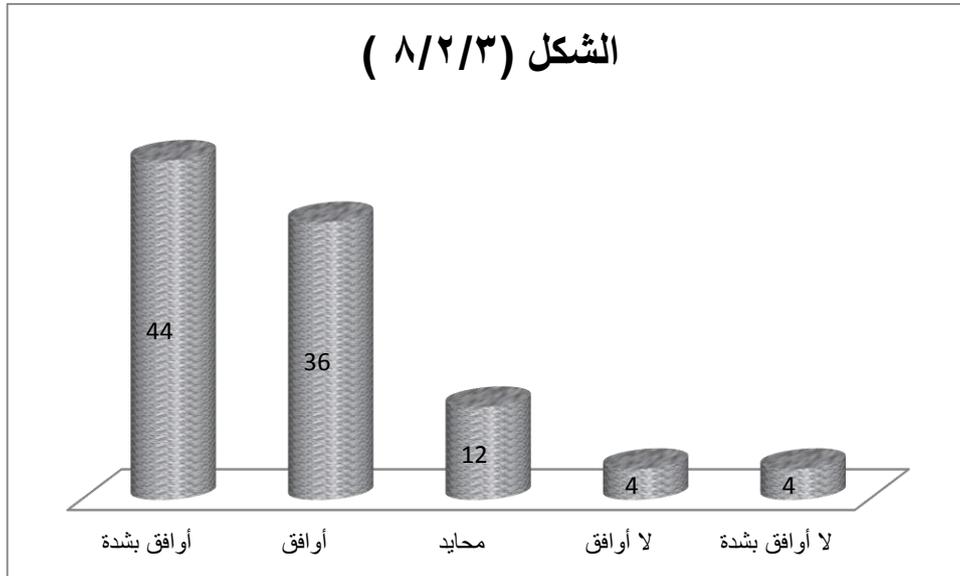


المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (2) : معظم القرارات الاستثمارية تبني على التحليل المالي

جدول رقم (8/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (2)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	22	44
أوافق	18	36
محايد	6	12
لا أوافق	2	4
لا أوافق بشدة	2	4
المجموع	50	100



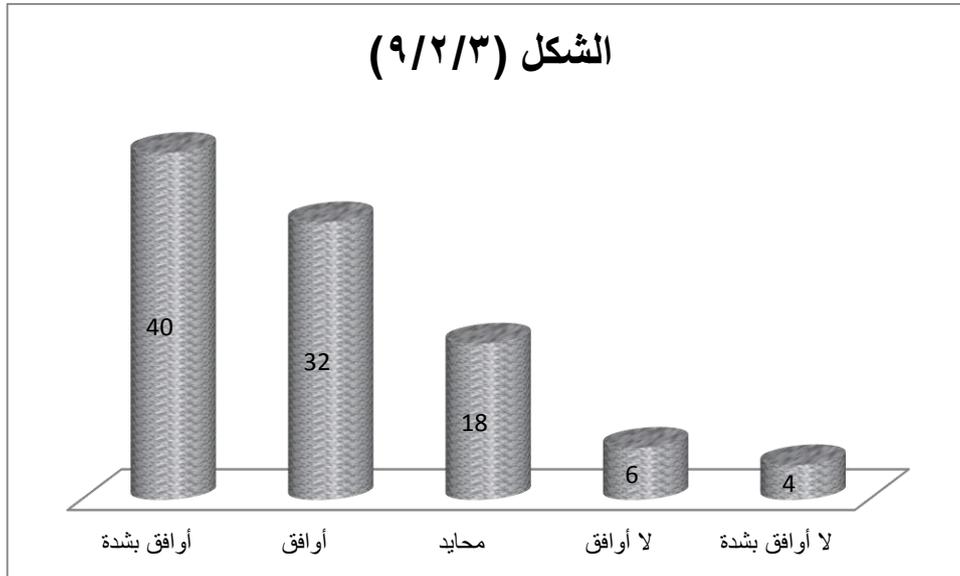
الجدول (8/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كانت " معظم القرارات الاستثمارية تبني على التحليل المالي " حيث نلاحظ أن (44%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(36%) يوافقون بينما (12%) منهم محايدون و فقط (8%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (3) : تحليل السيولة يزيد من فاعلية القرارات الاستثمارية

جدول رقم (9/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (3)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	20	40
أوافق	16	32
محايد	9	18
لا أوافق	3	6
لا أوافق بشدة	2	4
المجموع	50	100



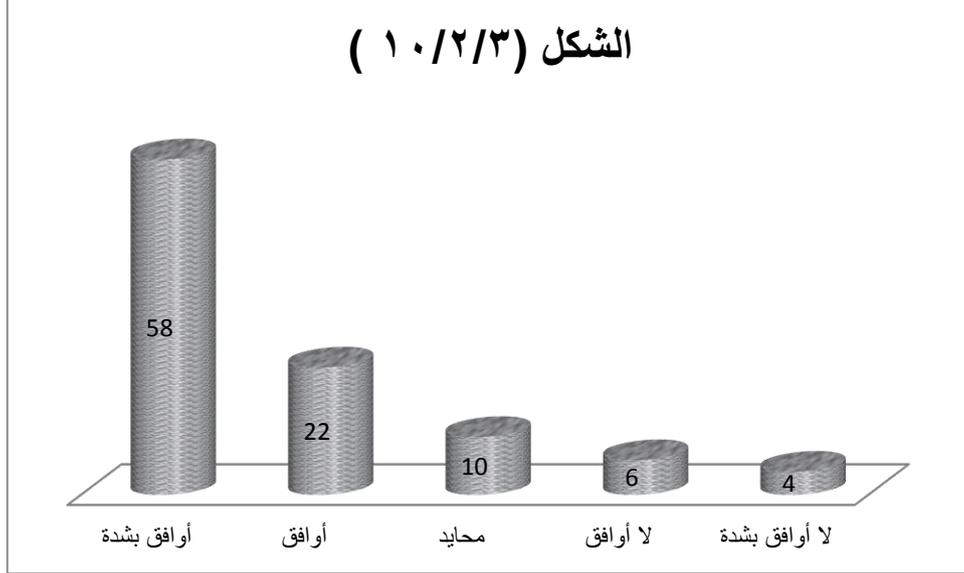
الجدول (9/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كانت " تحليل السيولة يزيد من فاعلية القرارات الاستثمارية " حيث نلاحظ أن (40%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(32%) يوافقون بينما (18%) منهم محايدون و فقط (10%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (4) : تحليل السيولة بشكل جيد يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم

جدول رقم (10/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (4)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	29	58
أوافق	11	22
محايد	5	10
لا أوافق	3	6
لا أوافق بشدة	2	4
المجموع	50	100



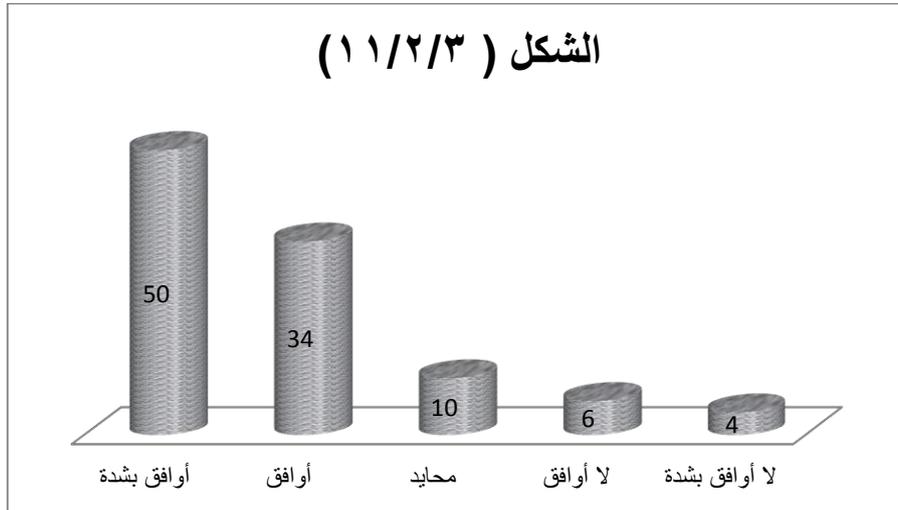
الجدول (10/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كانت تحليل السيولة بشكل جيد يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم " حيث نلاحظ أن (58%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(22%) يوافقون بينما (8%) منهم محايدون و فقط (10%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبرة رقم (4) : يوفر التحليل المالي للسيولة معلومات تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (11/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبرة (5)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	25	50
أوافق	17	34
محايد	5	10
لا أوافق	3	6
لا أوافق بشدة	2	4
المجموع	50	100



الجدول (11/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان " يوفر التحليل المالي للسيولة معلومات تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية " حيث نلاحظ أن (50%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(36%) يوافقون بينما (10%) منهم محايدون فقط (10%) لا يوافقون

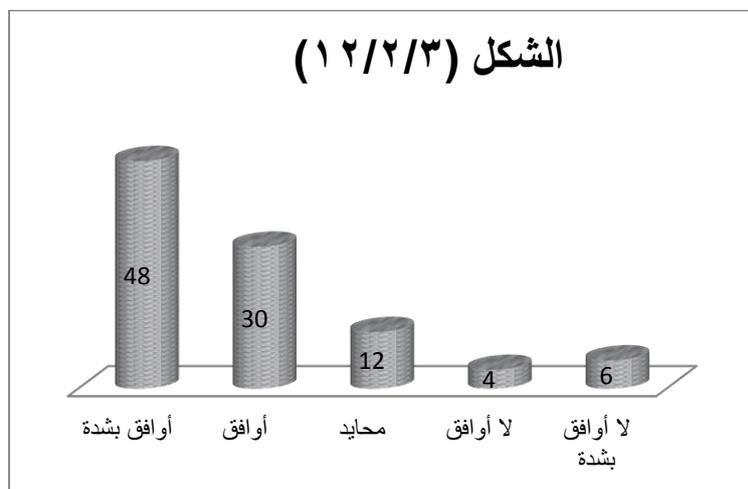
المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

محور الدراسة الثانى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والقرارات الاستثمارية

العبارة رقم (5) : تؤثر مخاطر السيولة على اتخاذ القرار الاستثماري

جدول رقم (12/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (6)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	24	48
أوافق	15	30
محايد	6	12
لا أوافق	2	4
لا أوافق بشدة	3	6
المجموع	50	100



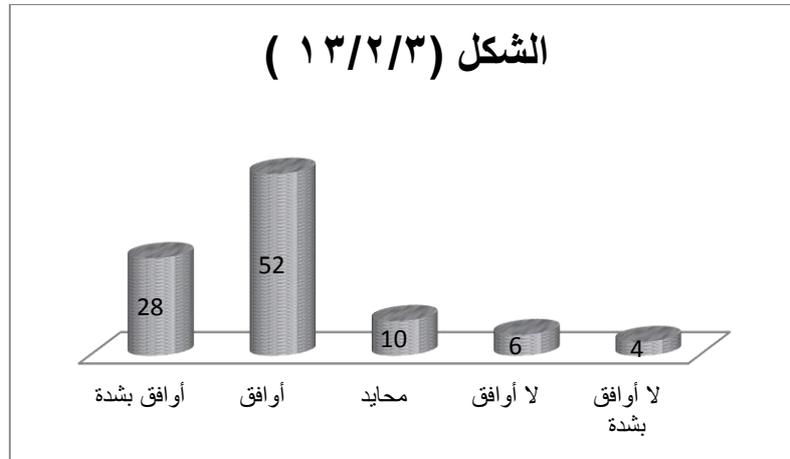
الجدول (12/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان مخاطر السيولة تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري " حيث نلاحظ أن (48%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و (30%) يوافقون بينما (12%) منهم محايدون و فقط (6%) لا يوافقون .

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (6) : من اكثر المشاكل التي تواجه متخذي القرارات الاستثمارية ضعف الالمام بمخاطر السيولة.

جدول رقم (13/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (7)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	14	28
أوافق	26	52
محايد	5	10
لا أوافق	3	6
لا أوافق بشدة	2	4
المجموع	50	100

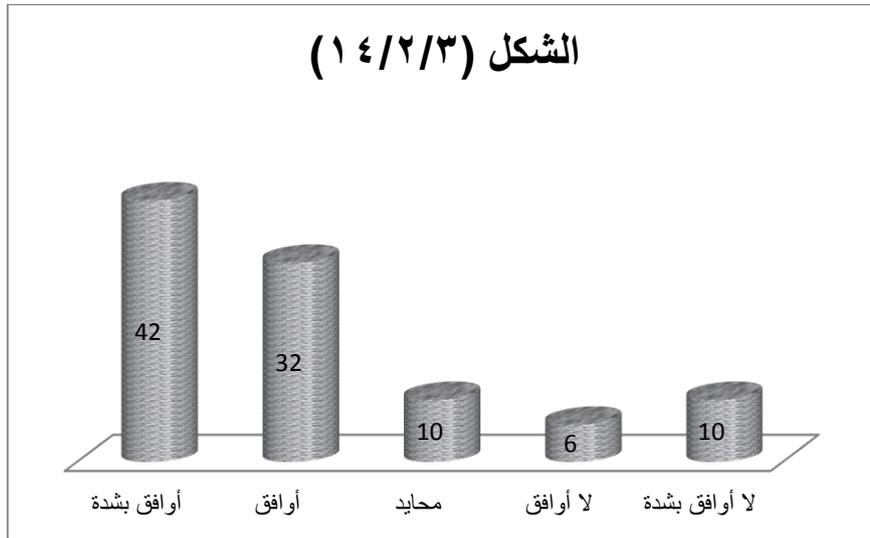


الجدول (13/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كانت " من اكثر المشاكل التي تواجه متخذي القرارات الاستثمارية ضعف الالمام بمخاطر السيولة " حيث نلاحظ أن (28%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(52%) يوافقون بينما (10%) منهم محايدون و فقط (4%) لا يوافقون.

العبارة رقم (7) : الكثير من متخذي القرارات الاستثمارية يجهلون المخاطر المرتبطة بالسيولة

جدول رقم (14/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (8)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	21	42
أوافق	16	32
محايد	5	10
لا أوافق	3	6
لا أوافق بشدة	5	10
المجموع	50	100



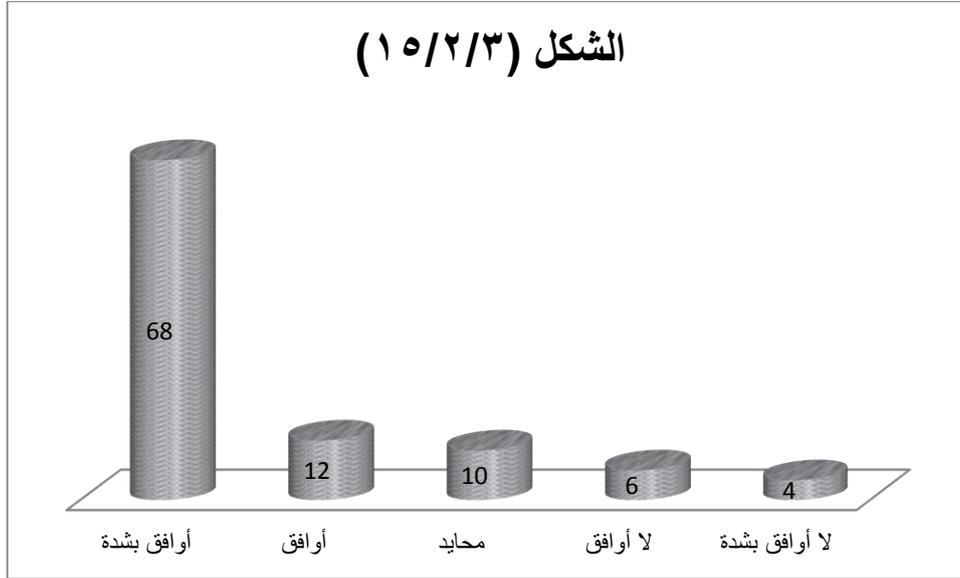
الجدول (14/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان " الكثير من متخذي القرارات الاستثمارية يجهلون المخاطر المرتبطة بالسيولة " حيث نلاحظ أن (42%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و (32%) يوافقون بينما (10%) منهم محايدون و فقط (16%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017

العبارة رقم (8) : ارتفاع مخاطر السيولة يؤثر سلبا على الاستثمار

جدول رقم (15/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (9)

النسبة %	التكرار	الاستجابة
68	34	أوافق بشدة
12	6	أوافق
10	5	محايد
6	3	لا أوافق
4	2	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع



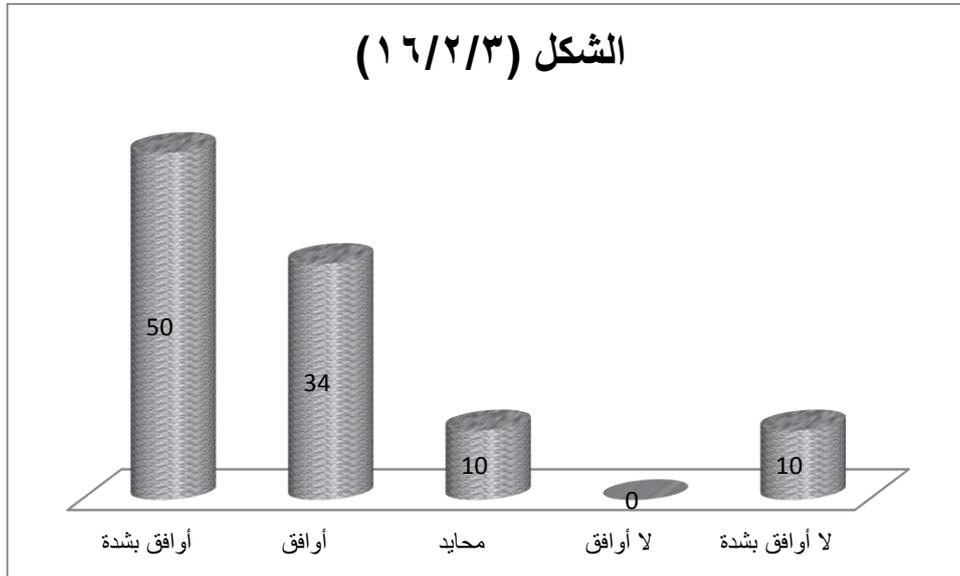
الجدول(15/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان " ارتفاع مخاطر السيولة يؤثر سلبا على الاستثمار " حيث نلاحظ أن (68%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(12%) يوافقون بينما (10%) منهم محايدون و فقط (10%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (9) : تؤخذ مخاطر السيولة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (16/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (10)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	25	50
أوافق	17	34
محايد	5	10
لا أوافق	0	0
لا أوافق بشدة	5	10
المجموع	50	100



الجدول (16/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان " مخاطر السيولة تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية " حيث نلاحظ أن (50%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(34%) يوافقون بينما (10%) منهم محايدون فقط (10%) لا يوافقون.

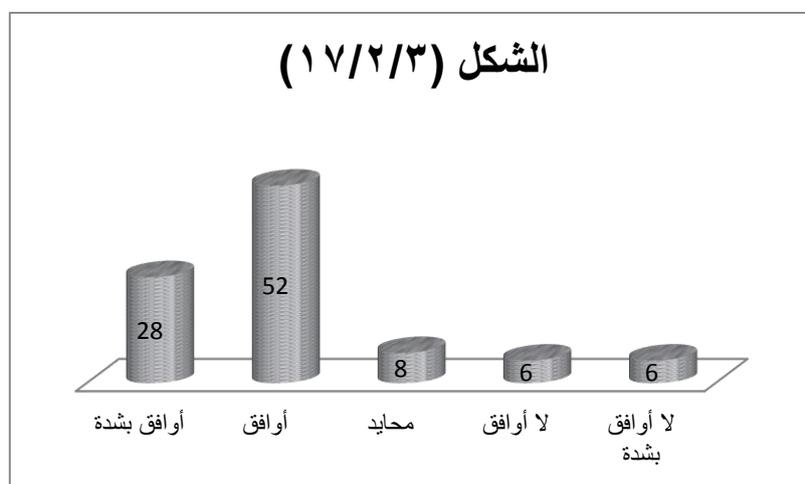
المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

محور الدراسة الثالث : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة والقرارات الاستثمارية

العبارة رقم (10) : تؤثر نسب السيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (17/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (1)

النسبة %	التكرار	الاستجابة
28	14	أوافق بشدة
52	26	أوافق
8	4	محايد
6	3	لا أوافق
6	3	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع



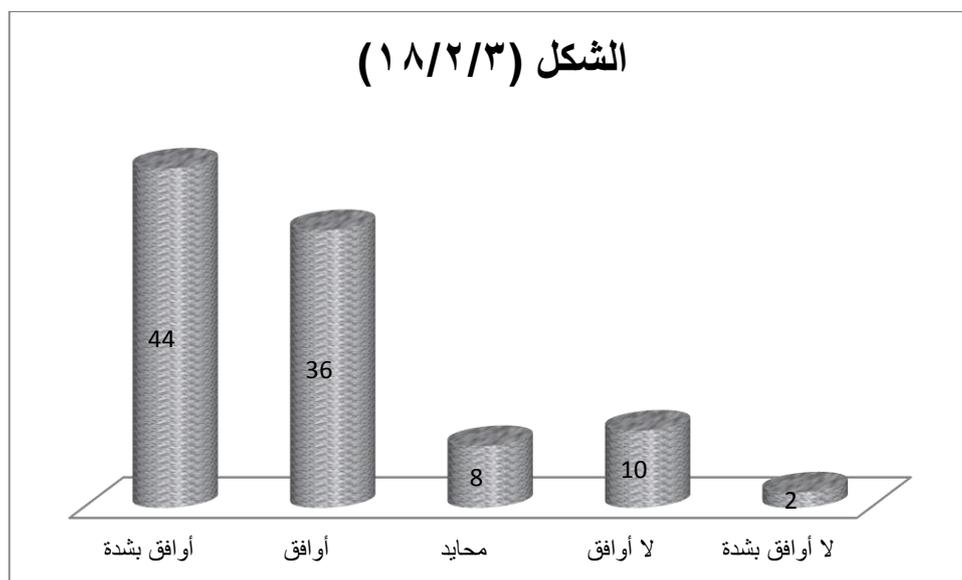
الجدول (17/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان " نسب السيولة تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية " حيث نلاحظ أن (28%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و (52%) يوافقون بينما (8%) منهم محايدون و فقط (12%) لا يوافقون .

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (11) : تحليل نسب السيولة بصورة جيدة يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (18/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (11)

النسبة %	التكرار	الاستجابة
44	22	أوافق بشدة
36	18	أوافق
8	4	محايد
10	5	لا أوافق
2	1	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع



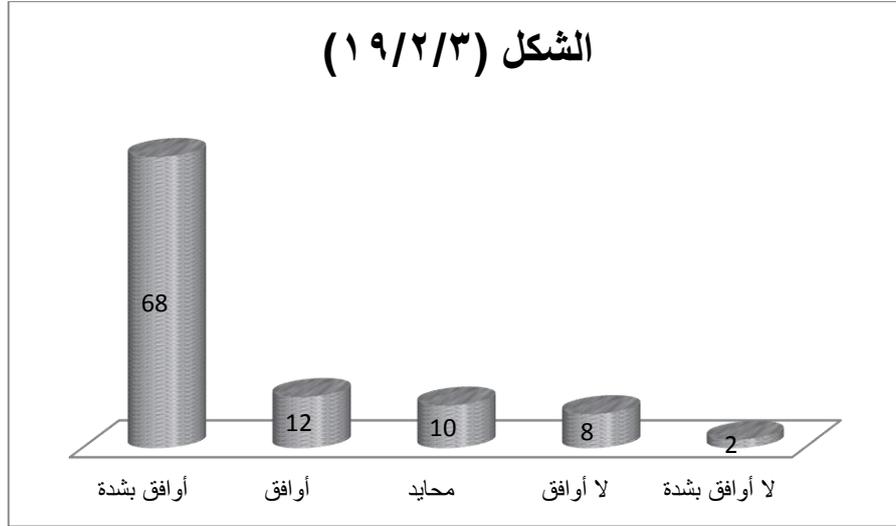
الجدول (18/2/3) يوضح استجابات الباحثين عن ما إذا كان " تحليل نسب السيولة بصورة جيدة يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية " حيث نلاحظ أن (44%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(36%) يوافقون بينما (8%) منهم محايدون فقط (12%) لا يوافقون .

المصدر : اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبرة رقم (12) : تشكل نسب التداول السريع أساسا لاتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (19/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبرة (12)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	34	68
أوافق	6	12
محايد	5	10
لا أوافق	4	8
لا أوافق بشدة	1	2
المجموع	50	100



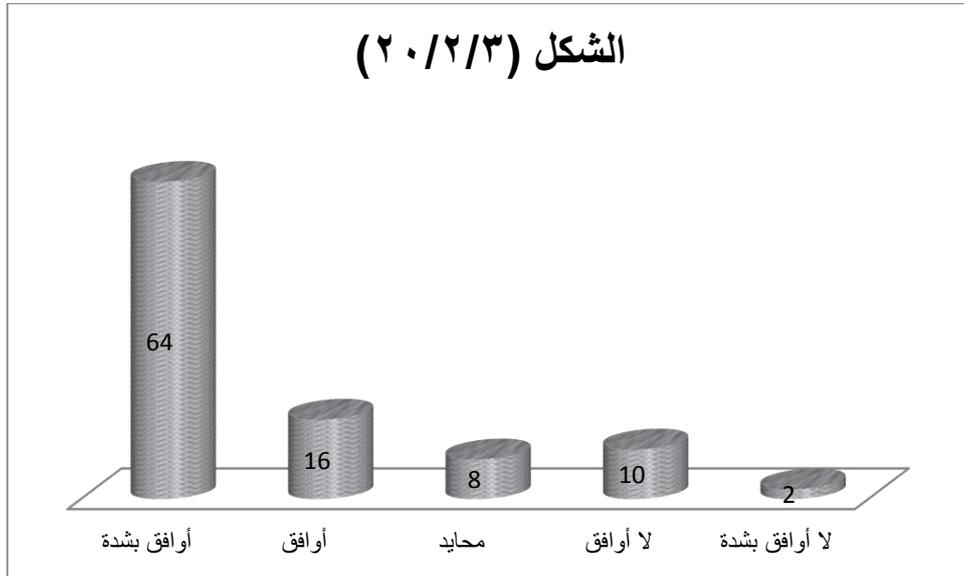
الجدول (19/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان " تشكل نسب التداول السريع أساسا لاتخاذ القرارات الاستثمارية " حيث نلاحظ أن (68%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(12%) يوافقون بينما (10%) منهم محايدون فقط (10%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (13) : تساهم نسب النقدية فى ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (20/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (13)

النسبة %	التكرار	الاستجابة
64	32	أوافق بشدة
16	8	أوافق
8	4	محايد
10	5	لا أوافق
2	1	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع



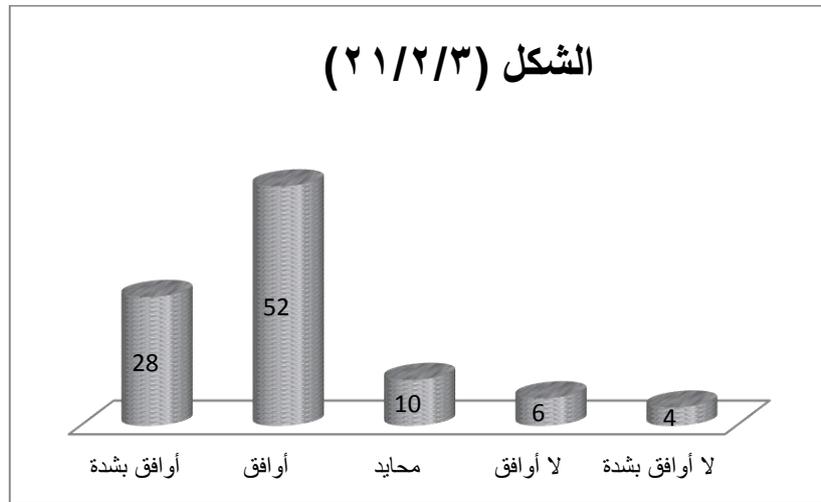
الجدول (20/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كانت " نسب النقدية تساهم فى ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية " حيث نلاحظ أن (64%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و (16%) يوافقون بينما (8%) منهم محايدون و فقط (12%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

العبارة رقم (14) : قياس نسب التداول يساهم في ترشيد اتخاذ قرار الاستثمار

جدول رقم (21/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العبارة (14)

النسبة %	التكرار	الاستجابة
28	14	أوافق بشدة
52	26	أوافق
10	5	محايد
6	3	لا أوافق
4	2	لا أوافق بشدة
100	50	المجموع



الجدول (21/2/3) يوضح استجابات المبحوثين عن ما إذا كان " قياس نسب التداول يساهم في ترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار " حيث نلاحظ أن (28%) من عينة الدراسة يوافقون بشدة و(52%) يوافقون بينما (10%) منهم محايدون و فقط (10%) لا يوافقون.

المصدر: اعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

المحور الاول : هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل السيولة والقرارات

جدول (22/2/3) يلخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الاولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
تحليل السيولة له دور مهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.	3.2	0.9	9.3	4	0.00
معظم القرارات الاستثمارية تبنى على التحليل المالي.	3.3	0.9	20	4	0.00
تحليل السيولة يزيد من فاعلية القرارات الاستثمارية.	3.1	0.9	18.9	4	0.00
تحليل السيولة بشكل جيد يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم.	3	1	36.6	4	0.00
يوفر التحليل المالي للسيولة معلومات تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.9	0.5	135	4	0.00

يتضح من الجدول (22/2/3) نلاحظ ان جميع قيم مربع كاي المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية (3.22) مما يعنى انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر الى القيم الاحتمالية نجد انها جميعا اقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالي فان الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها.

المحور الثاني : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والقرارات
الاستثمارية

جدول (23/2/3) يلخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
تؤثر مخاطر السيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.9	0.8	74.6	4	0.00
من اكثر المشاكل التي تواجه متخذي القرارات الاستثمارية ضعف الالمام بمخاطر السيولة.	3.9	0.5	135	4	0.00
لكثير من متخذي القرارات الاستثمارية يجهلون المخاطر المرتبطة بالسيولة .	3.7	0.7	84.5	4	0.00
ارتفاع مخاطر السيولة يؤثر سلبا على الاستثمار	3.1	0.9	24	4	0.00
تؤخذ مخاطر السيولة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.5	0.9	64.5	4	0.00

من الجدول (23/2/3) نلاحظ ان جميع قيم مربع كاي المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية (3.22) مما يعنى انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر الى القيم الاحتمالية نجد انها جميعا اقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالي فان الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها

محور الدراسة الثالث : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة والقرارات الاستثمارية

جدول (24/2/3) يلخص نتائج الاختبار لعبارات الفرضية الثالثة.

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كآي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
0.01	4	5.6	0.8	3.8	تؤثر نسب السيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
0.00	4	22.3	0.8	3.5	تحليل نسب السيولة بصورة جيدة يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
0.00	4	5.8	1	3.8	تشكل نسب التداول السريع أساسا لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
0.15	4	3.8	0.8	3.2	تساهم نسب النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.
0.00	4	7.5	0.6	3.4	قياس نسب التداول يساهم في ترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار.

من الجدول (24/2/3) نلاحظ ان جميع قيم مربع كاي المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية (3.22) مما يعنى انه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين استجابات المبحوثين وبالنظر الى القيم الاحتمالية نجد انها جميعا اقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05 وبالتالي فان الفرضية الخاصة بهذا المحور قد تم قبولها

أولاً: النتائج:

من خلال العرض النظري للدراسة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحثون الى الاتي :-

- 1/ توجد علاقة بين تحليل السيولة و القرارات الاستثمارية .
- 2/ يساعد التحليل المالي لسيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 3/ يلعب تحليل السيولة دورا مهما في ترشيد القرارات الاستثمارية.
- 4/ يوفر التحليل المالي للسيولة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 5/ تؤثر مخاطر السيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 6/ ارتفاع مخاطر السيولة يؤثر سلبا على الاستثمار .
- 7/ عدم الالمام بمخاطر السيولة يؤدي الى اتخاذ قرار استثماري غير سليم.
- 8/ تلعب نسب السيولة دورا هاما في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- 9/ تساهم معرفة نسب النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 10/ يمثل قياس نسب التداول السريع اساسا لاتخاذ القرارات الاستثمارية .

ثانياً: التوصيات:

- 1/ ضرورة تحليل السيولة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- 2/ يجب الالمام بمخاطر السيولة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 3/ استخدام المعلومات التي يوفرها التحليل المالي للسيولة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 4/ يجب تحليل نسب السيولة بصورة جيدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- 5/ يجب قياس نسب السيولة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- 6/ ضرورة معرفة نسب التداول عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- 7/ لاتخاذ قرار استثماري يجب حساب نسب النقدية.
- 8/ ضرورة استخدام نسب التداول السريع كأساس لتحليل نسب السيولة .

توصية بدراسات مستقبلية:-

و قد وصى الباحثون بالاتي:-

- 1/ ادارة مخاطر السيولة واثرها على قرارات الاستثمار .
- 2/ نسب السيولة وعلاقتها بالاستثمار .
- 3/ دور البنوك التجارية في استثمار اموال العملاء.

قائمة المراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع :-

1. د-سليمان ابو صبحا - الإدارة المالية المتقدمة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة 2009م .
2. السعيد فرحان جمعة -الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة -دار المريخ للنشر الرياض 2000م .
3. عبد الحميد مصطفى ابو ناعم - إدارة راس المال العامل - القاهرة 2000م.
4. عبد الوهاب يوسف -التمويل وإدارة المؤسسات المالية - دار الحامد للنشر الخرطوم 2008م .
5. د-هشام جبر -إدارة المصارف - الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة 2008م.
6. عدنان تائه النعيمي وآخرون - الإدارة المالية المتقدمة -عمان دار اليازوري للنشر 2009م.
7. جميل احمد توفيق - اساسيات الادارة المالية -دار النهضة بيروت 1984م.
8. شقيري نوري موسي وآخرون - إدارة المخاطر -دار السيرة عمان 2012م.
9. محمد سويلم - إدارة المصارف التقليدية والإسلامية - مكتبة الاشعاع الفنية بحري 1998م.

10. فلاح حسن عداي الحسيني وآخرون - إدارة البنوك - دار وائل للنشر والتوزيع عمان 2000م.
11. عبد الإله إبراهيم الفقي - نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار - دار الثقافة للنشر والتوزيع 2012م.
12. أحمد ماهر وآخرون - مبادئ الإدارة والمهارات - الدار الجامعية - بيروت 2002م.
13. د- إبراهيم عبد الواحد نائب وآخرون نظرية القرارات - دار وائل للطباعة والنشر الأردن 2001م.
14. محمد صالح الحناوي وآخرون - الاستثمار في الأسهم والسندات - الدار الجامعية الإسكندرية 2004م.
15. د-محمد ندا محمد لبد - الاستثمار التمويل ودوره في تنمية الاقتصاد العالمي والحد من حدوث الأزمات المالية - دار القدر الجامعة بيروت 2002م.
16. د-محمد مطر - إدارة الاستثمارات - مؤسسة الوراق للنشر والتوثيق الاردن 1999م.
17. محمد الفاتح محمد بشير المغربي - التمويل والاستثمار في الإسلام - دار الجنان للنشر والتوزيع عمان .
18. د- دريد كامل آل شبيب - الاستثمار والتحليل الاستثماري - اليازوري للطباعة والنشر 2010م.
19. تامر علوان المصلي - تقييم قرارات الاستثمار - عمان الاردن دار الأيام للنشر 2015م.
20. د- عبدالمطلب عبد الحميد -دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية - الدار الجامعية للنشر الاسكندرية 2008م.

21. د- سعيد سيف النصر - دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2009م.
22. د- دريد كامل أل شبيب - إدارة مالية الشركات المتقدمة - دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان الاردن 2010م.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

1. رحاب حسين عبدالغفور- ادارة السيولة في المصارف - رسالة ماجستير-غير منشورة-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. عام 2000.
2. مواهب محمد الحسن بخيت - دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية -رسالة ماجستير- غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008
3. نادية داود محمد عمر - دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية - رسالة ماجستير - منشورة - جامعة النيلين 2008
4. يسرا حسن عثمان صالح ابو راس - تقدير دالة الاستثمار في البنوك الاسلامية -رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة النيلين 2012
5. محمد سر الختم عيسى عبدون - اثر السياسات النقدية والتحويلية للإدارة السيولة في السودان-رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012
6. اميرة السر الصوفي العالم - اثر الافصاح عن الموارد البشرية في القوائم المالية على قرارات الاستثمار - رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة النيلين 2009

7. مهدي الدوم ادم ابراهيم - الاساليب والعناصر المؤثرة في ادارة السيولة المصرفية -رسالة دكتوراه - غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2012
8. نهال محمد عبدالله - دور الاستثمار المالي في ادارة مخاطر السيولة في المصارف -رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008
9. هاجر حسن عبدالله محمود - اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات الاستثمار بالمصارف - رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011
10. طلال محمد الامين علي بابكر - فحص القوائم المالية الفترية واثرها على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية بالشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية - رسالة الماجستير - غير منشورة - جامعة النيلين 2009
11. هجو محمد عبدالقادر الشيخ - اثر التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمار في الاوراق المالية - رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة النيلين 2016
12. محسن محمود عبدالقادر عمر العمراني - اثر مشكلة السيولة النقدية والموارد والاستخدام في الجهاز المصرفي - رسالة ماجستير - غير منشورة - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006

ملحق رقم(1)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/استمارة استبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان (أثر إدارة السيولة على القرارات الاستثمارية) لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بملء الاستبانة للاستفادة من خبرتكم العلمية والعملية ، مع العلم بأن هذه البيانات تستخدم للأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاملكم معنا ووفقنا الله وإياكم،،،

الباحثون:

1/ عبدالكريم عوض يوسف محمد.

2/ مازن عبدالله محمد أحمد عبدالرحيم.

3/ منال عبدالمنعم محمد فضل الله.

4/ نهى علي محمد عبدالله.

اولاً: البيانات الشخصية.

الرجاء وضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب:

1/العمر.

من 1 - 3 - 40 سنة

30 سنة فأقل

من 50 سنة فأكثر

من 41 - 50 سنة

2/المؤهل العلمي.

بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراه

اخرى اذكرها.....

3/التخصص العلمي.

محاسبة تكاليف ومحاسبة ادارية اقتصاد

نظم معلومات محاسبية دراسات مصرفية اخرى، اذكرها.....

4/المؤهل العملي.

زمالة سودانية زمالة عربية زمالة بريطانية

زمالة امريكية لا توجد اخرى، اذكرها.....

5/المركز الوظيفي.

مدير عام مدير مالي مدير اداري مراجع داخلي

محاسب مالي مراجع خارجي اخرى، اذكرها.....

5/سنوات الخبرة.

من 11-15 سنة من 6 - 10 سنة خمسة سنوات فاقل
 اكثر من 20 سنة من 16-20 سنة

ثانياً /عبارات الاستبانة.

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب:

الفرضية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل السيولة والقرارات الاستثمارية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	تحليل السيولة له دور هام في ترشيد القرارات الاستثمارية.					
2.	معظم القرارات الاستثمارية تبنى على التحليل المالي.					
3.	تحليل السيولة يزيد من فاعلية القرارات الاستثمارية					
4.	تحليل السيولة بشكل جيد يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم.					
5.	يوفر التحليل المالي للسيولة معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.					

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والقرارات الاستثمارية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	تؤثر مخاطر السيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
2.	من أكثر المشاكل التي تواجه متخذي القرارات الاستثمارية ضعف الإلمام بمخاطر السيولة.					
3.	الكثير من متخذي القرارات الاستثمارية يجهلون المخاطر المرتبطة بالسيولة.					
4.	ارتفاع مخاطر السيولة يؤثر سلباً على الاستثمار.					
5.	تؤخذ مخاطر السيولة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .					

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة والقرارات الاستثمارية.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1.	تؤثر نسب السيولة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
2.	تحليل نسب السيولة بصورة جيدة يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
3.	تشكل نسب التداول السريع اساسا لإتخاذ القرارات الاستثمارية.					
4.	تساهم نسب النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.					
5.	قياس نسب التداول يساهم في ترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار.					

ولكم جزيل الشكر والتقدير،،،

ملحق رقم (2)

محكمي الاستبانة

لجنة محكمي الاستبانة:

الدرجة الوظيفية	العنوان	الاسم
استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د.بابكر ابراهيم الصديق
استاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. محمد الناير
استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د.تماضر الصادق بابكر الضو